

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة (اليوم الأول)
من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر المنعقدة في ٢٩ / رجب / ١٤١٤ هجرية الموافق ١١ / ١ / ١٩٩٤ ميلادية .

(العدد ١٣) (المجلد ٣١)

ـ جدول الأعمال ـ

الصفحة

• اسماء السادة النواب الذين تحدثوا •

١- سعادة السيد مفلح اللوزي .

٢- معالي الدكتور عبدالله النسور .

٣-سعادة السيد احمد القضاه .

٤- سعادة السيد فواز الزعبي .

٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزبن .

٦- سعادة السيد احمد الكساسبه .

٧- سعادة السيد ابراهيم سماره .

٨- سعادة السيد سميح الفرح .

٩- سعادة السيد محمد عوده المجادات .

١٠- سعادة السيد محمد الذويب .

١١- سعادة السيد مفلح الرحيمي .

١٢- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٤/١/١١م عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :
سعادة السيد سمير الحباشنة .

• وحضر من الحكومة :

١- **دولة الدكتور عبد السلام المجالي** : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- **معالي الدكتور معن ابو نوار** : نائب رئيس الوزراء .

٣- **معالي الدكتور سعيد التل** : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- **معالي السيد طاهر حكمت** : وزير العدل .

٥- **معالي الدكتور جواد العناني** : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- **معالي السيد وليد عصفور** : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٧- **معالي الدكتور هشام الخطيب** : وزير المياه والري .

٩- **معالي الدكتور زياد فريز** : وزير التخطيط .

١٠- **معالي السيد احمد العقايلة** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١١- **معالي الدكتور عبد السلام العبادي** : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٢- **معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان** : وزير الزراعة .

١٣- **معالي السيد سامي قموه** : وزير المالية .

١٤- **معالي السيد سلامه حماد** : وزير الداخلية .

١٥- **معالي الدكتور محمد الصقور** : وزير التنمية الاجتماعية .

١٦- **معالي السيد راضي ابراهيم** : وزير التموين.

١٧- **معالي السيد خالد الغزاوي** : وزير العمل.

١٨- **معالي السيد طلال سطعان الحسن** : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٩- **معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس** : وزير الصحة .

٢٠- **معالي الدكتور خالد الزعبي** : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٢١- **معالي الدكتور خالد العمري** : وزير التربية والتعليم .

٢٢- **معالي الدكتور محمد عفاش العدوان** : وزير السياحة والآثار .

٢٣- **معالي السيد اديب الهلسة** : وزير النقل.

٢٤-معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة.

٢٥- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

٢٦- معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٧- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

٢٨- معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة : الدكتور حسين ابو عرابي ، السيد علي الحسبان ، السيد محمد الرديني ، السيد فراس العدوان السيد حمد الغرير .

- افتتاح الجلسة :-

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب قانوني واعلن افتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

السيد رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الأمين العام من تلاوته ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : تفضل معفي .

السيد الأمين العام : ٢- تلاوة الأجازات والأعتذارات : -

أ. طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سمير حباشنه .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على معذرة سعادة النائب ؟ .

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام : ٣- مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ٤ / ١ / ١٩٩٤ حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ واقراره .

« القرار موزع في الجلسة الثانية عشره » .

دولة رئيس المجلس : سنبدأ بعد قليل بمناقشة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة . أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس ، سيادة الرئيس اريد ان اتكلم قبل الشروع بجدول الأعمال بموضوع انتخابات اللجان المؤقته .

دولة رئيس المجلس : اخ ابو فيصل اذا سمحت لي انا ليس ملم في الموضوع فأرجوك ان نؤجل الى لاحقاً ، لن نبحث موضوع اللجان سنبحثه في أول جلسة بعد المناقشة .

السيد عبد الكريم الدغمي : فقط كلمه صغيره دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : لا اريد ان افتح نقاش فيها .

عبد الكريم الدغمي : لا ليس فتح نقاش فقط اريد ان اقول انه لم تصلنا برقيات اجتماع لأنتخابات الرئيس والمقرر ولم نعلم بعضنا بعض هؤلاء الأعضاء التقينا ، انا شخصياً وصلتني البرقية دولة الرئيس الساعة الرابعة مساءً يوم امس والأجتماعات كانت في وقت الدوام الساعة (١٢) والساعة (١٠) .

دولة رئيس المجلس : سوف ابحث هذا الأمر في اول فرصة لاني سمعت اعتراضات اخرى من بعض الزملاء وسوف نرى ما هو الأمر في اول مناسبة في الجلسة القادمة ، شكراً.

المتكلم الأول في هذه المناقشة هو السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته اجمعين .

بعد دراسة خطاب الموازنة وتقرير اللجنة المالية لمجلسكم بشأن مشروع قانون الموازنة وتوصيات اللجنة . يتبين لنا ما يلي : -

اولاً : انه لا يمكن النظر الى مشروع قانون الموازنة بمعزل عن الظروف السياسية ، والأقتصادية التي تمر بها البلاد ، بل يمكن القول أن مشروع قانون الموازنة ، أساساً هو استجابة لمجموعة الظروف السياسية والأقتصادية والدولية والمحلية وهو في نفس الوقت محاولة لاستشراق المستقبل والتخطيط له : -

وعليه فاننا لا يمكن ان نقيم مشروع قانون الموازنة الا اذا أخذنا بعين الأعتبار هذه الظروف وأهمها .

١- انعكاسات حرب الخليج على اقتصاد المنطقة ككل وعلى الأردن بخاصة .

٢- ما ترتب على التزامات الحكومات السابقة ببرنامج التصحيح الاقتصادي مع الجهات الدولية وذلك من وجوب اتخاذ اجراءات اقتصادية ومالية معينة . تنفيذاً لبرنامج التصحيح .

٣- عدم الأستقرار وحالة الترقب التي تعيشها المنطقة في ظل التوجهات نحو مسيرة السلام وما يترتب على ذلك من انعكاسات اقتصادية وسياسية جذرية .

٤- اوضاعنا الأجتماعية والأقتصادية الداخلية والحاجة الى معالجة الأخطار المتمثلة في البطالة وارتفاع نسبة الفقر المطلق وتآكل الأجور والرواتب بفعل التضخم وارتفاع الاسعار ، وارتفاع التكليف الضريبي ، ووجوب استمرار الدعم للفئات الفقيرة والمحتاجه . وعلى ضوء هذه المحددات والأعتبارات فأننا نعتقد ان مشروع الموازنة المقدم هو مشروع مقفول وجدير بالقبول مع بعض التحفظات التي اصابت اللجنة المالية في ايرادها ، وان كان بعضها قد ورد على شكل توصيات من اللجنة ولم تأخذ شكل تعديلات على مشروع القانون ، كما أنه يمكن القول ان التوجهات العامة للموازنة هي توجهات سليمة .

دولة الرئيس . اخواني الزملاء

اما تحفظاتي وملاحظاتي على هذا المشروع فهي تتمثل بما يلي :-

اولاً : ضرورة الألتزام بعدم رفع اسعار المواد الأساسية مهما كانت الأسباب او الأعذار .

ثانياً : ان التوجه الى ايصال الدعم لمستحقيه هو توجه مميز الا اننا نحذر من ان تنفيذ هذا التوجه يجب ان يكون محسوباً بدقة ، وأن لا يتخذ وسيلة وحجة للأتفاق على الألتزام بعدم رفع اسعار السلع الاساسية .

ثالثاً : ضرورة وضع برامج عملية لمعالجة قضية البطالة ومساعدة الأسر الفقيرة وذلك بأيجاد مصادر دخل اضافية لها ومساعدات انتاجية تساعدها على مواجهة اعباء الحياة ، وتوخي العدالة في توزيع مخصصات صندوق التنمية الأجتماعية ، لتشمل جميع المحتاجين .

رابعاً : زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين ومنتفعي القوات المسلحة واجهزة الأمن العام بنسبة معقولة .

خامساً : عدم فرض ضريبة المبيعات الا بعد اجراء التعديلات اللازمة عليها بشكل يضمن ان لا تؤدي الى ارتفاع الأسعار وتنعكس على ذوي الدخل المحدود .

سادساً : مراجعة قوانين الأستثمار وتخليص الأدارة الاقتصادية من عقد الروتين ومسلسل التوقيعات التي لا تنتهي على المعاملات وتحديث اجهزة وزارة الصناعة والتجارة وتفعيل دور الرقابة والتفتيش .

سابعاً : الأسراع في ايجاد الحلول العملية لمشكلة الأراضي المعتدى عليها ، عن طريق اكمال تفويضها لواضعي اليد تنفيذاً لألتزام الحكومة بذلك في جوابها على مطالبات النواب في جلسة الثقة وذلك بأثمان رمزية ، وكذلك الواجهات العشائرية تقسيمها بواسطة فرق التسوية .

دولة الرئيس ، اعضاء المجلس المحترمين

وفيما يتعلق بمطالب المنطقة الأنتخابية التي امثلها ومع معرفتنا بالتفسير الذي جرى على موازنة المحافظات والبدء بتطبيق اللامركزية الأدارية والتي اعتبرها نقلة حضارية وضرورية فأنني اؤكد على ضرورة الأستجابه لحاجات المواطنين التالية :

١- تطوير وتوسيع شارع الجبيهة ، ياجوز ، الزرقاء ، وجعله بأتجاهين واعادة تزفيته حيث انه شارع رئيسي ومنفذ هام من والى عمان وهو يعاني من اهمال طويل .

٢- وكذلك لا بد من توسيع شارع شفا بدران الرئيسي المؤدي الى بيرين وقرى الشمال .

٣- تطوير مدرسة شفا بدران لتصبح مدرسة نموذجية علماً بأن وضعها الحالي اصبح مزرياً وهي تفتقر الى تجديد الأثاث والاجهزة ووسائل التعليم الأخرى .

٤- تحسين وتوسيع المركز الصحي في صويلح لأن وضعه الحالي لا يلبي حاجات سكان المنطقة .

٥- بناء مستشفى تخصصي للولاده لمناطق شمالي غربي عمان التي تضم صويلح ، تلاع العلي ، خلدا ، وام السماق ، وابو الضير ، وام أذينة وشفا بدران وياجوز والكوم ، ومرج الفرس ، والجبيهة .

٦- انهاء مشكلة ضم ارض الأوقاف المجاوره لمقبرة صويلح ، علماً بأنها من احد المواطنين تبرع .

٧- انشاء مراكز للشباب في مناطق شمالي غربي عمان وتفعيل دور الأنديه القائمة فيها ومساعدتها وذلك لأفتقار هذه المناطق الشاسعة الى مراكز للشباب والرياضة .

دولة الرئيس ، النواب المحترمين .

ولا بد لي من ان اشير الى نقطتين هامتين : -

الاولى : - اننا نثمن التوجه الى دعم قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية من حيث العده والإعداد وتحسين اوضاع منتسبيها لأنها درع الوطن ورمز الاستقرار والأمن .

الثانية : نؤكد على ضرورة تحسين اوضاع الجهاز القضائي ، المادية والمعنوية ودعم هذا الجهاز بالكفاءات اللازمة كما انني ادعو الحكومة الموقرة الى تكثيف جهودها لأعادة التضامن العربي واعادة العلاقات الطبيعية مع الدول العربية المجاورة ضمن اطار الصالح العام والمصلحة القومية .

وهذه هي ملاحظاتي على مشروع قانون الموازنة طالباً من الحكومة اخذها بعين الأعتبار ووضعها موضع التنفيذ وفي الوقت نفسه فأنني اوافق اللجنة المالية على ما توصلت اليه من اراء ونتائج في قرارها .

سيدي الرئيس ، الزملاء المحترمين

ارى من واجبي وواجبنا جميعاً ان نتوجه بعميق الشكر ووافر الأمتنان الى مقام صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم رمز استقرارنا وباني نهضتنا والذي لولا جهوده المتواصلة لما كنا ننعم بالأمن والأستقرار والرخاء وكذلك أوجه الشكر الى سمو الامير الحسن المعظم على رعايته المستمره وجهده المتواصل في رعاية المسيرة الاقتصادية والأجتماعية كما اشكر اللجنة المالية على جهدها في دراسة قانون الموازنة . واشكر رئيس الحكومة دولة الدكتور عبد السلام المجالي ومعالي وزير المالية والوزراء الكرام على ما بذلوه من جهود املاً لهم التوفيق في خدمة الوطن والمواطن في ظل الراية الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد مفلح اللوزي ، الكلمة الآن للدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبد الله النسور :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،حضرات الزملاء النواب المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ازجي الشكر للجنة المالية ، ولمعالي وزير المالية الأستاذ سامي قموه وهو من خبراء الموازنة المرموقين واشكر اجهزة الوزارة . وأخص مدير عام وموظفي دائرة الموازنة العامة على جهودهم الطيبة ، وبعد .

فأني ابدي ملحوظاتي التالية الايجابية والسلبية من منطلق الاسهام في تسليط الاضواء على هذه الموازنة خدمة لمتخذي القرار ومنفذيه وتصويباً لبعض المفاهيم ، ولقراءة وثيقة الموازنة بصورة مهنية وموضوعية .

(١) في المحور المالي :

أ- العجز : ان التصريحات التي اطلقها معالي وزير المالية عن خلو هذه الموازنة من العجز بشكل مغالطة علمية لا بد ان ندرك كنها وندرك اهدافها ، وقد لقيت هذه التصريحات نقدا واسعا من المختصين ومن المهتمين . ثم جاء خطاب الموازنة ليتراجع خطوة واحدة عن هذه التصريحات ، ولكن هذا التراجع وتلك الخطوه ليس كافيا لوضع الأمور في نصابها . وبرأينا ان العجز لا يقل عن (٤٥٠) مليون دينار اي نحو ثلث الموازنة : ويحمل خطاب الموازنة وارقامها رداً بديهياً على هذا الزعم اذ ان النفقات اكثر من الايرادات .

ويورد الخطاب ان النفقات وهي الاكثر بنسبة (١٢٪) وان الأيرادات وهي الأقل زادت بنسبة (٨٪) فأذا زاد الكثير اكثر مما زاد الصغير فان العجز بالبداهة يتفاقم اذن ١٢٪ من النفقات اكبر من ٨٪ من الايرادات ، ان اطلاق مثل هذا التصريح اعطى انطباعا مخطوءا عن بحبوحه سرابيه ، فتحت الابواب للاستزادة من الانفاق ليستوي في فتح تلك الابواب : المسؤولون والمرؤوسون على السواء .

واني اتوقع من دولة الرئيس ومن معالي الوزير في ردهما الاجمالي على خطابات النواب ، ان يضعا الامر في نصابه ، وان يقفلا وبصورة حازمة الحديث عن اي نفقات جديدة تضخميه وعجزيه .

وسأعلق موافقتي على الموازنة بناء على مدى الوضوح الذي ترد فيه الحكومة على هذه النقطة ، وما يأتي من النقاط ، وامل من طرفي المعادلة : الحكومة والمجلس مصارحة الناس بما يمكن وبما لا يمكن دون مجاملة او ملاطفه .

وقد ادت مغالطة ارقام العجز الى اخطاء بحساب نمو الناتج المحلي المقدر بنهاية عام ١٩٩٣ بنحو ٣٦٠٠ مليون دينار .

افترض الخطاب انه سينمو أي ذلك الدخل المحلي الأجمالي بنسبة ٥٪ عام ٩٤ . مع ان تقديرات صندوق النقد الدولي تزيد بنسبة ٥ ر ٥٪ بالارقام الثابته و ١٠٪ بالارقام الجارية فأما ان يكون خطاب الموازنة قصد النمو الحقيقي ولذلك نسأل اين تقدير الوزارة من تقدير الصندوق ، وان قصد الاسعار الجارية فأن مشروع الموازنة لا يتوقع اي نمو حقيقي للناتج المحلي الاجمالي لعام ٩٤ .

ب - الايرادات العامة :

لا نرى ان الايرادات العامة تمثل على وجه الدقة حقيقة الامور .

١- ضريبة الدخل : زادت تقديرات ضريبة الدخل (١٠) مليون دينار . من اين ؟ وقد قررت الحكومة وبحق . وأويدها في هذا القرار بأعفاء (٧٠ ٪) من ارباح الصادرات وهذا الأمر على وجاهته ينبغي ان ينعكس سلبا على ايرادات الدولة من ضريبة الدخل ، وبأحسن الاحوال ان ينعكس بصورة محايدة على الضريبة فمن اين الزيادة ؟

٢- القروض المستردة : لم يسترد من هذا الباب في العام الماضي اكثر من ثلثيه . فمن اين تزيد المستردات بمقدار (١٠ ٪) هذا العام .

٣- المساعدات المالية : تحددت بمبلغ (٢٦) مليون دينار + (٢٠) مليون من السوق المشتركة فمن اين المنح المنتظرة البالغة (١٠٤) ملايين اي اكثر من ثلثي هذا البند . وهل تشمل تلك الزيادة فوائض النفط ؟

٤- المنح الفنية : يبدو لنا خلل في هذا البند فهو يدخل كمساعدات في باب الايرادات هذا باب المنح الفنية ، ولكنه يستثنى من الاحتساب حين يحسب العجز المالي مع المساعدات .

٥- ضريبة المبيعات : اكد خطاب الموازنة ان لا نية لزيادة الضرائب ، وما من شك ان تطبيق قانون ضريبة المبيعات بمسودته التي اطلعنا عليها اي قبل ان نرى اعمال اللجنة التي شكلها دولة رئيس الوزراء ما من شك ان ذلك سيترك اثراً في زيادة الايرادات . فما مبرر ما ذهب اليه الخطاب .

جـ - النفقات الجارية :

ان اكبر نقد لهذه الموازنة هو زيادة النفقات الجارية بنسبة (١٢٪) واني جازم بأنه كان على الوزارة تقليص النفقات بحيث لا تزيد عن (٥٪) من الارقام الفعلية التي تحققت فعلاً العام الماضي ولو فعلت ذلك واعتقد انه كان بأمكاننا فعل ذلك لانخفض العجز بنحو ٧٠ مليون دينار ، وارى ان التخفيض المقترح امام المجلس بنسبة ٦ ملايين وهو الذي اقترحته اللجنة المالية بمبلغ من النفقات التشغيلية هو تخفيض رمزي ، ولا يمكن اعتباره كافياً .

د - النفقات الراسمالية :

ان كثيرا من النفقات الراسمالية انما سمي كذلك مجازا ، ضمن محاولة لاظهار نفقات جاريه اقل تفادياً للانتقاد . اما الجزء الاكبر فهو موجه للبنيه التحتيه او الخدمية . وعليه فان واحدا من اهم الانتقادات على هذه الموازنة ليست انمائيه الطابع .

هـ - دعم المؤسسات :

ان تزايد ارقام دعم المؤسسات المستقلة خارج الموازنة يجعل من العسير على المرء ان يصدق ان هناك نية جديه بالاتجاه الى التخاصيه. وان المؤشر الحقيقي لاتجاه الحكومة نحو هذه السياسة انما يعبر عنه بارقام الموازنة ، لا بالخطب النظرية .

و - التأمين الصحي الشامل :

ان السياسة الصحية والتأمين الصحي ، كما يعلم جميع المتابعين لمتاعب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية انما تاتي من التأمين الصحي ويكاد ان يؤدي بالدولة الى الافلاس . وان توزيع الاعطيات بدون حساب سيكون جريمة بحق الجيل القادم ، وامل من الحكومة ان تسمعنا قولها في هذا لان ما نقرؤه عن المشروع يثير مخاوفنا .

ز - دعم المواد التموينية :

ورغم تزايد الموازنة ، الا ان الدعم انخفض عن المواد التموينية بنسبة ١٦،٥٪ وعن الذي تحقق فعلاً عام ٩٢ بنسبة ٢٥٪ ولا ادري ما سيحل بالفقراء نتيجة الزيادة الهائلة المتوقعة على أسعار المواد الغذائية نتيجة اتفاقية الجات

التي وقعت قبل ايـام وستبرم بعد اسابيـع قليلة .

(جـ) المديونية :

١- الخارجية :

لقد تمكنا من احتواء الوقع الصاعق للمديونية الهائلة وهذا امر تحمد الحكومة عليه . ولكن يجب ان لا يغرب عن البال ان الدين ما يزال قائماً بنمو عند ٧ مليارات دولار رغم كل جهود الجدولة والأعفاء وشراء الديون وغير ذلك من الترتيبات المالية . ونوجه هذه الملحوظة للذين يفكرون ويتصرفون كأن الدين قد انقضى .

٢- الديون الداخلية :

ان الدين الداخلي تجاوز المليار دينار و ٨٥ مليون دينار وما تزال موجودات البنك المركزي تشتمل على الورق فقط موجودات مقابل سلفه ضائعة مقدارها (٣٩٠) مليون دينار . واخرى بنحو ٣٥٠ مليون دينار اي ما يقرب من المليار الرقم الأخير (٣٥٠) مليون دينار لبنك البتراء وهي لن تسترد أبداً . لا السلفة الحكومية ولا سلفة البتراء ، هذا ولم يتضح في المشروع طبيعة ومصادر القروض الداخلية الجديدة البالغة (٣٠) مليون وهل ستشمل ادوات الدين العام الداخلي أم تقتصر على القروض المصرفية المباشرة .

دولة الرئيس ما سبق كان المحور المالي واخطر .....

(٢) في المحور الاقتصادي :

لقد تداركت الحكومات المتعاقبة منذ حكومة الشريف زيد بن شاكر الاولى عام ٨٩ وحتى الان . الآثار الوخيمة التي نجمت عن المديونية المتفاقمة ، وعن نضوب العملات الصعبة ، وعن الانهيارات البنكية وانتكاسة بعض الشركات والأنتكاس الأقتصادي عموم وتآكل دخل المواطنين .

فنما والشكر لجهودات هذه الحكومات الناتج المحلي الاجمالي الذي كان سالبا عام ٨٨ وسالبا بمقدار ١٣،٥٪ عام ٨٩ حتى تجاوز النمو الايجابي بالأرقام الحقيقية الثابتة ١٢٪ عام ٩٢ و ٦٪ عام ٩٣ ونأمل بنسبة ٥٪ في العام القادم ، كل ذلك مع كبح تضخم من نحو ٣٧٪ عام ٨٩ حتى ٤،٥٪ هذا العام مع الامل ان يثبت عند حوالي ٤٪ العام القادم .

وزادت الاستثمارات وخاصة في الميدان الصناعي حتى تجاوزت اصدارات الاسهم عام ٩٣ السبع سنوات التي سبقتها وعمت المدن الصناعية او كادت بحيث ستشمل اضافة الى عمان واربد كلا من الكرك و البلقاء و الأغوار ومعان والطفيلة .

ان هذه الانجازات الايجابية يجب ان لاتبهرنا وان لا تشغلنا عن معاناة قطاعات واسعة من الشعب في مجالات الفقر ، والبطالة وهذا موضوع الفقرة التالية خطابي .

(٣) المحور الاجتماعي :

اننا ندرك ان معالجة الفقر والبطالة لا تكون الا بمزيد من التنمية الاقتصادية ، وتحديداً بالانتاج السلعي او شبه السلعي ، او الخدمي الجالب للعملات الاجنبية ، كما ان المعالجة لا تكون باختلاق وظائف شاغرة في الاجهزة الحكومية



لان هذه تؤدي لمزيد من العجز ، والعجز الى مزيد من الاستهلاك والاستهلاك لمزيد من التضخم وكل ذلك الى نضوب العملات الصعبة وانهيار عملتنا الوطنية.

ان خطاب الموزانة مناسبة ، لا يجوز ان يستخف بها ، وان لا تلقي الارقام بها جزافا ، ولا يجوز ان يتم اختيار الارقام للملاطفة او للطبطبة ، وينبغي ان تذكر الحقيقة ، كل الحقيقة ، ولا شي غيرها ، وبخاصة لأنه يصدر ذاك عمن يصدر عنه وعمن يمثله ، ويوجه الى من يوجه اليه وعمن يمثله .

فالذهـاب الى ان البطالـة انخفضت هذا العام حتى بلغت ١٢٪ فقط مذهب خطر ينبغي يواجه ويجابه من قبل المجلس بصورة حازمة لانه سيؤدي اذا ما تم تبنيه الى صرف النظر عن اخطر المشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛ اعني البطالة .

والواقع ان الامر ليس كما هوّن علينا معالي الزميل وزير المالية . واليكم بيان ذلك .

لقد اشارت نتائج المسوحات الاحصائية هذا العام ، كما تلقيناها من مصادر وزارة المالية ذاتها ان معدل البطالة بلغ ١٩،٧٪ من الاردنيين (وتشمل تلك النسبة الخطرة نحو ١٧٪ من ذكور ، و ٣٧٪ من الأناث) .

وتشير النتائج الى ان البطالة اليوم زادت عن نسبتها عام ٩١ ولم تنقص (اذ بلغت عام ذاك ١٧،٤٪ للجنسين وتشمل ١٥٪ للذكور ، ٣٥٪ للأناث) .

اننـا ندرك ان ثمة عوامـل ادت جزئيـا الى زيادة البطـالة ومن تلك العوامل اثنان رئيسيان :

أ- تجميد خدمة العلم خلال الاعوام ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .

ب- زيادة معدلات المشاركة بالنشاط الاقتصادي وهي ارتفعت من ٤١٪ عام ٩١ الى ٤٢،٥٪ للجنسين عام ٩٣ ، وهذه نقطة ايجابية ولكنها تفاقم البطالة ولا تنقصها . وللعلم وتصويب للأرقام التي عرضت علينا أيضاً فأن نسبة العاطلين بأستثناء المتقاعدين الباحثين عن العمل اي الوظيفة الثانية هي حالياً ١٩،١٪ مقارنة مع ١٥،٥٪ قبل سنتين اي انها ارتفعت بحوالي ٤٪ عام ٩٤.

(٤) واخيراً في مجال التشريعات الأقتصادية .

لقد وعدتم ووعدت الحكومة بأن تتقدم من المجلس الكريم بمشاريع قوانين اقتصادية في مجالات الضرائب ، وتشجيع الأستثمار ، والجمارك ، والمناطق الحرة . . . الخ ، ونرحب بذلك ونؤكد ان المجلس سيتلقى بالأرتياح وبالتشجيع مثل هذه المشاريع ، اذ بدون عملية التحديث المستمرة لا يمكن للاقتصاد ان يستمر في البناء.

حفظ الله الاردن وحفظ قيادته الهاشمية الرشيدة وحفظكم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور عبدالله النسور ، الكلمة الآن

للدكتور احمد القضاه .

السيد احمد القضاه :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس .....

حضرات النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...وبعد .

لا يخفى على احد شح الموارد وقلة الامكانات لدى الاردن الامر الذى جعل اقتصاده ردحاً طويلاً من الزمن اقتصاداً تابعا لاعتماده على المساعدات والمنح الخارجية ،ومما يبعث الامل فى النفوس بدء انعتاق الاقتصاد الاردني من التبعية وتلمّسه طريق الاعتماد على الموارد الذاتية وتبنيه برامج التصحيح الاقتصادى . ومن خلال دراسة مشروع قانون وخطاب الموازنة لعام ١٩٩٤ وتحليل ما ورد فيهما يتضح ما يلى :

١- ان هنالك عجزا يقدر ب (١٥٦٫٤)مليون دينار اذا ما استثنينا المنح ... ولكن لو اضيف الى هذا العجز عبء تسديد الاقساط الداخلية والخارجية للديون لأصبح العجز الحقيقى (٤٥٦،٥) مليون دينار وهذا يمثل حوالى (١١،٦٪) من الناتج المحلي وهذا عجز لا يستهان به .

٢- عمدت الموازنة الى رصد مبلغ (٣٨٥،٧) مليون دينار للنفقات الرأسمالية أى بزيادة حوالى (٢٢،٥٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٣ ، وهى نسبة مرتفعة تعكس توجه الحكومة على زيادة الاستثمار الحكومي ... هذا المجال لا بد من التأكيد على قدرة الاقتصاد الوطنى من استيعاب هذه النفقات والقدرة على تنفيذها الأمر الذى يتطلب زيادة فاعلية الأجهزةالتنفيذية والاشراف والاسراع فى طرح العطاءات واحالتها ... لما فى ذلك من توفير للمزيد من فرص العمل ...كذلك لا بد من التأكيد هنا على ضرورة التركيز على المشاريع الريفية لما فى ذلك من تأثير ايجابي يقود الى تحسن المناخ الاستثماري فى مناطق الريف لتوفير العيش الكريم لأبنائه ولخلق فرص عمل لأفواج العاطلين عن العمل من قرانا وريفنا

٣- اننى واذ اقدّر للحكومة توجهها نحو اللامركزية الا اننى لا بد وأن أوكد على ضرورة تحسين القدرة على تنفيذ المشاريع من قبل الاجهزة المعنية في المحافظات وتأهيل هذه الأجهزة لتكون قادرة على التعامل مع المهام الموكلة اليها بكل كفاءة وحرص مع ضرورة تحديد الأولويات فى هذه المشاريع... والا لقادتنا سياسة اللامركزية الى متاهات وتسيب نحن فى غنى عنه ولن يكون فى مصلحة الأقاليم او المحافظات مع ضرورة الاستمرار فى وصف المشاريع الرأسمالية وايضاحها بشكل يحدد أهدافها وأهميتها وأولويتها .

٤- أثمن للحكومة توجهَها نحو الاستقرار النقدي ومحافظة الدينار على استقرار سعر صرفه ،، والمحافظة على انخفاض النمو في الاسعار والتضخم ، الا انني أؤكد على ضرورة أن يشعر المواطنُ بنتائج هذه السياسة المعلنة بشكل مباشر وعاجل من خلال تحسين مستوى المعيشة وعلى وجه الخصوص للطبقة الفقيرة والطبقة دون خط الفقر حتى لا تبقى هذه السياسة مجرد شعارات رفعها في كل موازنة.

٥- يلاحظ من خلال أرقام هذه الموازنة ارتفاعُ نسبةِ النفقات الجارية لعام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ الأمرُ الذي يتطلب التأكيدُ على إعادة النظر في هذه النسبة للحد من ارتفاع الانفاق الجاري غير الانتاجي . باعتبار أن ذلك سيكون له تأثيراتٌ سلبيةٌ على عجزِ الموازنة وزيادةِ الأسعار وعدمِ توفيرِ المخصصات للمشاريع الانتاجية .

٦- يلاحظ من خلال ارقام الإيرادات أنها قدرت بمبلغ (١٢٧٥،٦) مليون ديناراً أي بزيادة نسبتُها (٨٫٥٪) عن عام ١٩٩٣ وهي نسبة مرتفعة في ضوءِ التراجع في نشاط معظمِ القطاعات الاقتصادية الذي ساد خلالَ الربع الأخير من عام ١٩٩٣ والمتوقع امتداده لعام ١٩٩٤ الأمرُ الذي يجعل تقديرِ الايرادات لعام ١٩٩٤ غيرَ واقعي ويتطلبُ اعادة النظر .

٧- يلاحظ من خلال الموازنة ومن خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي أن الحكومة جادةٌ في معالجة حجم المديونية التي تكبح جماح طموحاتِ وآمالِ الشعب الاردني ... وانني أرى أن تقوم الحكومةُ بإجراءاتٍ أكثرَ جدية في هذا المجال سواءٌ من حيث وقفُ المديونية من أساسها او من خلال خفض أعباء المديونية الخارجية الحالية سواء بالنسبة لإعادة جدولتها أو هيكلتها مع الاستمرار وبذل كل الجهود للحصول على مزيد من المزايا والاعفاءات وخفض الفوائد في هذا المجال.

٨- كما أنني في هذا المجال اطالب الحكومة ببذل كل الجهود من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني المتمثلة بتخفيض عجز الموازنة وتخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك من خلال تنمية وتشجيع الصادرات والتركيز على الصناعة التصديرية وبناء احتياجات المملكة من العملات الصعبة، وفي هذا السياق أثمن للدولة توجهاتِها الحاليةَ في السياسة المالية المتمثلةِ في اعادة النظر بالتشريعاتِ المالية وتحديثها من أجل وضوح هذه التشريعات واستقرارها عملاً على تبسيطِ الإجراءاتِ والتخفيفِ على المواطن ...

وأوكد هنا على ضرورة التوسع فى منح الحوافز وبناء بنية استثمارية سليمة وجاذبة وخلق مناخ استثماري متميز حتى نستطيع أن نستفيد من موقع الأردن الأستراتيجي وسمعته الدولية وسمعة قيادته الحكيمه وقدرة الانسان الأردني على استيعاب علم الصناعة والتجارة والخدمات . حتى نخلق من هذا البلد محور المنطقة فى هذه المجالات ... وحتى نبني اقتصادنا بناء سليما ونؤمن لابنائنا العاطلين عن العمل دورا رئيسياً وفرصاً متكافئةً من خلال تبني سياسة الاستثمار والتنمية المتوازنة والشاملة جغرافياً وسكانياً حتى لا يبقى إبن الريف والبادية يسمع بالاستثمار وبالتنمية وبالازدهار الاقتصادي ... دون أن يرى من نعمها أثرا فى محيط ريفه وقريته .

دولة الرئيس...

حضرات الزملاء النواب المحترمين ..

ان المواطن الأردني هو النموذج فى ولائه لقيادته وانتمائه لوطنه ، فالعقول المبدعة والسواعد القوية والجباه السمر الابية التى لوحتها شمس الصحراء وهواء الريف لتتطلع بمزيد من الثقة والامل للبناء والعطاء ،

وليعلو البناء وليبقى نهر العطاء متدفقا لا بد من الاستجابة الى المطالب الآتية :

١- الاستمرار فى دعم القوات المسلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني فهي حصن الوطن ودرعُه المتين .

٢- تحسينُ اوضاع العاملينَ والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين من خلال حُزمة من الاجراءات .

أ- زيادة الرواتب

ب- توفير قروض للسكن بدون فوائد

جـ- توزيع اراضي الخزينة الزراعية لغايات الاستثمار .

د- توحيد قانون التقاعد والضمان الاجتماعي

هـ- إنصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين والذين أحيلوا على التقاعد سابقا لتتناسب رواتبهم مع نظرائهم الذين يحالون فى ظل القانون الحالي ، فهم الطلائع الذين قادوا مسيرة البناء .

و- اعادة النظر فى سياسة المؤسسات الإستهلاكية التى وجدت أصلاً لخدمة الموظفين وليس لغايات الربح .

ز- انصاف حملة المؤهلات العليا فى أجهزة ودوائر الدولة ليتساَووا مع نظرائهم فى الجامعات .

٣- دعم البلديات والتى اصبحت عاجزة عن القيـام بدورها لتراكمِ الديـــون من خلال ما يلي:-

أ- زيادةُ عوائد المحروقات بما يتناسب وعددَ السكان والطبيعةَ الطبوغرافية للمنطقة .

ب- إعادة النظر فى القروض التى منحت للبلديات بشطبها أو التخفيفِ منها .

٤- اعادة النظر فى سياسةِ التعليم فى الجامعات وضرورةُ ربطها بحاجات ومتطلباتِ سوق العمل .

٥- تحويل كلياتِ المجتمع الحكومية الى مراكزَ للتدريب المهني والتقني لإعداد الكوادر اللازمة لتغطية احتياجات السوق المحلي وللحدِ من البطالةِ والفقر .

٦- الاستمرارُ فى دعم الموادِ التموينية الاساسية وخصوصاً الخبزَ والسكرَ والأرز وصرف كوبونات للمحروقات لذوي الدخلِ المحدود الذين تعاني اسرُهم مس الجوع وقسوة الشتاء .

٧- الاستمرارُ فى دعم صندوق المعونة الوطنية ومراقبةُ اداءه لمعالجة جيوب الفقر .

٨- إيلاءُ الزراعة والمزارعين العنايةَ الكافيةَ من أجل حل مشاكلهم المعلقةِ والمرتبطة بالمديونية، وتوفيرُ الآلاتِ والموادِ الزراعية بالاسعار المناسبة وايجادُ الاسواقِ المناسبةِ لمنتوجاتهم، وايجادُ صندوقٍ لدعمِ المزارعين فى حالات الكوارثِ والكسادِ لا قدر الله . .

٩- توسيعُ مظلةِ التأمين الصحي لتشملَ جميع المواطنين .

١٠- توسيعُ مظلة الضمان الاجتماعي لتشملَ جميع المواطنين.

دولـــة الرئيس ...

حضراتِ النواب المحترمين ...

ان مواطني لواء عجلون والذين يعتزون بالانتماء لثرى هذا الوطن ولقيادته الهاشميةِ الحكيمة التى فُطروا على حبِها والاخلاص لها يتطلعون لتلبية مطالبهم واحتياجاتهم أسوةً بباقي مناطق المملكة . وانهم لعاتبون على الحكومات المتعاقبة لتناسيهم ولتجاهل مطالبهم وعدمِ السعي الجادِ لتنميةِ منطقتهم التى تعتبرُ منطقة فريدةً بجمالها وتاريخها واسهام ابنائها فى نهضةِ هذا الوطن ورفعته ... وانني أُجمل مطالبهم واحتياجاتهم بما يلي :

قطاع الادارة والحكم المحلـي

===============

١- ترفيع لواء عجلون الى محافظة اذ أن هذا المطلب قديم جديد وهو رغبة ملحة لابناء اللواء ولم يلق آذاناً صاغية من الحكومات السابقة وان أهل اللواء يستبشرون خيراً بهذه الحكومة لتلبية مطلبهم ورغبتهم ، حيث ان المقوماَت الديمغرافية والسياحية والحضارية تؤكد شرعية هذا المطلب .

٢- ترفيع ناحية كفرنجة الى قضاء واحداث مديريات نواحي في كل من عرجان وصخرة والهاشمية .

٣- ترفيع المجالس القروية في كل من باعون وراسون وأوصره وراجب الى بلديات ، علماً بأن هذه المجالس مستوفية شروط تحويلها الى بلديات .

٤- احداث مجالس قروية في قرى صنعار ، المرجم ، وأم الينابيع وعين البستان .

٥- ادراج التجمع السكاني الذي يقع شمال بلدة عرجان والمحاذي لطريق جديتا ضمن تشكيلات المدن والقرى في لواء عجلون وتسميته بأسم الزهراء .

الـقـطـاع الصـحي

===========

١- تحديث مستشفى الايمان الذي يعاني من أوضاع صعبة حيث ضيق في البناء وشح في اللوازم والاجهزة والمركبات ، وقدم في الاثاث وضعف في الكوادر والكفاءات ، وان المرضى يعزفون عن الذهاب الى هذا المستشفى في كثير من الاحيان . ان الحكومة لم تتكلف اصلاً الكثير في شرائه اذ كان قد اقيم من قبل الارسالية المعمدانية واعتبرته الحكومة انذاك بديلاً عن المستشفى الحديث الذي كان مقرراً انشاؤه على الارض المخصصة في منطقة اشتفينا وللذلك فانني اطالب الحكومة برغبة ملحة في الاسراع في انقاذ المستشفى من خلال انشاء اجنحة جديدة لعيادات الاختصاص والطوارىء وغرف المرضى ، ورفده بالكفاءات وامداده بالاجهزةِ واللوازِم الحديثة .

٢- انشاءُ مركز صحي شامل على قطعةِ الارض المفوضةِ لحساب وزارة الصحة فى مثلث اشتفينا لخدمة قرى : باعون ، عرجان ، راسون ، أوصره ، محنا ، ام الينابيع ، اشتفينا ، الطيارة ، عبين ، عبلين ، صخرة ، عفنا ، سامتا ، صنعار عصيم ، المرجم ، بير الداليه .

٣- انشاء مركز صحي شامل على مثلث الوهادنه لخدمة قرى : الهاشمية ، حلاوه ، دير



الصمادية ، الوهادنه .

٤- ترفيع المركز الصحي الفرعي في اوصره الى مركز صحي اولي .

٥- احداث مراكز صحية فرعية في قرى : الصفصافه ، ام الينابيع ، عين البستان ، ثغرة زبد ، دحوس .

٦- احداث عيادات اسنان ومختبرات في مراكز : باعون ، راسون ، عبين ، الوهادنه ، حلاوه ، راجب .

٧- احداث مختبرات في مراكز : عين جنا عرجان ، الهاشميه.

قطاع التربية والتعليم

١- تحويل كلية مجتمع عجلون الى كلية جامعية متخصصة تحوي البرامج التالية :

أ- برنامج العلوم التربوية لتأهيل المعلمين من حملة دبلوم كليات المجتمع لدرجة البكالوريوس .

ب- برنامج التخصصات المهنية والفنون التطبيقية في التخصصات التي لا تدرس أصلاً في الجامعات الأردنية مثل :

- التغذية والاقتصاد المنزلي .
- التنمية الاجتماعية .
- الخدمة الاجتماعية .
- رياض الاطفال .
- التربية المهنية .
- المصادر التعليمية والمكتبات .
- فنون التجميل .

٢- انشاء مدارس اساسية في عجلون وعين جنا وعنجره وعبين وكفرنجه وعرجان للتخلص من الابنية المستأجرة ومن نظام الفترتين في بعض المناطق المذكورة .

٣- احداث مدارس اساسية للذكور في اشتفينا ومختلطة في خربة الوهادنه وللاناث في السفينة .

٤- الاسراع في إضافة غرف صفية وخدمات تربوية مرافقة في عرجان ومحنا وصنعار وراسون والمرجم وبلاص والرأس الاقرع وباعون والحرث ودحوس .

٥- انشاء مدرسة ثانوية في عرجان على قطعة الأرض المفوضة لحساب وزارة التربية .

٦- مضاعفة حصة اللواء من الطلبة المبعوثين الى الجامعات الاردنية .

٧- زيادة عدد المقاعد المخصصة للواء في الجامعات الأردنية .

قطاع الاشغال العامة

أ- ترفيع مكتب اشغال عجلون الى مديرية للاشغال نظراً لكثافة العمل الموكول اليه .

ب- الطرق القروية : وضع خلطات اسفلتية للطرق التالية :

- طريق محنا - راسون
- طريق محنا - باعون

- طريق عرجان - راسون
- طريق ام الينابيع
- طريق عرجان الشمالي المرتبط بخط جديتا - اربد
- طريق الطياره
- طريق راسون المرجم صنعار
- طريق السماحيات - دحوس
- طريق راجب دحوس
- طريق الحرث
- استكمال توسيع طريق عجلون - جرش
- استكمال توسيع طريق اربد - عجلون
- معالجة الانهيارات المتكررة على طريق كفرنجة الاغوار التي تشكل خطراً على السلامة العامة .
- استكمال فتح طريق عجلون - عين جنا - سوف .
- توسيع طريق عجلون - راجب

ب- الطرق الزراعية :

التوسع في فتح الطرق الزراعية في مختلف مناطق اللواء التي يضيق الوقت عن ذكرها - من خلال تزويد مكتب الاشغال بالآليات الكافية نظراً لطبيعة اللواء الجغرافية الصعبة .

قطاع الزراعة

١- اعادة النظر في قانون افراز الاراضي الزراعية لتشمل لواء عجلون وغيره بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة ، إذ أن الملكيات صغيرةٌ والقانون الحالي لا يتيح الفرصة لاستغلال الاراضي الزراعية ، حيث ان شيوع الملكية يعطل الاراضي وبالتالي يؤثر سلبياً على التنمية الزراعية ، ويحصده المواطن فقراً وعوزاً وحاجة ، وانني اطالب برغبة ملحة ان يكون الحدُّ الادنى لإفراز الاراضي في لواء عجلون بدونمين ولا غرابة في ذلك حيث إن انتاجية الدونم الواحد اذا أحسن استغلاله بزراعة التفاح والعنب قد يتجاوز الألف دينار .

٢- تبسيط الاجراءات لإزالة الأشجار الحرجية من الأراضي المملوكة لغايات استصلاحها واستثمارها .

٣- شق الطرق وعمل الابراج داخل الغابات للسيطرة على الحرائق .

٤- دعم مراكز الخدمات الزراعية في مناطق عرجان وصخرة وكفرنجه بالموظفين وأجهزة الرش والحراثة والارشاد الزراعي .

قطاع المواصلات والاتصالات

١- تطوير الخدمات الهاتفية في المناطق التي لا توجد بها مثل هذه الخدمة وهي تشمل جميع قرى اللواء بأستثناء مدينة عجلون وعين جنا وعنجرة وكفرنجة .

٢- احداث مكاتب بريدية متكاملة في قرى باعون ، اوصرة ، محنا ، المرجم ، صنعار .

٣- احداث وكالات بريدية في كل من الزراعة ، الشكارة ، عصيم ، بير الدالية .

قطاع السياحة والاثار

١- احداث مكتب لتنشيط السياحة في اللواء

٢- انشاء متحف اثري في قلعة عجلون٣,- انشاء الفنادق السياحية لخدمة الزوار والمتنزهين والمصطافين .

٤- تنفيذ مشروع التلفريك الذي سبق وان اجريت الدراسات اللازمة له ليكون عامل جذب سياحي للمنطقة .

٥- التنقيب المستمر عن الاثار الموجودة في اللواء .

قطاع المياه والصرف الصحي

١- انشاء سدود تجمعية على كل من وادي كفرنجه ووادي راجب .

٢- استكمال المرحلة الثانية من مشروع الصرف الصحي في مناطق عجلون وعين جنا وكفرنجة وعنجره حفاظاً على السلامة العامة .

٣- معالجة الوضع في محطة التنقية فى كفرنجه وتصريف المياه المعالجة بطريقة صحية سليمة وعدم إسالتها فى سيل كفرنجه الاغوار .

قطاع العمـل

- فتح مكتب للعمل فى لواء عجلون
- ايجاد مركز تدريب مهنى فى اللواء لتدريب وتخريج المهنين لسد حاجات السوق المحلي والتخفيف من حدة البطالة .

قطاع السير

احداث مكتب لترخيص المركبات فى اللواء .

قطاع التموين

الاسراعُ فى انشاء مستودعات للتموين فى اللواء لتخزين الموادِ التموينية الضرورية عند الحاجة .

قطاع الطاقة

- ايصال التيار الكهربائى لمناطق عصيم ،دحوس، كعب ملول ، الصوان ، قابلا ، مهرما ، ابو الزيتون ، ولستب .

قطاع المرأة والشباب :

١- الاستمرار فى دعم مختلف التوجهات لتنمية المرأة كمربية وعاملة لها دور فاعل فى الحياة واعداد جيل المستقبل

٢- الاهتمامُ بالشبابِ كثروة وطاقة ، والعمل على انشاء مجمع رياضي في اللواء . أسوةً بباقي مناطق المملكة فى أي مكان تراه الجهةُ ذاتُ العلاقةِ مناسبا .

٣- العملُ على ايجاد الملاعب الرياضية العامة القانونية .

٤- انشاءُ صالة رياضية مغلقة لخدمة الحركة الرياضية والرياضيين والفِرَق .

مجالس التعاونيات والجمعيات الخيرية

ايلاء مجالس المنظمات التعاونية والجمعيات

الخيرية الاهتمام المطلوب لما لها من دور فاعل في تنمية قدرات المجتمع المحلي وتعزيز دور المشاركة الشعبية في العمل المؤسسي الرافد .

دولة الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ...

ان ما سمعتوه من مطالب هو قليل من كثير يحلم بتحقيقه ابناء عجلون ، وان الحكومة الموقرة التي كانت موضع ثقة الحسين وموضع ثقة هذا المجلس الكريم لقادرة ان تحقق الكثير ، في اجواء العدالة والديمقراطية والمساواة الاجتماعية بعون الله ، قال تعالى :

﴿ وقل اعملوا فسيرى اللهُ عملكم ورسولُه والمؤمنون ﴾ صدق اللهُ العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور احمد القضاه ، الكلمة الآن للسيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين :

تناقش اليوم موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ م في الوقت الذي ينظر فيه المواطنون في هذا البلد للكيفية التي سوف نحقق لهم ، ولو جزءاً من الآمال التي يجب ان لا يطول تحقيقها كثيراً، والطموحات التي يتعلق عليها مستقبل هذا البلد بتركيبته الاقتصادية والاجتماعية والصحية بل ومن مختلف الجوانب لنكون بذلك مؤتمنون على حق المواطن في عيشه حاضراً ومستقبلاً وحريصون على ان يكون مواطناً صالحاً يحقق معادلة الحقوق والواجبات فاختلال المعادلة يخلق حساً واضحاً من عدم العدالة وبالتالي الهروب الى جوانب لا نرغبها جميعاً في مجتمع التكامل والتكافل والتراحم . فهذا الشعب الذي ضحى كثيراً وتحمل كثيراً وعانى الكثير ، ينتظر ممّن انابهم ليكونوا رسل حق وامانة ومصداقية . يوصلون مطالب الناس ويحافظون على حقوقهم في مختلف المجالات ، وإني من على هذا المنبر اعلن لان اكون كلمةِ حقِ لا تلمني فيها لومة لائم في سبيل خدمة هذا الوطن الغالي والمواطن العزيز .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين :

في الوقت الذي يقف الاردن وقفة عربية هاشمية ، ويُسطرُ عبر التاريخ اروع مواقف البطولة والشهامة ومواجهة التحديات وتخطي الصعوبات التي فرضتها الازمات السياسية في المنطقة رغم ضعف الموارد ومحدوديتها إلا ان المصداقية التي يتمتع بها هذا البلد شعباً وقيادة وتلاحمهما ادى الى وجود مِنعَةً قوية تجعلنا نحن كشعب اردني نطمئن على حاضرنا ومستقبلنا . ودليلنا التخطي الغريب الذي تجاوزنا به ازمة الخليج بكافة مدخلاتها السياسية والاقتصادية . فليبارك الله بهذا الشعب الصادق الوفي وبهذه القيادة الحكيمة .

ان التغيرات السريعة التي تحدث في المنطقة تستدعي التريث والاستبصار في اي مشروع او توجه لهذا البلد ، وذلك حتى تتم

دراسته وتمحيصه والاخذ بالمتغيرات على المدى القريب والبعيد ليصار الى اخراجه بما يتلاءم مع مصالح هذا الوطن وبما يعود على المواطن من الخير ان شاء الله .

ومشروع موازنة الدولة من اهم المشاريع التي تُطرح على هذا المجلس الموقر لما فيها من انعكاسات لأوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يترتب عليهامن توجهات وسياسات واستراتيجيات داخلية وخارجية . تنعكس اولاً وأخيراً على المواطن الذي قال عنه جلالة الملك الحسين المعظم الانسان أغلى ما نملك . يجعل مصلحة المواطن الاردني المرجع الذي تنصهر عنده كل السياسات الاقتصادية بحيث تصبح عملية اعداده وبنائه وتطويره وتأمين الحياة الكريمة له اضافة لتقوية البناء الوطني وتعزيزه من مختلف الجوانب - الشغل الشاغل والاوحد والاكثر اهمية من الالتفاف الى قضايا لاتمثل اولى اولوياتنا في هذا البلد ولا نهاية اهدافنا وطموحاتنا لان بناء الاردن القوي القادر على مواجهة كل التحديات وتجاوز الصعوبات لهو الهدف الاسمى والغاية المثلى .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

اتقدم وكل اعتزاز عظيم من القائمين على اعداد هذه الموازنة بالثناء والشكر والاحترام على الجهد المميز الواضح الذي بذلوه لتقديم مشروع موازنة عام ١٩٩٤ ولا يفوتني الاشادة بالعمل المتواصل الذي قامت به اللجنة المالية في هذا المجلس الموقر لاخراج تقريرها حول مشروع الموازنة . ولقد عكست هذه الموازنة التوجه الاقتصادي الاردني ونجاح مسيرة الاصلاح الاقتصادي وسياسة الاعتماد على الذات . فالايرادات المحلية الجارية ، والبالغة (١٢٧٥،٧) مليون دينار اي ما نسبته ٨٦٪ من الايرادات العامة غطت النفقات الجارية البالغة (١١٢٨،٤) مليون دينار ونسبة كبيرة من النفقات الرأسمالية البالغة (٣٥٨،٧) مليون دينار وهذا بدوره يعكس نجاح سياسة الاعتماد على الذات والمضي فيها وخفض الانفاق الحكومي مع زيادة في الايرادات من دون فرض ضرائب جديدة وهذا يعكس تحسن اداء الجهاز الاداري في الدولة وتطوره كذلك نجد في موازنة عام ١٩٩٤ ارتفاع في قيمة النفقات الرأسمالية من (٢٩٢،٧) مليون دينار عام ١٩٩٢ الى (٣٥٨،٧) مليون دينار لعام ١٩٩٤ مما يشير الى التوجه نحو زيادة الاستثمار الحكومي وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية ، الا ان الذي يؤخذ على ذلك عدم قيام بعض المؤسسات في استثمار كافة المبالغ المرصودة لها في المشاريع الرأسمالية ، الامر الذي يتطلب من الحكومة التأكيد ومتابعة المؤسسات والدوائر الحكومية على تنفيذ كافة مشاريعها لان في ذلك انعكاس على الوضع الاقتصادي المحلي .

لقد جاء في نص المادة (٣) من مشروع قانون الموازنة ان اقساط القروض الداخلية والخارجية تسدد من الوفر في الانفاق والتحسن في الايرادات ، وهذا قول سليم ومقبول ، اما إن نعود للقول ان هذه القروض واقساطها ستستبدل بقروض خارجية وداخلية او باقساط قروض معاد جدولتها . فهذا يعني استبدال الدين بدين اخر سواء كان خارجيا أم داخليا ، وعلى الحكومة السعي وبقدر المستطاع لضبط

الانفاق وترشيده بشتى السبل المتاحة والممكنة ،وتحسين طرق تحصيل الايرادات والمستحقات الحكومية المتراكمة لسنوات سابقة عن طريق توعية المواطنين والشركات ومن بذمتهم مستحقات للدولة بشتى السبل وذلك لرفد موازنات هذه المؤسسات . أما ما جاء في المادة (٤) بند (أ) فاني ارجو الحكومة اطلاع المجلس الموقر على اتفاقيات المنح الفنية وانواع الانشطة الاقتصادية التي خصصت لها تلك المنح وتوزيع هذه الانشطة كماً وكيفاً ، وحسب القطاعات والمحافظات .

وفي البند (د) ارى ان يجري تحديد سقف لزيادة الاقتراض الخارجي الوارد في هذا البند كي يكون المجلس في صورة ما يجري حول المنح ، ولمعرفة مدى الجهد المبذول من الحكومة للحصول على هذه المنح وتوفير الجو الملائم للمانحين لتشجيعهم على ابرامها .

مادة (٥) بند (هـ) اتفق مع وجوب الالتزام بالمخصصات الواردة في مشروع القانون الا ان الشق الثاني الذي لا يجيز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية ، ارى انه لا ضير في الطرح ولكن يجب ان يكون التنفيذ بقدر المخصصات المرصودة للسنة ، حيث ان مثل هذا النص بحرفيته يمنع احالة اي عطاء يزيد مدة تنفيذه عن سنة الموازنة ولهذا وجب التقيد بالمخصصات المرصودة ، لان النص الوارد والذي أعطى الصلاحية لوزير المالية من مدير عام الموازنة ، يفتح المجال للالتزام بمبالغ اعلى مما ورد في قانون الموازنة الامر الذي يفتح الباب لرفع العجز وزيادة الانفاق خلافاً للارقام المعروضه لهذا المجلس الموقر .

وفي المادة (٨) بند (هـ) ارى ان التقيد الوارد فيه لا لزوم له ولا يخدم مصلحة احد ما دام صاحب الصلاحية المفوض لم يتجاوز المخصصات المرصودة له في قانون الموازنة .

وفي المادة (٩) بند (أ) والتي تتحدث عن عدم جواز التعيين على المادة ((١٠٤) اجور عمال) في فصل النفقات الجارية ، فما هو المقصود بالتعيين ؟ ولماذا يجري رصد مبالغ لهذه المادة من الاصل ؟ ويتوجب تحويل جميع العاملين في (المياومه) الى مواد اخرى (مقطوع مشاريع ، عقود موازنة ، عقود مشاريع ...الخ)

اما المادة (١٢) فاني ارى في نص قيام دائرة الموازنة بمراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون يتضارب مع صلاحيات الدائرة المناط بها التنفيذ ، من جهة وصلاحيات ديوان المحاسبة من جهة اخرى ، ولذا ارى الاكتفاء بالرقابة المالية عن طريق الموافقة على اوامر المالية العامة والخاصة بموجب الحوالات المالية الشهرية مصدقة من دائره الموازنة .

(الايرادات)

اما فيما يتعلق بالايرادات فقد ارتفعت الضرائب على الدخل والارباح المقدرة لعام ١٩٩٤ الى (١٣٣) مليون دينار مقارنة بمبلغ (١٢٠) مليون دينار مقدرة لعام ١٩٩٣ اي بزيادة مقدارها (١٠،٣٪) في الاجمالي . ولا ادري كيف تم تقدير هذا الرقم وكيف سيجري تغطيته ؟ هل عن طريق اعادة النظر، ورفع نسبة الضريبة على الدخل السائد حالياً اما عن طريق تحسين امور الجباية وضبط التحصيل ، ومتابعة المكلفين .

دراسته وتمحيصه والاخذ بالمتغيرات على المدى القريب والبعيد ليصار الى اخراجهِ بما يتلاءم مع مصالح هذا الوطن وبما يعود على المواطن من الخير ان شاء الله .

ومشروع موازنة الدولة من اهم المشاريع التي تُطرح على هذا المجلس الموقر لما فيها من انعكاسات لأوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يترتب عليهامن توجهات وسياسات واستراتيجيات داخلية وخارجية . تنعكس اولاً وأخيراً على المواطن الذي قال عنه جلالة الملك الحسين المعظم الانسان أغلى ما نملك . بجعل مصلحة المواطن الاردني المرجع الذي تنصهر عنده كل السياسات الاقتصادية بحيث تصبح عملية اعداده وبنائه وتطويره وتأمين الحياة الكريمة له اضافة لتقوية البناء الوطني وتعزيزه من مختلف الجوانب - الشغل الشاغل والاوحد والاكثر اهمية من الالتفاف الى قضايا لاتمثل اولى اولوياتنا في هذا البلد ولا نهاية اهدافنا وطموحاتنا لان بناء الاردن القوي القادر على مواجهة كل التحديات وتجاوز الصعوبات لهو الهدف الاسمى والغاية المثلى .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

انقدم وكل اعتزاز عظيم من القائمين على اعداد هذه الموازنة بالثناء والشكر والاحترام على الجهد المميز الواضح الذي بذلوه لتقديم مشروع موازنة عام ١٩٩٤ ولا يفوتني الاشادة بالعمل المتواصل الذي قامت به اللجنة المالية في هذا المجلس الموقر لاخراج تقريرها حول مشروع الموازنة . ولقد عكست هذه الموازنة صورة مشرقة للتوجه الاقتصادي الاردني ونجاح مسيرة الاصلاح الاقتصادي وسياسة الاعتماد على الذات . فالايرادات المحلية الجارية ، والبالغة (١٢٧٥،٧) مليون دينار اي ما نسبته ٨٦٪ من الايرادات العامة غطت النفقات الجارية البالغة (١١٢٨،٤) مليون دينار ونسبة كبيرة من النفقات الرأسمالية البالغة (٣٥٨،٧) مليون دينار وهذا بدوره يعكس نجاح سياسة الاعتماد على الذات والمضي فيها وخفض الانفاق الحكومي مع زيادة في الايرادات من دون فرض ضرائب جديدة وهذا يعكس تحسن اداء الجهاز الاداري في الدولة وتطوره كذلك نجد في موازنة عام ١٩٩٤ ارتفاع في قيمة النفقات الرأسمالية من (٢٩٢،٧) مليون دينار عام ١٩٩٢ الى (٣٥٨،٧) مليون دينار لعام ١٩٩٤ مما يشير الى التوجه نحو زيادة الاستثمار الحكومي وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية ، الا ان الذي يؤخذ على ذلك عدم قيام بعض المؤسسات في استثمار كافة المبالغ المرصودة لها في المشاريع الرأسمالية ، الامر الذي يتطلب من الحكومة التأكيد ومتابعة المؤسسات والدوائر الحكومية على تنفيذ كافة مشاريعها لان في ذلك انعكاس على الوضع الاقتصادي المحلي .

لقد جاء في نص المادة (٣) من مشروع قانون الموازنة ان اقساط القروض الداخلية والخارجية تسدد من الوفر في الانفاق والتحسن في الايرادات ، وهذا قول سليم ومقبول ، اما ان نعود للقول ان هذه القروض واقساطها ستسدد بقروض خارجية وداخلية او باقساط وقروض معاد جدولتها ، فهذا يعني استبدال الدين بدين اخر سواء كان خارجيا ام داخليا ، وعلى الحكومة السعي وبقدر المستطاع لضبط

الانفاق وترشيده بشتى السبل المتاحة والممكنة ،وتحسين طرق تحصيل الايرادات والمستحقات الحكومية المتراكمة لسنوات سابقة عن طريق توعية المواطنين والشركات ومن بذمتهم مستحقات للدولة بشتى السبل وذلك لرفد موازنات هذه المؤسسات . أما ما جاء في المادة (٤) بند (أ) فاني ارجو الحكومة اطلاع المجلس الموقر على اتفاقيات المنح الفنية وانواع الانشطة الاقتصادية التي خصصت لها تلك المنح وتوزيع هذه الانشطة كماً وكيفاً ، وحسب القطاعات والمحافظات .

وفي البند (د) ارى ان يجري تحديد سقف لزيادة الاقتراض الخارجي الوارد في هذا البند كي يكون المجلس في صورة ما يجري حول المنح ، ولمعرفة مدى الجهد المبذول من الحكومة للحصول على هذه المنح وتوفير الجو الملائم للمانحين لتشجيعهم على ابرامها .

مادة (٥) بند (هـ) اتفق مع وجوب الالتزام بالمخصصات الواردة في مشروع القانون الا ان الشق الثاني الذي لا يجيز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية ، ارى انه لا ضير في الطرح ولكن يجب ان يكون التنفيذ بقدر المخصصات المرصودة للسنة ، حيث ان مثل هذا النص بحرفيته يمنع احالة اي عطاء تزيد مدة تنفيذه عن سنة الموازنة ولهذا وجب التقيد بالمخصصات المرصودة ، لان النص الوارد والذي أعطى الصلاحية لوزير المالية من مدير عام الموازنة ، يفتح المجال للالتزام بمبالغ اعلى مما ورد في قانون الموازنة الامر الذي يفتح الباب لرفع العجز وزيادة الانفاق خلافاً للارقام المعروضة لهذا المجلس الموقر .

وفي المادة (٨) بند (هـ) ارى ان التقيد الوارد فيه لا لزوم له ولا يخدم مصلحة احد ما دام صاحب الصلاحية المفوض لم يتجاوز المخصصات المرصودة له في قانون الموازنة .

وفي المادة (٩) بند (أ) والتي تتحدث عن عدم جواز التعيين على المادة ((١٠٤) اجور عمال) في فصل النفقات الجارية ، فما هو المقصود بالتعيين ؟ ولماذا يجري رصد مبالغ لهذه المادة من الاصل ؟ ويتوجب تحويل جميع العاملين في (المياومه) الى مواد اخرى (مقطوع مشاريع ، عقود موازنة ، عقود مشاريع ...الخ)

اما المادة (١٢) فاني ارى في نص قيام دائرة الموازنة بمراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون يتضارب مع صلاحيات الدائرة المناط بها التنفيذ ، من جهة وصلاحيات ديوان المحاسبة من جهة اخرى ، ولذا ارى الاكتفاء بالرقابة المالية عن طريق الموافقة على اوامر المالية العامة والخاصة بموجب الحوالات المالية الشهرية مصدقة من دائره الموازنة .

(الايرادات)

اما فيما يتعلق بالايرادات فقد ارتفعت الضرائب على الدخل والارباح المقدرة لعام ١٩٩٤ الى (١٣٣) مليون دينار مقارنة بمبلغ (١٢٠) مليون دينار مقدرة لعام ١٩٩٣ اي بزيادة مقدارها (١٠،٣٪) في الاجمالي . ولا ادري كيف تم تقدير هذا الرقم وكيف سيجري تغطيته ؟ هل عن طريق اعادة النظر ، ورفع نسبة الضريبة على الدخل السائد حالياً اما عن طريق تحسين امور الجباية وضبط التحصيل ، ومتابعة المكلفين .



قدرت الضرائب الجمركية لعام ١٩٩٣ بمبلغ (٣٧٩) مليون دينار وجرى اعادة تقديرها لنفس العام بمبلغ (٤١٨) مليون دينار في حين قدرت للعام الحالي ١٩٩٤ بمبلغ (٤٤٠) مليون دينار ، ويلاحظ بذلك زيادة التقديرات لعام ١٩٩٤ عن التقديرات الاولية لعام ١٩٩٣ بمبلغ (٦١) مليون دينار فما هي المرتكزات التي تم اعتمادها لتوقع مثل هذه التقديرات ؟

دولة الرئيس ، السادة النواب

لقد تم تقدير الضرائب الاضافية لعام ١٩٩٣ بمبلغ (٩٠) مليون دينار في حين قدرت لعام ١٩٩٤ بمبلغ (٩٨) مليون دينار ، واني ارى ان هذه التقديرات متفائلة والهدف منها تقليل العجز المتوقع للموازنة ، مما يفسح المجال للانفاق غير المبرر واني ارى انه يتوجب ان يكون التقدير واقعياً ما امكن ، والذي ينعكس على ترشيد الانفاق الحكومي .

اما في مجال النفقات لقد كان الانفاق الفعلي في موازنة عام ١٩٩٢ لدعم المواد التموينية مبلغ (٤٠) مليون دينار في حين جرى تقديره لعام ٩٣ العام بمبلغ (٣٦) مليون دينار اما عام ١٩٩٤ فقد جرى تقديره بمبلغ (٣٠) مليون دينار اي بنقص مقداره (١٠) مليون دينار عن عام ١٩٩٢ . فمن اين ستخفض الحكومة دعمها للمواد التموينية ، هل في نيتها رفع سعر بعض المواد او رفع الدعم كلياً عن بعضها . لقد تمنيت على الحكومة ان تبين لنا بكشف خلاصة المواد المدعومة وتكلفة الدعم لكل مادة للتأكد من ان هذا الدعم يذهب لمستحقيه .

اما النفقات العامة فقد قدرت بمبلغ (٦٥،٧) مليون دينار جرى اعادة تقديرها بمبلغ (١٧،٨) مليون دينار وهو توجه سليم من الحكومة واتمنى على الحكومة اعلامنا ببنود هذه النفقات العامة ومكوناتها .

وفي مجال دعم المؤسسات كان المنفق منه فعلياً مبلغ (٢١) مليون دينار عام ١٩٩٢ جرى تقديره بحوالي (٣٢) مليون دينار عام ١٩٩٣ وارتفع المبلغ الى حوالي (٣٨) مليون دينار عام ١٩٩٤ . فما هي بنود الدعم والمؤسسات المدعومة ، ومبالغ الدعم المرصودة لها .

وفي مجال النفقات الرأسمالية فاننا نلاحظ ارتفاع مبلغ المشاريع الممولة من الايرادات من (١٩١) مليون دينار مقدرة لعام ١٩٩٤ ، وهذا الارتفاع مؤشر جيد وتشكر الحكومة ، ونرجو ان يرتفع هذا المبلغ اكثر واكثر في الموازنات القادمة .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان القراءة الاولية لهذه الموازنة والتي اوصت بان ايراداتها غطت ، بل زادت عن نفقاتها الجارية لامر يدل على ان مسيرة الاردن المالية تسير نحو شاطيء الامان (بأذن الله تعالى) وكما ارادها الحسين الباني حفظة الله ورعاه وكنت اتمنى على الحكومة ان تظهر العجز المتوقع للموازنة والبالغ حوالي (٤٥٦) مليون دينار بدلاً من تغطيته بايرادات متوقعه قد تحصل وقد لا تحصل ولكن ما قد يسعف الحكومة في ارقام موازنتها انه من الطبيعي في اي دولة صرف الموازنة الجارية وتعثر صرف كل او غالبية الانفاق الرأسمالي مما سيقلل من الانفاق الراسمالي والذي تعتبره الحكومة وفراً مع انني ارى ان تستفيد الحكومة من هذه

الفرصة لمعرفة اسباب عدم تنفيذ المشاريع المرصودة لها المخصصات ، ومحاولة تلافي هذه الاسباب او ايجاد الحلول المناسبة واخذها في الاعتبار عند رصد مخصصات لمشاريع مماثلة في موازنات قادمة .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

ولعل من المناسب ونحن في مجال بحث موضوع النفقات ان نتطرق الى اجور نقل النفط .

لقد قامت الحكومات السابقة ومنذ عام ١٩٩١ باتخاذ الاجراءات الكفيلة بخفض كلفة نقل النفط للأردن ، مما وفر على خزينة الدولة مبالغ كبيرة تقدر بعشرات الملايين من الدنانير خلال السنوات الماضية ، بالاضافة الى ما وفرته هذه الاجراءات ايضاً من عملة صعبة كانت تدفعها الحكومة الأردنية ، ولا أود الخوض في أرقام الوفر ومقداره ، فذلك موجود لدى وزارة المالية ، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية والبنك المركزي الأردني .

واننا اذ نسجل بالتقدير الجهد المتميز الذي بذله كافة المسؤولين السابقين لتحقيق هذا الوفر على خزينة الدولة ، فاننا نتطلع بأمل ان تاخذ هذه الحكومة بعين الاعتبار مشكلة نقل النفط على كافة الطرق ومن جميع المصادر ، وما تسببه عملية النقل الحالية بالاضافة الى الكلفة العالية – من تلف للطرق نتيجة الحمولات العالية وانسكاب النفط على الطرق وما تسببه كذلك من أخطار على الأرواح والممتلكات ، الأمر الذي يحدونا لأن نقول انه قد آن الأوان لاعادة دراسة موضوع نقل النفط ، وليكن ذلك عبر الأنابيب كما كان في الماضي ، ولعل هناك دراسات متوفرة لدى وزارة الطاقة والثروة المعدنية حول هذا الموضـوع ، وحسبما أعلم فإن هناك دراسة اجريت في عهد حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر ، ويمكن ان يكون معالي الأخ المهندس علي أبو الراغب عنده معلومات أوسع عن هذا الموضوع .

ان نقل النفط عبر الأنابيب وبأي صيغة سواء أكان ذلك مؤسسة حكومية أو شركة مساهمة تتولى هذا العمل الهام فإن ذلك سيوفر الكثير الكثير من الجهد والمال ويحفظ الطرق ويحمي الأرواح والممتلكات .

آمل ان يأخذ هذا الموضوع نصيبه من الرعاية والعناية والاهتمام وبالتالي يأخذ طريقه الى حيز التنفيذ خدمة للوطن والمواطن وتوفير (٥٤) مليون سنوياً .

(الدين الخارجي)

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية فإن مسيرة الحكومة في تخفيض المديونية التجارية البالغة (٨٩٥) مليون دينار بما نسبته ٦٠٪ من حجمها وتخفيض العبء السنوي لخدمتها الى النصف ، اضافة لجهودها في تخفيض حجم المديونية للقروض الخارجية الثنائية وشرائها بمعدل سعر ٣٦٪ من القيم الاسمية ، واعادة جدولة (٣٨٧) مليون دولار امريكي من الديون الرسمية الثنائية التي تستحق خلال هذا العام ، وتمكن الحكومة من تسديد حوالي (٦٧٣) مليون دولار كأقساط وفوائد على الدين الخارجي لهذا العام والتي تشكل ما نسبته ١٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات من السلع

والخدمات لخطوات ايجابية تشكر الحكومة عليها املين من الحكومة الاستمرار في هذه المسيرة الخيرة بعون الله تعالى .

لقد ارتفعت نسبة الاسر التي تعيش دون مستوى خط الفقر المدقع الى حوالي ٦،٦٪ من مجموع اسر المملكة عام ١٩٩٢ وارتفعت نسبة الاسر التي تعيش دون مستوى خط الفقر الى (٢١،٣٪) عام ١٩٩٢ في الوقت الذي وصلت فيه معدلات البطالة عام ١٩٩١ الى (١٧،١٪) والتي تتركز في فئات الشباب من اعمار ١٥ الى ٢٤ عام ومن خلال علاقة البطالة بالفقر نجد ان حوالي ثلث الاسر الفقيرة في الاردن نتجت بسبب البطالة الامر الذي يتطلب من الحكومة السعي الفاعل والجدي لمواجهة هاتين المشكلتين الكبيرتين بتبني وتفعيل الحملة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تأخذ بعين الاعتبار توجيه الدعم الحكومي للسلع والخدمات لمصلحة الفئات المحتاجة بدلاً من مسلسل ارتفاع الاسعار الجنوني وتوجيه انشطة المؤسسات الاهلية الخيريه والجمعيات التطوعية العاملة في الحقل الاجتماعي نحو اقامة المشاريع الانتاجية المدرة للدخل والمولدة لفرص العمل هذا مع توزيع المعونة الوطنية لتشمل جميع الالوية والمحافظات بما يتناسب مع حجم الفقر في القرى الفقيره وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل كافة العاملين وتوسيع منافعها ولتطبيق التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين وتبني سياسات واضحة وكفيلة بتشجيع اقامة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل خاصة في المناطق الاقل تطورا في مدن وقرى المملكة هذا مع التركيز على البرنامج الاستثماري .

دولة الرئيس ، السادة النواب المحترمين

ان مشكلة البطالة مشكلة متفاقمة وذات انعكاسات اجتماعية خطيره فهذا الخريج مثلا الذي اجتهد وتعلم على مدار مسيرة عمره وانفق على ذلك ارضه وممتلكاته حتى عود الحراثه نجده اليوم يقف مع طابور الخريجين المتزايد وهو يندب حظه ويلوم نفسه لانه غير قادر على سداد الدين او الشعور بوجوديته كمواطن له حق العطاء واخذ الدور وبالتالي نيل جزء من حقوقه الطبيعيه الامر الذي ينذر بالخطورة من تحول هذه الطاقة الفاعلة الى عامل هدم او نفور اجتماعي لا قدر الله وهذا الامر الذي لا يمكن تجاوزه من خلال رصد مبالغ محدوده في صندوق المعونة الوطنية او صندوق التنفيذ والتشغيل او توفير عدد محدود من الوظائف الحكومية بل من خلال الخطة الاقتصادية الشاملة وتحريك النشاط الاقتصادي وتوجيه الاستثمار وتنشيطه وفي هذا السياق فإن أمن المواطن واستقراره وصون كرامته ودفعه الى مسيرة العطاء والبناء والانتماء تتوجب تمكينه من العيش الكريم ولهذا فأن رفع رواتب الموظفين ومنتسبي القوات المسلحة واجهزة الامن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة اصبح ضرورة ملحه لا بد منها لان ارتفاع المستوى العام للاسعار بمقدار (٤،٥٪) لعام ١٩٩٤ وما ينعكس على ذلك في جوانب الحياة الاخرى يحتاج الى زيادة الرواتب بنفس مقدار هذه الزيادة على الاقل وهذا امر للقطاع العام على المجالات الاجتماعية هذا مع تحسين مستويات الخدمات التعليميه والصحيه والاسكانيه ويتطلب ذلك تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون تنظيم الاستثمارات

العربية والاجنبية اضافة لزيادة فاعلية بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج لتسويق العمالة الاردنية وفتح جسور التعاون الاستثماري في الاردن واستقطاب (الرأس مالي) العربية والاجنبية .

ان الحكومة لم تضع الحلول الشافية لمعالجة مشكلة البطالة واكتفت بالوعود والتوصية الى صندوق التنمية والتشغيل ومراكز التدريب المهني .

لكنني أرى أن الحكومة ليست جادة في تنظيم سوق العمل المحلي والعمالة الوافدة وقد سمعنا عن أمور التنظيم منذ عقد الثمانينات وحتى الان لم تستطع أي حكومة سابقة أو الحكومة الحالية تنظيم هذه السوق ، التي لو تم تنظيمها والاستغناء عن العمالة الوافدة وتحديد أجور العمالة المحلية لساهم ذلك إلى حد بعيد في القضاء على دابر البطالة وتهيئة فرص جديدة للاجيال القادمة لا بد منه ليتسنى لتلك الفئة القدرة على العيش الكريم والحد من مسلسل المعاناه الشاقة في تأمين اللقمة الصعبة .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان حماية المال العام هي مسؤولية وطنية لا يمكن التفريط بها ولا يمكن السكوت عنها او عليها ، والضرب بيد من حديد على كل من تساور له نفسه الاساءة لهذا المال ، يجب ان يكون الشعار العملي الحقيقي الذي يجب ان تعمل به جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومن خلفها السلطة الرابعة الا وهي السلطة الاعلامية .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان مطالب النواب المتعلقة بمناطقهم الانتخابية لم تأت من قبيل الاستعراض ولا من باب الذكر فقط ، بل جاءت رسالة موجهة في حقوق الموطنين التي جئنا من اجلها بحيث نتعاون من اجل تحقيقها باعتبارها الهاجس الذي يؤرقه مما يعطيني القوة لاستمرار وتكرار الطلب ومتابعته في كل زمان ومكان . وحول مطالب دائرتي الانتخابية في لوائي الرمثا وبني كنانة فانني ارى الغرابة في بعض قرارات الحكومة ، ولا اعرف اذ كان لوائي الرمثا وبني كنانة من المناطق المحرم عليها اهتمام الحكومة او حتى النظر اليها نظرة واقعية منطقية ووضع البدائل عند اتخاذ اي قرار مجحف بحقها .

فلقد قررت الحكومة في فترة ليست ببعيده اجتزاء عشر قرى من لواء الرمثا وضمه لمحافظة المفرق دون اعتبار للواء الرمثا واهله او النظر فيما يترتب على ذلك من مختلف الجوانب ونجد الحكومة تقرر على التوازي نقل مركز حدود الرمثا ثغر الاردن وبوابته الشمالية الى منطقة جابر ولم يعلم اهالي المنطقة بهذا الامر الا عند اقتراب انتهاء هذا المشروع مع العلم ان مركز حدود الرمثا هو عصب الحياة الاقتصادية في اللواء فبالاضافة الى الشركات العاملة في مجال التخليص فهناك مئات المحال التجارية والاستثمارات المختلفة المعتمدة على حركة هذا المركز اضافة الى استيعابه لاكثر من ٣ الاف موظف وعامل يعملون ضمن نطاق الخدمة الحدودية وادارة المرافق التجارية والخدماتيه والحرفيه هذا مع وجود المدينة الحرفية ومدينة الحجاج التي انشأت بناءً على وجود المركز والتي تدر نفعاً على بلدية الرمثا المثقلة بالديون
اضافة لتشغيل الايادي العاملة الكثيرة الكثيرة .
فهل فكرت الحكومة بمصير هؤلاء واسرهم

ونحن نعاني من شر البطالة وهل فكرت الحكومة بوضع الاستثمارات التجارية ومستقبل الرمثا المعتمد على هذا المصدر وهل خطر ببال الحكومة بعمل ما يخفف من هذه الكارثة ليس فقط على لواء الرمثا بل الى لواء جرش المستثمر الكبير من حركة المسافرين عبر الرمثا وهل فكرت الحكومة في البديل الفعلي لهذه المشكلة غير جرعات التخدير التي سمعناها . ان جواب الحكومة على ابقاءه مركزاً للزوار ولا يسمن ولا يغني من جوع» وان شعار البديل قبل الرحيل الذي اكده سمو الامير الحسن امام وزير التخطيط لا بد وان يكون الاساس والذي نقترح عليه ان يكون مركز حدود الرمثا مركزاً للسيارات الصغيرة او منطقة حرة لعلها تعوض جزءاً مما يمكن ان يحل بمدينة الرمثا ولوائها وعلى الحكومة دراسة الاقتراحين لتطبيقها او تطبيق احداهما مع التأكيد على دعوة المستثمرين في القطاعين العام والخاص لاقامة المشاريع الكبرى في لوائي الرمثا وبني كنانة خاصة وان البنية التحتية والايدي العاملة الرخيصة متوفرة لهذه المشاريع . الامر الذي يتطلب من الحكومة عدم منح رخص انشاء مصانع جديده في العاصمه بل توزيعها على بقية المحافظات ليتسنى لاكبر عدد ممكن من ابناء هذه المحافظات والالويه والعاطلين عن العمل من استثمار هذه المصانع .

اما القضية الثانية التي اثرتها في خطاب الثقة والمتعلقة بالوضع البيئي للواء الرمثا فقد اصبح الوضع فيه لا يطاق جراء عدم كفاءة محطة تنقية المياه العادمة في شمال المدينة ووضع مكب الاكيدر في شرقها ومحطة الجامعة في جنوبها لم نسمع ان في نية الحكومة انشاء محطة كبرى عند منطقة الشلالة غرب المدينة ضمن مشروع مياه ومجاري اربد الكبرى فكيف اذن سيصبح الواقع البيئي وكيف ترضى الحكومة اذا كان في نيتها ذلك احاطة الرمثا ضمن مشروع تحسين محطات المملكة وايجاد حل سريع لمكب الاكيدر واطالب الحكومة ايضا وللمرة الثانية والثالثة بالاسراع لتنفيذ استبدال شركة مياه الرمثا حماية للمنازل والطرق وحفاظاً على الثروة المائية .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب

يكاد يكون لواء بني كنانة اللواء الوحيد الذي لا يوجد له مستشفى في الوقت الذي حولت مخصصات بناء مستشفى في اللواء كقرض من احدى الدول الاجنبية الى منطقة أخرى وينطبق الامر على مخصصات بناء مستشفى الرمثا الذي اؤكد لكم انه يعيش خارج العصر والذي يواجه ضغطاً كبيرا من قبل المراجعين فإنه يحتاج الى بناء عيادات لـلاختـصـاص وزيـادة عـدد الاسـرة والاختصاصيين وغيرها من المسائل العلاجية والوقائية هذا اضافة لرفع كفاءة المراكز الصحية في اللوائين كما اتطلع الى الحكومة لتنفيذ وعدها بتوسيع الطريق الرئيسي اربد – ام قيس – الرمثا وانارة طريق الرمثا الجنوبي وتوسيع الطريق النافذ من حريما الى الزوية وتنفيذ انشاء السد الترابي في خرجا كذلك وضع مخصصات سنوية ثابتة للطرق الزراعية في اللوائين مع التأكيد على سلامة تنفيذها والاسراع في منح تعويضات للمزارعين الذين تضرروا من العواصف الثلجية في اللوائين

والذين ما زالوا ينتظرون ، وتعويض المواطنين عن الاراضي التي استولت عليها سلطة وادي الاردن ضمن مشروع سد خالد بن الواليد بمنطقة المخيبه او اراضي بلدة ام قيس التي استولت عليها القوات المسلحة والسماح لهم باستغلال اراضيهم والاراضي الاخرى في لوائي الرمثا وبني كنانة واطالب الحكومة دعمها للثروة الحيوانية ومربي الدواجن والابقار في اللوائين وذلك بتسويق الانتاج ودعم اسعار الاعلاف كما اطالب الحكومة بدعم المجالس البلدية والقروية في اللوائين واعفائهم من القروض فما زالت هذه البلديات تعاني من العجز وعدم القدرة على دفع رواتب مستخدميها وذلك لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين كما اطالب بتشجيع الاستثمار السياحي في لوائي الرمثا وبني كنانة باستغلال مناطق وادي الشلالة ومنطقة ام قيس وحمامات الحمة في لواء بني كنانة .

وفي مجال التعيين فإنني اتوجه للحكومة بتطبيق مبدأ العدالة في التعيين بحيث يكون التعيين لابناء المنطقة لا من المناطق الخارجية فنحن نعاني من البطالة كثيراً مع التأكيد على حماية شواغر اللوائين من الاعتداء عليها من التنقلات الخارجية . اما اوضاع المزارعين فإنه لا يخفى على احد سيناريو مشكلة التسويق القائمة بين الوسيط والبائع والمورد فلا بد من حمايتهم من وسطاء السوق كما اطالب بتحسين وضع الاتصالات وخدمة الهاتف وتوسيعها وتطويرها في لوائي الرمثا وبني كنانة وذلك بانشاء مقسم جديد في الرمثـا وبناء خاص لشعبة الاتصالات وتحويل الخدمة الهاتفيـة في (البويضه الى آليه) وتوسيع الشبكـه الهاتفيـة في كل من الطره ، الشجره ، عمراوه ، الذنيبه وتوسيع الشبكه الهاتفيه في الرمثا لتشمل مناطق ابو البصل الضحضاح المصره حي المثلث ووادي الشياح وتحويل مقاسم قرى بني كنانه الى آليه مثل المخيبة الفوقه والتحتا .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان العنايه بالسلك القضائي في الاردن امر يحتاج الى وقفة مطوله ، فتحقيق العدل والانصاف والمحافظة على ارواح واعراض واموال وحقوق المواطنين بطريقة عادله واشاعة الطمأنينة في نفوس الناس وتمكنهم من الاعتماد على قوة الحق والعدل يحتاج الى جهاز امن ومستقر من القضاه العدول . واني ارى كبقية الزملاء النواب ان اوضاع القضاه يحتاج الى اعادة تصويب ودعم من خلال السكن والدخل الملائم ووسائل النقل اللازمة وهذا متروك للحكومة الكريمة في الطريقة والكيفية المناسبة .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان الصورة الحية التي يجب ان نتمثل بها نحن نواب الامة لسياسة تمثيل ابناء شعبنا خير تمثيل ونكون لهم بمثل ما ارادوه منا نواب حق نسعى لهم بكل ما اوتينا به ولكل ما يريدوه منا من توجهات وافكار وخدمات واني لأركز هنا على نطاق الخدمات التي يتطلعها فينا كل من اعطانا ثقته بل ركز عليها في حملاتنا الانتخابية واعتماداً على تواصلي مع المواطنين في مطالبهم فإنني ساكون النائب الذي يسعى دائماً لتلبية هذه الخدمات فنحن مؤتمنون في موقفنا هذا على حقوق الأمة وهم ينظرون الينا فيما نحقق

لهم من حقوق .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ جاءت صورة ايجابية لطموحات وامال الكثير من ابناء هذا الوطن ضمن سياسة الاعتماد على الذات ولعل استمرار الحكومة في هذا التوجه يتطلب منا جميعا التعاون والنظر الى بناء وتقدم هذا الوطن وازدهاره ورفعته في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ، وولي عهده الامين .

قال تعالى :

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد فواز الزعبي ، يا اخوان استغرقت كلمة السيد فواز الزعبي حوالي ال (٤٠) دقيقة وهذه فترة طويلة الصحيح في هذا الوقت وفي هذا المجال ، لذلك اطلب من الزملاء الاختصار اذا تكرمتم ، الكلمة الآن للدكتور محمد الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس الاخوة الزملاء

يسرني أنْ أتقدم من الحكومةِ بالشكرِ على إنجازها مشروع موازنة الدولة لعام /١٩٩٤ في موعدها الملائم خالية من العجز ... وهذا ما يؤكد ما أقوله دائماً إلا اي انتاج ...من خيرات هذا الوطن ...من حقل او منجم او مصنع خير الف مرة من قرض او عون او هبة فيها منة .

ولقد سرني التقدم في تحقيق أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي وما واكبه من تحسين في الناتج المحلي وميزان المدفوعات ... ولا يفوتني ان اقدم الشكر للزملاء رئيس وأعضاء اللجنة المالية على الجهود التي بذلوها في دراسة ومناقشة مشروع الموازنة .

السيد الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اسمحوا لي ان أتطرق الى الامور التالية :-

اولاً) ورد في تقرير اللجنة المالية أنها ناقشت الحكومة - ضمن استعراضها لاهم السياسات المالية - حول خطة التنمية الخمسية ١٩٩٣ / ١٩٩٧ ، ومن ملاحظاتي على هذه الخطة أنها تعطي انطباعاً بأنها مجرد أفكار متناثرة جمعتها وزارة التخطيط من الوزارات والدوائر الاخرى على عجل ، حيث قامت وزارة التخطيط بتوضيبها في مجموعات سميت تجاوزاً رزماً تنمويةً وقطاعيةً ، وعلى أساسها أعلنت الخطة ... إننا نريد ايها الزملاء خطةً وطنية إجتماعية واقتصادية قابلة للتطبيق بعد أن يعد لها إعداداً واقعياً يشمل مختلف الانشطة التنموية لا ان نضيف ورقاً على ورق فوق خطة غير مبنية على علم التخطيط السليم الواقعي الذي يعالج مشاكل الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويحقق طموح المواطنين والقيادة بمستقبل افضل ونمو ونماءٍ دائمين .

فعلى سبيل المثال ... لقد ورد في خطاب الموازنة ان نسبة العاطلين عن العمل قد إنخفضت الى ١٣٪ عام ١٩٩٣ مقابل ١٨،٨٪ عام ١٩٩١ ، وانخفض مستوى الفقر الى ١٦،٢ عام ١٩٩٢ مقابل ٢١،٣ عام ١٩٩١ ... فهل مقياس الفقر هو تدني مستوى الدخل دون أن نأخذ بالحسبان ، التضخم وارتفاع الاسعار .. ثم عل معيار مستوى إنخفاض البطالة ... هو السماح بالمزيد من كليات المجتمع والجامعات الاهلية التي أصبح واضحاً أنها مشاريع تجارية فردية يطرق خريجوها أبواب الدوائر والمؤسسات الرسمية ، معرضين عن اي آداء مهني او انتاجي !! .

ثانياً) لقد تبنت الحكومة منهج اللامركزية لتطبيقه في المحافظات ، وقامت بتوزيع ما ورد في وثيقة الموازنة من نفقات جارية ورأسمالية على المحافظات ..

إنني أعتقد أن هذا التوزيع للنفقات الرأسمالية والجارية لم يكن على المستوى المطلوب من الدقة ، حيث انه لم يعكس الواقع في حصة المحافظات ... بالاضافة الى أن للمشاريع ومخصصاتها في المحافظات قد اختلطت بالمشاريع على المستوى الوطني ... الامر الذي قد لا يخدم الهدف الذي تصبو اليه الحكومة ، وهو مصلحة المواطن وتقديم خدمة أفضل له .

ثم إن هناك تساؤلاً وهو : هل وضعت الحكومة التشريعات اللازمة التي سينفذ بموجبها قانون الموازنة على مستوى المحافظات ... وهل هيأت الكوادر القادرة على تنفيذ ذلك ... وهل هناك مجلس تنفيذي أو استشاري في المحافظة ليقوم بدوره على أسس علمية وآداء سليم ؟ ثم إنني أعتقد ان هناك ضرورة لاعادة النظر بالتقسيمات الادارية القائمة والأخذ بعين الاعتبار عوامل المساحة والسكان والثروات الطبيعية وسهولة الاتصال لكل محافظة .

ثالثاً) وبنظرة شمولية فاحصة لوثيقة الموازنة والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فأنني ارجو ان أبين ما يلي :-

أ. التأكيد على دعم قواتنا المسلحة حماة الوطن وحصنه المنيع ، ودعم الاجهزة الامنية والمخابرات العامة والدفاع المدني ، فهم عيون الوطن الساهرة لينام المواطن وهو قرير العين على ماله وعرضه .

ب. دعم المتقاعدين العسكريين والمدنيين الذين أسهموا في حماية الوطن وبنائه في وقت الشح والحاجة ، بما يليق بحفظ كراماتهم جزاءً ما قدموا من تضحيات .

ج. إن اكبر شريحة في مجتمعنا الاردني هي شريحة المزارع ومربي الماشية ... إن هذه الشريحة بحاجة الى الدعم ...فان لم تجد ذلك فسوف تصبح جميع الاراضي في ايدي من امتهنوا مهنة تجارة الاراضي ... لذلك فأنني أُطالب الحكومة بتسهيل التمويل للمزارعين بما يحتاجون اليه من قروض ميسرة وربط جسور التعاون بينهم وبين الجهات الرسمية من حيث الارشاد والتوعية وإعداد الخطط الزراعية والبرامج التسويقية للانتاج الزراعي .

د. ورد في مشروع الموازنة أن الحكومة قد خصصت ٢ مليون دينار لتحسين محطة التنقية في الخربة السمراء ، و ٢،٥ مليون دينار لانشاء محطة تنقية وادي السير ... والسؤال هنا هل درست الجهات المعنية في وزارات المياه

والصحة والبيئة أسباب التلوث الذي ينجم بين الفترة والاخرى عن محطات التنقية القائمة ... وهل تداركت ذلك عند وضع الخطط لانشاء محطات التنقية الجديدة ... حيث أنني لاحضت أثناء عملي وزيراً للصحة عام ١٩٩٠ أن الاسباب الرئيسة للتلوث الناجم عن هذه المحطات كان بسبب عدم اختيار الموقع المناسب وعدم التحكم بما يرد لهذه المحطات من مياه ، وبالتالي عدم كفاءة القائمين على ادارتها وتشغيلها .

هـ . هناك مقولة أيها الزملاء الافاضل لعلماء الآثار بأن الأردن يقع فوق كنز من الآثار ... وهذا يدعوني الى التوصية بدعم مديرية الآثار العامة ووضع التشاريع اللازمة للمحافظة على حقوق أجيالنا القادمة في آثار بلدنا ورفع كفاءة أبناءنا العاملين في مجال التنقيب عن آثارنا بأيدينا لما لذلك من أثر على المحافظة على الآثار نفسها وحمايتها من الضياع .

السيد الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

إسمحوا لي وبأختصار أن ألخص مطالب دائرتي الانتخابية ، وإن أصبحت معروفة لدى المسؤولين في كافة القطاعات لكثرة المراجعة بشأنها ، وهي : -

١) إنسجاماً مع مطلبي العام بإعادة التقسيمات الادارية فانني أرجو أن يشكل قضاء الموقر وقضاء الجيزة وحدةً إداريةً على مستوى لواء ليصبح مركز تجمع إداري وتنظيمي يؤدي الى تحسين الخدمات المباشرة التي تقدم للمواطنين .

وهنا اود ان استنهض همة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية ليكونا عوناً لابناء عمومتنا في قضاء الموقر والجيزة وتكون هناك الصحة واضحة بهذا الانجاز .

٢) على الرغم من إحالة عطاء كهربة الريف فأن مناطق البادية الوسطى المحرومة من التيار الكهربائي لم تر النور بعد .

علماً بأنني أُقدم الشكر الجزيل للعاملين في سلطة الكهرباء وخاصة مدير مشروع كهرباء الريف .

٣) إن الطرق الزراعية ورعاية الثروة الحيوانية لازالت غير كافية فالمنطقة بحاجة لها ، بالاضافة الى ضرورة انشاء الحفائر والسدود الصغيرة التي تساعد على سقاية المواشي .

٤) إن كفاءة اللذين يعينون في مدارس التربية والتعليم في منطقة البادية الوسطى لاتزال دون المستوى الذي نطمح اليه ، وخصوصاً في المرحلة الالزامية التي يؤسس بها التلاميذ .

٥) أدعو الحكومة الى إعادة النظر في النهج المتبع في عمل كل من صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل لتمتد اذرعها الى الريف والبادية فالمعونات والقروض قل ما تصل الى هذه المناطق ... وإذا ما وصلت فإنها قل ما تسد الرمق والحاجة .

وبعد ... دولة الرئيس ... الأخوة الزملاء ...

إن الحلول الجزئية والمؤقتة لقضايا الوطن والمواطن التي دأبت الحكومات المتعاقبة على إنتهاجها ، بالاضافة الى الممارسات الادارية الخاطئة والملحوظة من قبل بعض المتنفذين الذين يعملون بوحي من مصالحهم الفردية ، لا تعكس إلا دورَ التضليل للمواطن كجرعة

مهدىء لا يلبث المواطن (الذي هو كما قال الحسين العظيم هو اغلى ما نملك) ، ، أن يصحو بعدها ليجد نفسه في متاهةِ التعصبِ الاقليمي أو الفئوي أو الطائفي ... ممزقَ الولاء ، محبطاً بأمانيه وطموحاتِه الوطَنيةِ العُليا ، الأمرُ الذي يؤدي الى عدمِ التوازنِ الاجتماعي الذي يهددُ وجودَ الوطنْ .

لقد أراد الفارسُ الهاشميُ أنْ يكونَ الاردنُ حصناً منيعاً عصياً على الاعداءْ متماسكاً قوياً بأبنائه المؤهلينَ القادرينَ المخلصينْ لإقامة مؤسساته الديمقراطيةِ والاداريةْ ،

وتحقيق التكامل والتضامنْ الاجتماعي والامنْ الوطني ، وقال تعالى : « وقل إعملوا فسيرى الله عملكُم ورسولُه والمؤمنون »

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور محمد الزبن ، الكلمة الآن للسيد احمد الكساسبة والمتحدث الذي يليه السيد إبراهيم سمارة .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين :

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

أرجو أن تسمحوا لي بداية أن أُوجه الشكر للأخوة رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية الأفاضل على الجهود الكبيرة آملاً من الله سبحانه وتعالى ان يجعل ذلك في صحائفهم .

دولة الرئيس

الزملاء الأكارم

يلتقي مجلسنا في هذا اليوم لمناقشة الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤م وذلك بعد ان استمعنا الى خطاب الموازنة الذي القاه معالي وزير المالية بتاريخ ١٢ كانون الأول الماضي وتقرير اللجنة المالية لمجلسنا حول هذا المشروع ومطالعاتها عليه . واعتقد ايها الأخوة اننا متفقون تماماً على ان الموازنة الحكومية تعد من ابرز الادوات التي تستخدم لتوجيه دفة الاقتصاد الوطني في اي بلد من البلدان ، ولكنها في الاردن تمثل العمود الفقري لتوجهات السياسة الاقتصادية العامة ، وذلك نظراً لضخامة ما يساهم به القطاع العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المملكة ، الامر الذي يجعل من مناقشاتنا لسياسات الحكومة في مجال تخطيط نفقاتها العامة ، وفي تدبير وسائل تمويلها محط لانظار واهتمام مختلف شرائح المواطنين في مدنهم وأريافهم وبواديهم على حد سواء .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

قبل الشروع في مناقشتي لمشروع موازنة الحكومة لعام ١٩٩٤ ومن ثم تبيان ابرز ما يتسم به هذا المشروع من مظاهر القصور ، لا بد من الاشارة بداية الى ان هذا المشروع يعكس نسبياً استمرار الحكومة في السير على

طريق الاعتماد على الذات في مجال تمويل انفاقها العام . ونامل هنا ان نرى آثاراً ايجابية لهذا التوجه واستمراره في المستقبل في جوانبه الايجابية ، وان يكون لهذا النهج بعداً استراتيجياً لا يتغير بتغير الظروف والاحوال ، وان يكون نابعاً من الغيرة على المصلحة الوطنية الهادفة الى تحقيق اكبر قدر من الاستقلالية الذاتية في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية ، بعيداً عن املاءات المؤسسات المالية الدولية التي تبتغي اساساً تحقيق أهداف فئة محددة من الدول الغنية ، كصندوق النقد الدولي ، الذي كان لاجراءاته ووصفاته أثراً بالغاً ودوراً ملموساً في تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة لقطاع عريض من مجتمعنا الاردني .

• وهنا انصت الجميع للإستماع لأذان العشاء •

السيد احمد الكساسبة : دولة الرئيس
حضرات الزملاء

ان القراءة المتفحصة لمشروع موازنة هذا العام تقودنا الى العديد من مظاهر القصور في مشروع هذه الموازنة ولسوف أوردها على النحو التالي :

أولاً : توازن الموازنة :

أشار خطاب الموازنة الى اختفاء العجز التقليدي من مشروع قانون الموازنة لهذا العام ، وفي الوقت الذي تشير فيه الى ان مبدأ توازن الموازنة من مبادىء المالية العامة التي عفا عليها الزمن ولم يعد انجازاً يهلل له ويكبر ، فإننا نؤكد ان هذا التوازن قد جاء مزعوماً ومصطنعاً . ويتضح ذلك ليس عند استثناء المساعدات والمنح المنتظرة التي لم يوضح المشروع أسباب انتظارها فحسب ، بل عندما ننظر الى موازنة التمويل التي تبشرنا بالتوجه نحو الاقتراض بما قيمته (٣٠٠) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية .

ان مبدأ الموازنة المتوازنة أيها السادة لم يعد الهدف الذي يسعى اليه بحد ذاته بل اصبح المهم والأولى هو التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام ، وهذا ما لن يتحقق اعتماداً على مشروع قانون الموازنة الذي بين أيدينا . فبينما تتسم جهود التنمية في المملكة باستمرار تحيزها الصارخ لصالح محافظة العاصمة على حساب المناطق والاقاليم الاخرى فقد خصص مشروع موازنة هذا العام ما يناهز ٦٠٪ من الانفاق الراسمالي المقدر لصالح محافظة العاصمة والمركز الرئيسي.

ان مثل هذا الوضع ايها السادة يمثل ادانة دامغة للسياسات الاقتصادية الحكومية المتلاحقة، وذلك باعتبارها ساهمت في تركيز مكاسب التنمية في منطقة العاصمة على حساب المناطق والاقاليم المختلفة الاخرى .

• فمن المسؤول عن استقطاب ما يناهز ٧٤٪ من استثمارات القطاع الخاص في المملكة الى منطقة العاصمة ؟؟ اعتقد أنها السياسات الاقتصادية الحكومية المتلاحقة التي فشلت في جذب الاستثمارات العربية الى المملكة ولكنها نجحت في جذب الاستثمارات من باقي اقاليم المملكة الى منطقة عمان .

• ومن المسؤول عن استحواذ محافظة العاصمة على ما نسبته ٦٣٪ من اعداد مشتركي الهاتف في المملكة و ٥٤٪ من اعداد

اسرة المستشفيات بينما يعاني ٦٠٪ من سكان المملكة الذين يقطنون خارج العاصمة من حالة تدن واضحة في مستوى هذه الخدمات ؟؟

• من المسؤول عن جعل محافظة العاصمة تستحوذ على ٧٤٪ من القوى العاملة في المملكة ؟؟ انها ايضاً السياسات الاقتصادية الحكومية التي ساهمت في تشجيع الهجرة الداخلية من الاقاليم المختلفة الى العاصمة وبالتالي فرغت الريف الاردني من القوى العاملة في القطاع الزراعي . وتطل علينا بين الفينة والأخرى الحكومة والحكومات السابقة بشعارات تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالقطاع الزراعي والعودة الى الارض.

• وعلى من تقع مسؤولية ارتفاع سعر دونم الارض في بعض مناطق العاصمة ليتجاوز المليون دينار في الوقت الذي لا يصل سعر الدونم في باقي المحافظات عشر معشار ذلك ؟؟ انها السياسات الاقتصادية التي شجعت من تركز الثروة الوطنية من تحويل آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية الخصبة الى اكوام من الحجارة سعياً وراء المظاهر الفارغة وتقليداً اعمى لما هو جار في بلدان تفوق امكاناتها ومواردها ما لدينا باضعاف مضاعفة .

ان مثل هذه الاوضاع أيها الأخوة تستدعي اعادة نظر جذرية في سياساتنا الانمائية بما يكفل توزيع ثمار التنمية ليس بين اقليم المملكة المختلفة فحسب بل بما يحقق مكاسبها لجميع شرائح المجتمع المختلفة أينما تواجدوا على تراب هذا الوطن . ولن يتاتى ذلك إلا بالشروع فوراً بسياسة وطنية يتولد عنها مشاريع انمائية حقيقية في مختلف الاقاليم من شأنها تصويب مشكلة التركيز السكاني والتنموي التي تعتبر احد ابرز مظاهر الاختلال في مسيرتنا التنموية . كما انه لا بد من انتهاج سياسة وطنية من شأنها الاسراع في استغلال ثرواتنا الطبيعية الوفيرة والمكتنزة في باطن الارض قبل ان تستغل مستقبلاً تحت غطاء التعاون الاقليمي المشترك الذي ستكون دولة العدو الصهيوني الغاصب طرفاً فاعلا ، باعتبار ان هذا الغطاء يعد واحداً من ابرز استحقاقات ما يسمى بالتسوية السلمية الجارية في المنطقة في الوقت الحاضر .

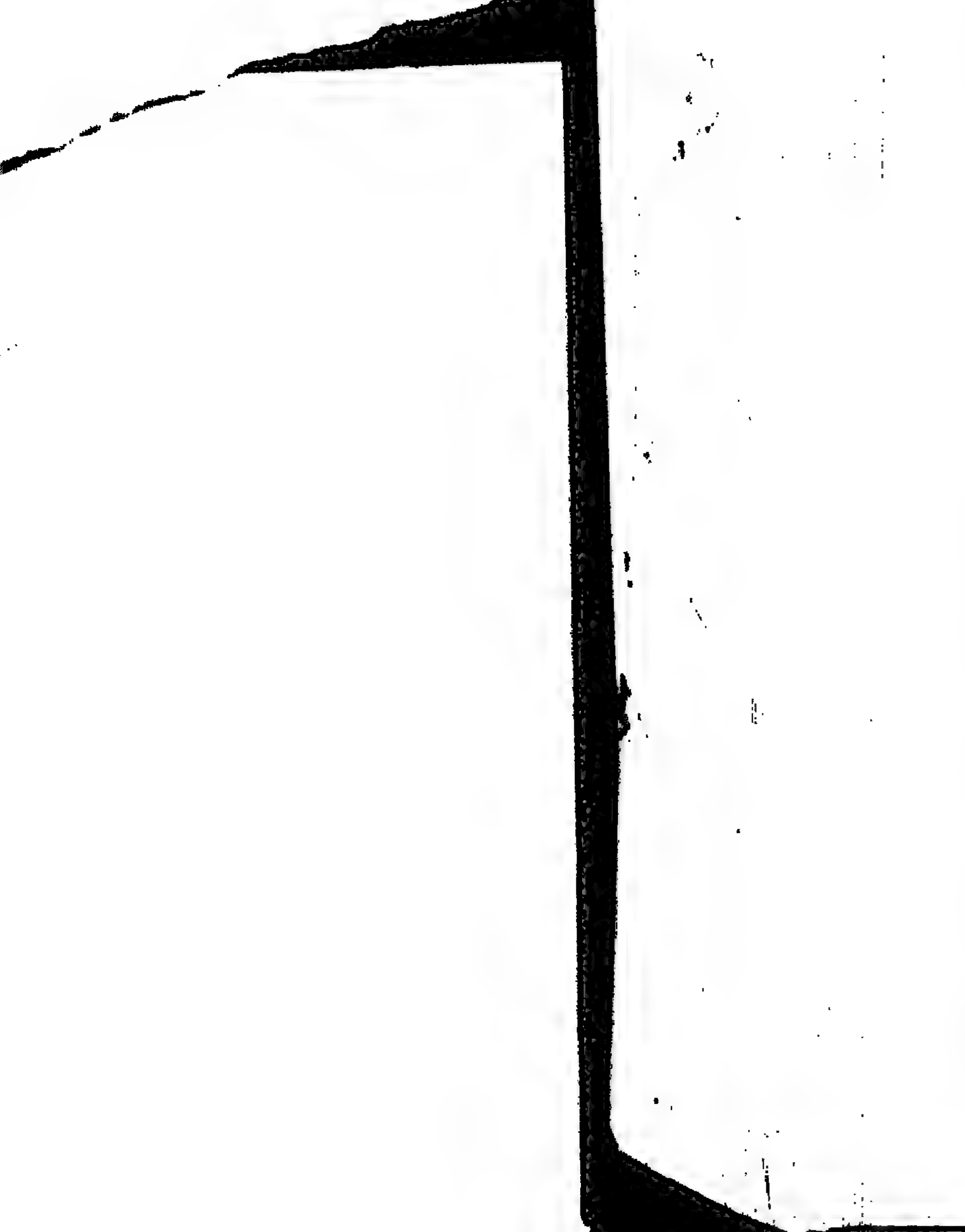
ثانياً : لا مركزية الموازنة :

دولة الرئيس

الأخوة الأكارم

بعد غياب طويل دام ردحاً من الزمن انعدم فيه التنسيق بين الحكومة والمجالس التنفيذية والاستشارية – التي عليها أكثر من مأخذ في كيفية تشكيلها وصلاحياتها وارتباطاتها – اقول بعد ذلك طلع علينا خطاب الموازنة لهذا العام بصيغة جديدة ترقيعية مبتدعة تمثلت في تطبيق ما سمي بالامركزية في اعداد هذه الموازنة . ومع انني احترم التوجه لتطبيق اللامركزية عندما تكون مدروسة متناسقة مبنية على أُسس علمية وادارية غير معيبة الا ان تطبيق اللامركزية في هذه الموازنة يدعوني الى التساؤلات التالية :

• هل كانت المخصصات لحجم الانفاق الرأسمالي للمحافظات الواردة في هذه الموازنة محصلة لمشاركة فعلية من جانب اللجان والمجالس الاستشارية في هذه المحافظات ولتفاعل حقيقي بينها وبين الاجهزة الرسمية



المختصة في هذا المضمار ؟! ام ان عملية التخصيص لهذا الانفاق قد تمت على اسس بعيدة عن المشاركة والتفاعل الحقيقيين ؟.؟

وأعتقد هنا ان الاجابة على هذه التساؤلات واضحة ولاتحتاج الى عناء كبير . وإلا كيف يمكن تفسير تراجع الانصبة النسبية لمحافظات الكرك ، ومعان ، والمفرق ، والزرقاء ، من حجم الانفاق الرأسمالي المقدر في هذه الموازنة مقارنة مع انصبة هذه المحافظات في الموازنة السابقة (موازنة ١٩٩٣) التي تم اعدادها في ظل مركزية الموازنة .

• هل يمكن ان يعزى هذا التراجع في نصيب هذه المحافظات الى ان مشاريع البنية التحتية فيها قد اكتملت ؟ ام ان ظاهرتي الفقر والبطالة قد تم استئصالهما او تخفيضهما والحد من علو انهما في هذه المحافظات .

• وهل من اللامركزية ان تكون مساهمة الحكومة بعدل وحيادية عندما خصصت مبالغ متساوية لجامعة مؤتة وجامعة اليرموك والعلوم والتكنولوجيا والجامعة الاردنية بل ان جامعة اليرموك حظيت بـ ٠٤و ١ مليون دينار كدعم مباشر وغير مباشر وهي مكتملة البنى التحتية والمباني والمدرجات ويخصص في مقابل ذلك ٧٥٠ الف دينار لجامعة مؤتة التي لم يكتمل من البنى التحتية او المباني ما يزيد على ٢٠٪ مما تحتاجه لتصل الى مستوى يؤهلها للقيام بدورها ومهامها في جو يعين على تحقيق الغاية المنشودة من انشائها كجامعة وحيدة في محافظات الجنوب ؟؟

ثالثاً : المستوى المعيشي للمواطنين :

اما فيما يتعلق بالمستوى المعيشي ، فإن ما اشار اليه خطاب الموازنة حول تحسن المستوى المعيشي لذوي الدخول المتدنية والمحدودة ليس له وجود على ارض الواقع . فالمواطنون الذين نعيش بين ظهرانيهم ونمثلهم لا زالت اوضاعهم المعيشية في تراجع مستمر . فأين التحسن المزعوم في المستوى المعيشي للمواطنين ؟؟

• هل تعتبر زيادة رواتب موظفي الدولة في مطلع العام الماضي جنباً الى جنب مع زيادة اسعار الخبز والحليب المجفف والكاز ومضاعفة اسعار المكالمات الداخلية وتخفيض المكالمات المعفاة من (٢٠٠٠) الى (١٠٠٠) مكالمة وتخفيض المدة من ست دقائق الى ثلاث دقائق ، ورفع رسوم الاشتراك السنوية وعدم صرف جهاز الهاتف الذي كان يصرف من ضمن رسوم تركيب الخط - الهاتف - الى جانب رفع معدل ضريبة الاستهلاك على بعض السلع هل هذا تحسن في مستوى معيشة المواطنين ؟!! .

• وهل يمكن اعتبار الاعتدال في معدل الارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي لم يعد معبراً عن حقيقة التضخم في المملكة في ضوء التطورات التي حصلت على أسعار المساكن وبقية السلع الأخرى ، تحسناً في المستوى المعيشي للمواطنين الذين انخفضت القوة الشرائية لدخولهم بواقع ٥٨٪ منذ تخفيض سعر صرف الدينار الاردني عام ١٩٨٩ م .

دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

ان تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين المدنيين والعسكريين ومن ثم تعويضهم عن تآكل القوة الشرائية لدخولهم لن يتأتى الا بتحقيق زيادة مجزية في رواتبهم ومع أنه لم يرد في مشروع قانون الموازنة ما يشير الى تخصيص الحكومة أية مبالغ لهذه الغاية . فاننا بالرغم من ذلك نأمل ان يكون توجه الحكومة في مجال زيادة الرواتب لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين والذي أفصحت عنه مؤخراً توجهاً جدياً .

كما نأمل أيضاً ان تحقق الحكومة ما وعدت به في خطاب الموازنة بايلاء قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية المختلفة كل الاهتمام والدعم اللازمين . وذلك من خلال دعم صندوق الاسكان العسكري ومضاعفة قروض الافراد - التي لم تعد كافية في ظل ارتفاع تكاليف البناء - وأن تعمل على تعديل تشريعات هذا الصندوق ليشمل تحت مظلته كافة المتقاعدين العسكريين القدامى والمحدثين في معادلة متوازنة تحقق المساواة .

وأطالب باعادة النظر في قانون التقاعد المدني وقانون التقاعد العسكري والقانون المؤقت للضمان الاجتماعي واخراجها جميعاً في صيغ عصرية تؤمن العيش الكريم لفئات المواطنين البناه الذين ساهموا في اعمار الوطن وحمايته وصون امنه .

رابعاً : الفقر والبطالة :

ان تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الاردني من القضايا المتضاربة التي لا يمكن التقليل من شأنها او السكوت عنها ، كما ان الارقام المتضاربة التي تطل علينا بين الحين والآخر حول نسب الفقر والبطالة في المملكة مخالفة لما نعيشه على ارض الواقع .

ولا نعرف كيف يجرؤ خطاب الموازنة ان يشير الى ان نسبة الفقر قد تراجعت من ٣٠ر ٢١٪ عام ١٩٩١ الى ٢ر ١٦٪ عام ١٩٩٢ ويتوقع الخطاب ان يستمر تراجع هذه النسبة خلال عام ١٩٩٣ والعام الحالي فما هي الدراسات التي استند اليها الخطاب ليخرج بهذه النتيجة ؟! أهي الدراسات التي اصبحت نتائجها تحدد مسبقاً بقرار اداري ؟ أم هي الدراسات التي حاولت الاقتراب من الحقيقة ولكنها غيبت وبقيت حبيسة اسيرة في الادراج ؟! .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الأفاضل :

مع انني لم اعد اثق بنتائج الدراسات التي تعد حول ظاهرة الفقر في المملكة الا ان ما اشارت اليه الدراسة التي اعدت بناءً على تكليف من قبل سيادة رئيس الوزراء السابق من قبل مجموعة من الباحثين الاردنيين برئاسة عطوفة امين عام التنمية الاجتماعية السابق ووزير التنمية الحالي والتي بين يدي نسخة منها في شهر حزيران الماضي كانت مغايرة تماماً لما اورده خطاب الموازنة ومخالفة له وذلك حول نسبة الفقر في الاردن في المجتمع الاردني .

اذ اشارت هذه الدراسة الى ان نسبة الفقر في الاردن تبلغ حوالي ٣ر ٢١٪ عام



١٩٩٢م وليس ٢ر ١٦٪ كما يشير اليه خطاب الموازنة وحقيقة الامر ان نسبة ٢ر ١٦ هي لمحافظة العاصمة وحدها اما المملكة بشكل عام فهي ٣ر ٢١٪ والمملكة باستثناء العاصمة والزرقاء فتبلغ نسبة الفقر فيها ٧ر ٢٦٪ ولم يشر خطاب الموازنة الى ان نسبة الفقر المدقع والمطلق في محافظة الكرك بلـغ ٦ر ١٠٪ ، ٦ر ٢٨٪ على التوالي وهـي أعلى نسبة في المملكة .

فما السر في اختفاء نتائج هذه الدراسة ؟ وكيف يدعي خطاب الموازنة ان نسبة الفقر سوف تنخفض في عام ١٩٩٣ في الوقت الذي نسمع فيه من سياسات الحكومة في مجال محاربة البطالة ضجيجاً صاخباً ولا نرى إلا طحيناً نزراً قليلاً .

خامساً : الرقابة والتشريعات المالية والإدارية

لا يخفى على مجلسكم الكريم ان بعضًا من مؤسسات الدولة تخالف منطوق مواد دستورية كما هو الحال في مخالفتها للمادة ١١٩ ، ١١٤ من الدستور لدرجة ان انظمة هذه المؤسسات تتصادم مع آلية مراقبة المال العام دستورياً ومخالفات ادارية تمنينا ان لا تقع بها هذه المؤسسات .

وأجد نفسي أيها الأخوة هنا مخالفاً لما اورده الزملاء الأفاضل في اللجنة المالية بشان إعادة النظر في صلاحيات ديوان الرقابة والتفتيش الاداري بدلاً من النظام الحالي وأطالب الحكومة بتزويد اعضاء مجلس النواب بنسخ من تقرير هذا الديوان الذي صدر التقرير عن النائب العام المنصرم لنقف على حقيقة ما يدور في الجهاز الاداري للدولة .

كما انني اطالب بتصويب اوضاع المجالس العليا المشكلة والمنصوص على تشكيلها وتفعيل دورها او دمجها او أي اجراء يمكن ان يجعل منها حقيقة لا عنواناً ومثال ذلك المجلس الأعلى للتموين والمجلس الأعلى للأعلام والمجلس الأعلى للبيئة والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وغيرها .

وأطالب بتشكيل لجنة برلمانية لمتابعة المشاريع الحكومية لتضمن سلامة استخدام المال العام وعدم اهداره وابعاده عن تحقيق مصالح اشخاص او جهات متنفذة .

سادساً : مطالب محافظة الكرك

دولة الرئيس

حضرات الأخوة النواب

مع علمي ان الموازنة معدة سلفاً لكنني اسجل هنا حقاً مكتسباً لمنطقتي ودائرتي الانتخابية وسأقوم خلال الاسابيع القادمة بمراجعة الوزراء المعنيين كل حسب اختصاصه ، وأود هنا ان اسجل هذا الحق في محضر عرفي تحت قبة البرلمان حتى تكون أية حكومة مقبلة ملزمة وملتزمة بهذا الحق مستقبلاً اذا ما ذهبت هذه الحكومة .

وقبل ان انهي حديثي هذا وأصل إلى المطالب لدائرة الكرك التي آمل ان تلقى من الحكومة كل العناية والاهتمام وقبل تعدادها ارجو ان اؤكد ثانية ان نسبة الفقر المدقع والمطلق في هذه المحافظة التي اتشرف بتمثيلها امام مجلسكم الكريم تمثل اعلى نسب للفقر في المملكة على الاطلاق . ورغم توفر هذه المعلومات لدى الحكومة فقد جاءت

المخصصات الرأسمالية المقدرة لمحافظة الكرك في مشروع قانون هذه الموازنة لا تتناسب مع ما تعاني منه المحافظة من ارتفاع لمعدلات الفقر والبطالة وتدني في مستويات الخدمات العامة وضعف في مشاريع البنية التحتية فموازنة الحكومة اللامركزية في هذا العام تخصص لمحافظة الكرك حوالي (٢ر ١١) مليون دينار كنفقات راسمالية منها ٨ر٨ مليون دينار يمول من خزينة الدولة والباقي من القروض والمنح المنتظرة . فهذا الانفاق الراسمالي المخصص للمحافظة عدا عن كونه يقل عما خصص لها في موازنة العام السابق ، فإن حجم الممول منه من الخزينة لم يتجاوز ٨٣٪ من بند النفقات الاخرى لوزارة المالية والبالغ ٥ ر١٠ مليون دينار والذي لا اعرف شخصياً عن ما هية هذا البند وعن الوجهة التي ينفق فيها .

دولة الرئيس ،حضرات الزملاء الأكارم

ان انصاف محافظة الكرك وتعويضها عما تعانيه من تفش لظاهرتي الفقر والبطالة في صفوف مواطنيها يقتضي تلبية الحكومة للمطالب التالية وهي غيض من فيض لن اذكر كل المطالب :

١- شبكات المياه والكهرباء :

أ - تحديث شبكات الكهرباء في كل من الكرك وعي والربة والقصر ، حيث ان جزءاً من هذه الشبكات تم استلامها من البلديات وبالرغم من الجهود التي بذلت فإنها بحاجة الى التحسين .

ب- نقل شبكات الكهرباء المتعارضة وبخاصة ذات الجهد المتوسط والعالي في كل من عي والقصر وكثربا والربة والطيبة والجديدة وموميا .

جـ- فتح مكتبي كهرباء في كل من قضاء عي وقضاء الصافي .

د- وضع حل جذري لمشكلة مياه الشرب في المحافظة خاصة في فصل الصيف وتجديد الشبكات التي بحاجة الى تجديد .

هـ- صيانه الينابيع المائية في قرى المحافظة وخاصة في كل من العراق وكثربا وعي والطيبه والعينا .

٢- الطرق (بما فيها الطرق الزراعية) :

أ- الأسراع في توسعة طريق الكرك القطرانة لتصبح اربعة مسارب وذلك لطبيعة الطريق وكونها الطريق الوحيده الذي تسلكه السيارات لتعذر استخدام طريق الموجب الكرك في كثير من الظروف والاحوال .

ب- تعبيد الطرق النافذة التالية على سعتها ، طريق عي - الشهابية - الكرك - طريق مؤته -- المزار ، طريق الطيبة - المزار .

جـ- استكمال فتح طريق كثربا - الاغوار وزيادة المخصصات لها وتحويلها الى طريق رئيسي بديل لطريق الخرزة او رديف ويندرج ذلك على طريق الطيبة - الاغوار ، صرفا - الاغوار .

د- استكمال فتح وتعبيد الطرق الزراعية في كل من عي وكثربا ، والعراق وجوازا والطيبة والعينا وتجمع قرى الخرشة .

٣- السدود المائية والجسور وشبكات الصرف الصحي :

أ- انشاء سدود مائية على الاودية التالية وذلك لصلاحيتها لمثل هذه السدود ولحجم الاراضي التي ستروى منها وهي :

وادي العقيلي في بلدة عي ، وادي شهوان في بلدة العراق وادي سريد في بلدة الطيبة .

ب- معالجة الوضع المأساوي الناتج عن تدفق مياه السيول والأمطار في فصل الشتاء في بلدة عي ، والطيبة حيث تداهم السيول المنازل والبساتين .

٤- البلديات والدوائر الحكومية :

أ- ترفيع قضاء الصافي الى لواء نظرا لبعده عن المركز .

ب- استحداث مديرية ناحية في بلدة الطيبة .

جـ-ترفيع مجلس قروي جوزا الى بلدية وذلك للكثافة السكانية ولتطوير الخدمات في هذه البلدة .

د- الاسراع في بناء وتجهيز مركز طبي عي وتحويله الى مركز شامل لحين البدء في وضع دراسات لمستشفى قضاء عي .

هـ- دعم مركز صحي كثربا بطبيب اسنان ، وفتح مركز أمومة وطفولة .

و- استكمال فتح الدوائر الحكومية التالية في قضاء عي :

- مؤسسة استهلاكية مدنية .

- فرع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية

- وحدة اشراف تربوي في قضاء عي

- فتح محكمة شرعية في القضاء

- فتح مكتب للتنمية الاجتماعية

- فتح فروع لصندوق المعونة الوطنية وصندوق الملكة علياء .

ز- تعديل نصيب البلديات من المحروقات لا على أساس الكثافة السكانية فحسب بل على أساس الطبيعة الجغرافية والكلفة الفعلية حيث أن فتح ١ كم في بعض المناطق المنبسطة تكلف خمسة آلاف دينار بينما يكلف في المناطق الأخرى عشرة آلاف دينار ، انا اسكن في بلدة مؤته على سبيل المثال قد يكلف فتح ١ كم ، احد عشرة الف دينار لكن اذا اردنا ان نفتحه ببلدة الطيبة او بلدة عي من قولي انه يحتاج الى ما لا يقل عن (٧٠) الف دينار لفتح وعمل جدار استنادي ثم وضع ابار لطبيعة الأرض لذلك ليس من العدالة ان توزع على اساس الكثافة السكانية بل لتجد وزارة البلديات طريق لتوزيع على اساس التكلفة الفعلية لفتح هذه الطرق .

جـ- العمل على وضع الدراسات اللازمة لانشاء مدينة صناعية متكاملة ورصد المخصصات لتجهيزها في موازنة العام القادم وذلك في منطقة اللجون من أجل تشجيع الصناعات في المحافظة مما يساهم في ايجاد فرص عمل جديدة واتمنى على معالي وزير الصناعة والتجارة ان تشكل وفد فنياً لدراسة

المنطقة واجراء مسح محاولة لوضع البنيه التحتية لهذه المدينة لما لها من اثر على الحياة في هذه المحافظة .

ط- نقل مقر شركة البوتاس العربية من عمان الى غور الصافي وابقاء مكتب ارتباط تسويقي لهذه الشركة فقط ولا داعي لأن تبقي الكوادر الأدارية في هذه الشركة في عمان حيث التصدير والأنتاج كله يتم من منطقة الجنوب فما الحكمة ان يبقى مقر الشركة في عمان يكفينا ان يكون لنا مكتب تجاري او مكتب تسويقي .

ي- جعل محافظة الكرك دائرة هاتفية واحدة لتخفيف العبء على المواطنين من خلال تخفيض كلفة المكالمات الداخلية وتوسيع بعض المقاسم المكتظة كما في مقسم المزار .

ك- تحويل دائرة تسجيل الكرك الى دائرة مستقلة كما في محافظة اربد وذلك للتسهيل على المواطنين .

ل- استكمال بناء مدينة رياضية متكاملة في المحافظة وذلك أسوة بباقي محافظات المملكة من أجل النهوض بالحركة الرياضية والشبابية .

م- فتح مدرسة المنطرة الأساسية في بلدة عي وذلك كونها كانت مقررة من أعوام سابقة.

ن- تطوير أضرحة الصحابة الأجلاء بما يليق بها .

ص- دعم جامعة مؤتة لتقوم بدورها وفصل الجناح العسكري عن الجناح المدني فصلا تاما ونهائيا ، واستكمال كافة الكليات في الجامعة عندما تصبح مدنية بالكامل .

ض- دعم كل من بلدية الكرك وبلدية عي للقيام بمهامها وخدمة مواطنيها وباقي بلديات المحافظة .

و- استكمال شبكة الصرف الصحي في بلدة مؤتة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب

أشكر لكم حسن استماعكم وارجو أن تدعموا مطالبي لمحافظة الكرك لما لها من ضرورة ملحة . وما ستحققه من تحسين وتيسير لحياة المواطنين في محافظة الكرك محافظة المجد والتاريخ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد احمد الكساسبه ، الكلمة الآن للسيد ابراهيم سماره ، والمتحدث الذي يليه السيد سميح الفرح .

السيد ابراهيم سماره :

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام .

السلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتهُ ،

سبحانَكَ اللهم ما أعظم حكمتَكَ واجلها إذ يقولُ رسولُكَ محمد صلى الله عليه وسلم اقتصد ولو كنتَ على نهرٍ جارٍ صدق رسول الله العظيم .

أما بعد : فيسرني أن أقدمِ لمجلسكم الموقرِ ملاحظاتي على خطابِ الموازنة ، ومطالبي التي أرى أنها تحتلّ مكانَ الصدارةِ بالنسبةِ لدائرتي الانتخابية ، وبالنسبةِ لعمومِ مناحي أردنّنا الحبيبِ وذلك لارتباطِها الوثيقِ بوجودِ الفردِ والجماعة ، وعزةِ الوطنِ والمواطنِ على السّواء ، وهي :

أ. الملاحظاتُ على الموازنة :

١. أشارَ خطابُ الموازنةِ الذي قَدّمهُ السيد وزير المالية الى اختفاءِ العجزِ المالي التقليدي من مشروعِ قانونِ الموازنة لعام ١٩٩٤ ، وهذا انجازٌ نعتزُّ به . . . ولكنني أتساءلُ عن وجودِ أقساط قروضٍ تستحقُّ الدفع خلالَ عامِ ١٩٩٤ ، تبلغ بتجاوزُ (٣٠٠ مليون) دينارٍ لم يتم إدخالُها في بابِ النفقات ، وسيتمّ تمويلُها من القروضِ الداخليةِ والخارجية ، أفلا يعني ذلك أن هناك عجزاً في الموازنةِ لعام ١٩٩٤ يتجاوزُ مبلغ (٣٠٠ مليون) دينار ؟ . . . وإذا أضفنا الى ذلك أن الموازنة توقعتْ تحقق منحٍ منتظرةٍ بقيمة (١٠٤ مليون دينار) ، فإذا لم يتحقق ذلك أفلا يتم تمويلُها من القروضِ ؟ نعم ، سيتم ذلك لا محالة ، وهنا فإننا نتحدثُ عن عجزٍ مالي يتجاوزُ (٤٠٠ مليون) دينار .

٢. اظهر خطابُ الموازنةِ انخفاضَ حجم المديونية الخارجية وخدمتها نتيجةً لالتزام الأردن بتطبيقِ برنامجِ التصحيح الاقتصادي مع صندوقِ النقدِ الدولي ، وتعاونِ الأسرةِ الدوليةِ مع الأردن . ونحن إذ نقدرُ ما قامتْ به الحكومةُ من جهودٍ كبيرةٍ في هذا المجال ، فإننا نخشى في ضَوءِ حجمِ القروضِ المتوقعة الذي أشرتُ اليه في البندِ السابقِ أعلاه أن ينعكسَ ذلك على زيادةِ حجمِ المديونيةِ ، وبالتالي زيادةِ أعباءِ خدمتِها في المستقبل ، خاصةً إذا استمرَّ الحالُ بهذا الاتجاهِ في الأعوام اللاحقة .

٣. يُلاحِظُ المتتبعُ للمبالغِ المخصصةِ لدعمِ الموادِ التموينيةِ في موازنةِ عام ١٩٩٤ والموازناتِ السابقةِ أنّ هناك سياسةً عامةً لتقليصِ الدعم تمهيداً لإلغائه ، حيثُ تراجعتِ المبالغُ المخصصةُ للدعمِ من (٥٧ مليون) دينار عام ١٩٩١ الى (٤٠ مليون) دينار عام ١٩٩٢ ، ومن (٣٦ مليون) دينار عام ١٩٩٣ الى (٣٠ مليون) دينار عام ١٩٩٤ . وتجدرُ الملاحظة هنا أن الحكومةَ مستمرةٌ في تخفيضِ المبالغِ المخصصةِ للدعم ، على الرغمِ من الزيادةِ الطبيعيةِ في عددِ السكان ، وعودةِ اكثرَ من (٣٠٠ الف) مواطنٍ بعد أزمةِ الخليج ، بالإضافةِ الى تدنّي مستوياتِ معيشةِ غالبية المواطنينَ نتيجةً لأرتفاع أسعارِ كافةُ السلعِ والخدماتِ خلالَ السنواتِ الماضية. وانني أثمن توجهَ الحكومة بزيادةِ رواتبِ القوات المسلحةِ والأجهزة الأمنيةِ والمتقاعدينِ وموظفي الخدمةِ المدنية والقضاةِ العسكريينَ والمدنيينَ ، وآمل ان يُترجَمَ هذا التوجهُ مع بدايةِ السنةِ الماليةِ لعام ١٩٩٤ . على ان تقومَ الحكومةُ بإعادةِ النظرِ بقرارِ مجلسِ إدارةِ مؤسسةِ الضمانِ الاجتماعي القاضي بحرمانِ موظفي المؤسسةِ المتقاعدينِ من الزياداتِ ، أسوةً بالمتقاعدينَ من موظفي الدولةِ لأن الغلاءَ الذي استدعى الزيادةَ لم يكنْ مقصوراً على فئةٍ دون أخرى ، والأجدرُ أن نساويَ بينَ الجميع من أبناءِ الوطنِ الواحدِ.

٤. خصّصَت الحكومةُ في موازنةِ عام ١٩٩٤ مبلغَ (٢،٥ مليون) دينارٍ لتمويلِ صندوقِ التنميةِ والتشغيلِ سيتم توفيرُ مبلغِ (١،٥ مليون) دينار ضمنَ البابِ الثاني للموازنةِ الرأسمالية ، اي أن مالهُ أولويةٌ في هذه الموازنةِ هو مبلغ (٢،٥ مليون) دينار فقط ؛ فهل يكفي هذا المبلغُ المتواضعُ لتمويل احتياجاتِ الصندوقِ في ضَوءِ سياستِهِ الطموحةِ الهادفةِ الى المساعدةِ في حلّ مشكلةِ البطالةِ ؟ خاصةً إذا علمنا أن هذا المبلغَ لن يوفّرَ أكثرَ من (١٤٥٠) فرصةَ عمل ، وفقاً لما تُشيرُ اليه تجربةُ الصندوقِ خلالَ السنواتِ الماضية ، وعليه أرى ضرورة دعم الصندوقِ وتمويلِهِ بما يتلاءمُ مع الأهدافِ المتوقعة منه ، والواقعِ الذي تزدادُ فيه مشكلةُ البطالة .

٥. أشارَ خطابُ الموازنةِ الى أن الأداءَ المالي الجيد لعامِ ١٩٩٣ يتوقعُ أن يُحَقّقَ فائضاً في الموازنةِ العامةِ يبلغ (٢٦،٣ مليون) دينار ، وهذا أداء جيد ينسجمُ مع الحكمةِ القائلةِ : أنْ تردَ الماءَ بماءٍ أكيسُ ، ولكنني اتساءلُ : هل ظهرَ هذا الفائضُ في الموازنةِ الحالية ؟ واذا لم يكنْ كذلك فأين هذا الفائض ؟ وما كيفيةُ التصرفِ به ؟

دولة الرئيس ، الإخوة الزملاء النواب الكرام

ب- المطالب :

١. تحويلُ مستشفى الرمثا الحالي الى مستشفىٍ للحريقِ خاصٍ بمحافظة إربد ، مع ضمانِ كلّ السبلِ والوسائل لمعالجةِ الحريق والتجميلِ ، ومبررُ ذلك :

• لعدمِ إمكانيةِ تطويرِ المستشفى الحالي من حيث البناء والتجهيزُ ، والمساحةُ ليصبحَ مستشفى يفي بحاجةِ اللواءِ الذي يزيدُ تعدادهُ عن(٨٠ الفِ نسمة) ، وأقصى طاقةِ للمستشفى الحالي لا تزيدُ عن (٤٠ سريراً) .

• حاجةُ سكانِ اللواءِ للخدماتِ الصحيةِ ضمنَ مستشفى متكامل يفي بالأغراض التي لا بدمن توافرها لتأدية دوره كمستشفى ، وعليه لابد من بناء مستشفى حديث في حالة تحويل المستشفى الحالي الى مستشفىللحروق والتجميل . هذا بالإضافة الى اعادة فكرة بناء مستشفى في لواء بني كنانة الى حيز الوجود ، سيما وأن دراسات ومخصصات سابقة وضعت لهذه الغاية ، ثم توقفت .

•. انشاء مركز صحي شامل في لواء الرمثا وبإشراف كلية الطب في جامعة العلوم والتكنولوجيا .

٢. مع افتتاح مركز جمرك جابر الحدودي مع سوريا أطالب بالابقاء على مركز جمرك الرمثا الحالي (مركز جمرك للركاب) أي المسافرين بالسيارات والباصات ، وتخصيص مركز جابر للشحن والبضائع . حيث تملك الرمثا اسطول شاحنات ضخم ، وانها اكثر مدينة للبنوك ، واكثر بلدة دفعت وتدفع ضرائب ورسوماً جمركية لخزينة الدولة ، وانه لمن الحكمة أن نحفظ هذا المركز الحدودي الهام .

٣. الاهتمام بشبكات المياه والاتصالات ، والطرق الزراعية وإصلاح ما يمكن اصلاحه وتغيير التالف منها في لوائي الرمثا وبني كنانة، لا سيما طريق عقربا وطريق المخيبة (الحمّة الأردنية) وشبكة مياه قريتي عمراوة وعقربا وشبكة مياه حدود الرمثا ، وشبكة اتصالات عقربا .

٤. انشاء مدرسة مهنية للذكور ودعم الأندية الرياضية في لواء الرمثا ، والاتحادات الرياضية ، وتشجيع المبدعين في هذا المجال ، وانشاء الملاعب الرياضية في مختلف مناطق المملكة .

٥. معالجة وضع المدارس ذات الفترتين او ذات الابنية المستاجرة في الاردن عامة ، بحيث تنجز خطة الابنية المدرسية للتخلص من دوام الفترتين والأبنية المستأجرة في وقتها المحدد ، أقصد تلك الخطة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الاول للتطوير التربوي الذي عقد في ايلول عام ١٩٨٧ م .

٦. إعادة النظر في أُسس التعيينات في الوظائف الحكومية المعمول به للسنوات ٩٣، ٩٤، ٩٥ ، بحيث تُخصص نسبة ١٥٪ لخريجي ما قبل سنة ١٩٨٤ .لأن هذه النسبة مع نسبة الـ ٥٪ المخصصة للحالات الانسانية ، تغطي جميع الشرائح من طالبي التوظيف ،وفي هذه الحالة تبقى نسبة ٨٠٪ لخريجي سنة ١٩٨٤ فما فوق ، مؤكداً ان هناك أوضاعاً إنسانية تستدعي الانتباه وتستدعي المعالجة ممن لم يعملوا لا في داخل المملكة ولا في خارجها ، ولا ذنب لهم في أنهم لم يُعيّنوا ولم يلتفت لهم أسوةً بزملائهم وزميلاتهم ممن تخرجوا معهم وبعدهم من الجامعات وكليات المجتمع ، وأن هؤلاء لهم حق المواطنة وواجباتها كما لغيرهم ، ولا مبرر لعدم المساواة بينهم جميعاً .

٧. التأكيد على الحقوق المختلفة للعمال ؛ من تحديد الحدّ الأدنى من الاجور والتمتع بالاجازات وتوفير التدريب والتاهيل لهم ، وتطبيق التأمينات المختلفة لهم كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتامين ضد إصابات العمل .

٨. مجالُ المجالس البلدية والقروية :

أ. رفعُ مجالس قرى عمراوة وعقربا وحريما الى مجالس بلدية لتوافر الشروط اللازمة .

ب. اعفاء البلديات من اثمان إنارة الشوارع كما كان عليه الحال قبل عام ١٩٨٨ م .

جـ . اعفاء المجالس البلدية والقروية في المملكة من فوائد القروض البنكية .

د. زيادة حصص المجالس البلدية من عوائد المحروقات ، و أطالب الحكومة بزيادة مخصصات وزارة البلديات من المحروقات ليتسنى لها دعم المجالس البلدية والقروية في المملكة .

هـ . تخصيص نسبة مئوية للمجالس البلدية من مستحقات وزارة المالية من الضرائب الإضافية التي تستوفيها على المعاملات الرسمية .

و. أطالب الحكومة باعطاء صلاحيات أكبر لرؤساء البلديات في المملكة ليتمكنوا من معالجة مخالفات الأبنية والاعتداءات على الشوارع العامة ، وايقاف التوسع خارج حدود التنظيم على حساب الاراضي الزراعية .

٩. فتح طريق بطول ٧كم من موقع مركز حدود الرمثا بإتجاه البويضة حيث يلتقي مع طريق جابر ، علماً بان الطريق مرسّمة ويلزمها التنفيذ ، وذلك للاهمية القصوى لها ، كما أُطالب الحكومة بإقامة السدود لجمع مياه الامطار والافادة منها للزراعة وسقاية المواشي في منطقة الرمثا والشجرة والمناطق الصحراوية .

١٠. تفويض بعض اراضي المخيبة الفوقا على المواطنين لغايات السكن ولغايات توسيع الاستثمار الزراعي في هذه المنطقة .

١١. السماح باستيراد السيارات الصغيرة لموديلات ما قبل العشر سنوات بدلاً من الخمس تيسيراً على المواطنين . والعمل على تخفيض الضرائب على سيارات الشحن الاردنية الداخلة الى لبنان ، حيث تتقاضى الحكومة اللبنانية مبلغ (٣٠٠ دولار) عن كلّ شاحنة اردنية تدخل الى لبنان ، بينما تتقاضى الحكومة مبلغ (٧٥ دولار) عن كل سيارة داخلة للاردن وذلك للمعاملة بالمثل .

كما أُطالب الحكومة بتطبيق الحمولات المحورية المعمول بها حالياً على الناقلات المحملة من والى المملكة وداخلها . دون استثناء ، وذلك حفاظاً على سلامة السائقين والطرقات .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام ، ...

١٢. نجحت الصناعات السورية الاردنية المشتركة بالموكيت والسجاد ، فأرى ضرورة تشجيع وإقامة مصانع كهربائية وغذائية ، وصناعات عطور ومواد تجميل اردنية سورية مشتركة ، بل أقترح ما هو أوسع من ذلك بإقامة تعاون اقتصادي ضمن المشرق العربي يضم سوريا والاردن ولبنان والعراق والاراضي الفلسطينية المحررة ، للحفاظ على اقتصاد عربي مشرقي يحفظ لهذه البلدان خصوصية عربية وقوة اقتصادية يكتب لها الصمود في وجه الغزو الاقتصادي بدلاً من بقاء اقتصاديات عربية اقليمية هزيلة متقوقعة على ذاتها القطرية الضيقة ، وأن يكون للقطاع الخاص دور كبير فيه .

١٣. تشجيع زراعة ٢٠٪ من الاراضي الزراعية بالأشجارِ المثمرةِ ، والمناطقِ الوعرةِ والجبليةِ بالأشجارِ الحرجية ، فالصناعات الغذائيةُ ذاتُ المصادرِ الشجريةِ باتتْ حاجةً غذائيةً ملّحةً ، شأنُ الصناعاتِ الغذائيةِ الأخرى ثم ان حاجةَ المنطقةِ للأخشاب على اختلافها تتزايدُ يوماً بعدَ يوم ، فلماذا لا تعملُ وزارةُ الزراعةِ على تفعيلِ تحريجِ المناطقِ الواسعةِ ببعضِ أنواعِ الأشجارِ التي تزرعُها وترعاها الدولُ التي تُصَدِّرُ لنا تلك الأخشابَ وخاصةً التي لا تحتاجُ الى كمياتٍ خاصةٍ من المياه ، والتي تُفيدُنا على الأقلِ في منع التربةِ من الانجراف ، بالإضافةِ الى تجميل الأردنِ بالقضاءِ ، على التصَحُّرِ والقحطِ ، وبتنقيةِ أجواءِ البيئة وتحويلها الى مصايفَ ومتنزهاتٍ .

١٤. تشجيعُ القطاعِ الخاصِ ومؤسسةِ الضمان الاجتماعي في إستغلالِ الأماكنِ السياحيةِ في الأردن مبتدئاً من الرمثا ، وحتى الحمةِ وام قيس وبيتَ رأس والأغوارِ ومرتفعاتِ عجلونَ والسلطِ والكركِ ومادبا ومعانٍ ووادي موسى وجرفِ الدراويش والعقبةِ ومختلفِ مناطقِ المفرق . . .

دولة الرئيس ، الإخوة الزملاء

١٥. لا بُدّ من التفكير بإنشاء مصانعِ تملُكها الحكومةُ والقطاعُ الخاص لمعالجةِ النفاياتِ ، والمياهِ العادمةِ والصرف الصحي ، الأول لمنطقتي عمان والزرقاء ، والثاني لمنطقة إربدَ والرمثا والمفرق ، والثالثِ لمنطقةِ السلط ، وهكذا في باقي مناطقِ المملكة ، فالبيئةُ النظيفةُ والحاجةُ الى المياهِ ضرورةٌ حياتيةٌ لا غنى عنها ، فإلى متى ستبقى الرمثا ، والاكيدر ، والخربةُ السمرا ، تعاني مما تعانيه من أذىً ومكارة

وأضرارٍ تؤذي انسانَها كبيرَه وصغيره كما تؤذي حيوانَها وتُلوّثُ نباتها وأجواءَها على مدارِ الفصولِ الإربعة ؟

١٦. زيادةُ عددِ صوامعِ الحبوبِ ومراكزِ تخزينِ اللحوم والدواجن ، وهذا أبسطُ حقّ للمواطنينَ بأمنهم الغذائي ، وحمايَتِهم من نقصِ الموادِ الغذائيةِ وتقلباتِ الأسعار ، وحماية أصحاب مزارع المواشي والدواجنُ وأصحابِ المحاصيلِ الزراعية ، مثلما هو تشجيعٌ لهم لعطاءٍ أكبرَ في ضوءِ ثقة أكبر .

١٧. تفعيلُ دورِ وزارةِ الأشغالِ العامةِ بالتعاونِ مع سلاح الهندسة الملكي لتنفيذِ المشاريعِ الحكوميةِ في الابنية وشق الطرقِ وبناءِ الجسورُ، وأسألُ هنا: أليسَ بمقدورِ وزارةِ الأشغالِ وسلاح الهندسة الملكي أن يُنفذَ طريقَ إربد - جرش - عمان بصورة أفضلَ وبمدةٍ اسرع ؟ وكم ستكلفُ خزينةَ الدولةِ عندئذٍ بالقياسِ الى ما سيدفعُ للشركاتِ وللمقاولين ؟ .

١٨. مراقبةُ أسعارِ البيعِ لكافة السّلعِ والموادِ التموينيةِ والغذائيةِ للحد من الجشع واستغلالِ المواطن ، ولنجعلَ لقمةَ العيشِ الشريفِ أسهلَ على المواطن ، لنحد بذلك من المخالفةِ والحقدِ الطبقي وكذلك الجريمة .

١٩. تشجيعُ فتحِ مصانعَ لصناعةِ أفرهولاتِ المهندسين والعمالِ في المصانعِ والمناجمِ وفي حقولِ الميكانيك وعمالِ أمانةِ العاصمةِ والبلديات ، فحجمُ استيرادِنا لهذه الموادِ للعاملين في القواتِ المسلحة والميناءِ والمطاراتِ والفوسفاتِ والبوتاسِ والأسمنتِ وامانةِ عمانَ الكبرى والبلدياتِ كبيرٌ جداً .

٢٠. وضعُ التشريعاتِ اللازمةِ للحد من التوسعِ الأفقي في البناءِ ، وتشجيعُ التوسعِ العمودي حفاظاً على الإراضي الزراعية ، وتوفيراً للخدماتِ والموادِ المستخدمة ـ في ذلك من أنابيب مياه ، ومجارٍ ، وشبكاتِ كهربائيةٍ ، وكوابلَ هاتفيةٍ ، وموادّ انشائية .

٢١. حوادثُ السير : لا بد من إجراءِ دراساتٍ وأبحاثٍ للوقوفِ على أسبابِها ومعالجتِها بأسلوبٍ علمي ، فالخسارةُ الوطنيةُ في الأرواحِ والإعاقاتِ بالإضافةِ الى الخسارةِ المادية والاقتصادية تستوجبُ المعالجة الجادة ، ولا بد هنا من التأكيدَ على سلامةِ وصحةِ السائقينَ الجسميةِ والعقليةِ والأخلاقيةِ والنفسية سواءً أكانوا يقودون سياراتٍ خاصةً أم عمومية.

٢٢. وضعُ الشخصِ المناسبِ في المكانِ الاداريِ والقياديّ المناسب لأن المديرَ المبدعَ في إدارةِ شؤونِ دائرتهِ البشريةِ والماديةِ يُقَلِّلُ الهدرَ في الطاقةِ والجهْدِ والنفقة ، بينما المديرُ غير الفعّالِ يقودُ الى التسيّب والهدرِ والضياعِ وعدمِ الجدوى ، مع التأكيدِ على الإنتماءِ الصادقِ منهجاً وعملاً لا قولاً وادّعاءً .

دولة الرئيسِ ، الإخوة الزملاء النواب الكرام ،

أخيراً فأنني أطالبُ بالترشيدِ وعدمِ الإسرافِ في الإنفاقِ على الاحتفالاتِ الرسمية ، كما أطالبُ بالتحفُّظ على ملُحقاتِ الموازنةِ ما لم تكنْ تتمةً مبّررةً لخططٍ وبرامجَ طموحةٍ أكثرَ من الواقعِ المالي المخصّصِ لها . . . فالاقتصادُ في النفقةِ نصفُ

المعيشةِ ، وأنْ تردِ الماءِ بماءٍ أكيسِ . . .

و (اقتصدْ ولو كنتَ على نهرٍ جارٍ)

والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتهُ

• وهنا تولى النائب الأول لدولة رئيس المجلس الدكتور عبد الرزاق طبيشات الجلسة •

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس: وعليكم السلام ، شكراً للسيد ابراهيم سماره ، والكلمه الآن للسيد سميح الفرح ، المتحدث الذي يليه السيد محمد عوده النجادات .

السيد سميح الفرح :

دولة الرئيس ، الزميلة المحترمه ، الزملاء الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بصفتي احد اعضاء اللجنة المالية لهذا المجلس الكريم فقد اطلعت وناقشت مع اللجنة ومعالي وزير المالية قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ غير انني لم أجد في هذه الموازنة ما يشير الى رصد مخصصات محدده لتنفيذ الطريق الممتدة ما بين مثلث اليادودة حتى مدينة مأدبا وبمسربين علماً بأن هذه الطريق كانت قد ادرجت مع عدة طرق في المملكة لعمل دراسة ومخططات لتنفيذها في عام ١٩٨٢ وتحديداً في دورة المجلس الوطني الاستشاري الثالث وقد علمت بأن كافة الطرق المماثله قد انجزت منذ عدة سنوات عدا الطريق التي اشرت اليها علماً بأن الطريق الحالية تسببت في كثير من الأحيان بعدة حوادث سير مروعه ذهب ضحيتها عدد من ابناء لواء مأدبا كونها منذ انشأت وهي في مسرب واحد ضيق مقارنة مع كثافة السير المار بها حيث ان عمليات الاصلاح والتوسع على اكتاف هذه الطريق لا تفي بالغرض المطلوب أخذين بالأعتبار أن مدينة مادبا من المدن السياحية الهامة في المملكة مثلها مثل مدينتي البتراء وجرش وما من سائح وافد الى الأردن الا ويزورها وبشكل متواصل على مدار العام ، بالاضافة الى أن هذه الطريق تشكل معبراً الى منتجع حمامات ماعين السياحية العلاجية ، وهنا اجد نفسي ملزم ان أوجه كلمة الى صاحبي المعالي وزير المالية ووزير الاشغال العامة لقدلاحظت انه رصدمبلغ (٣٢،٤٢٥ ، ٠٠٠) مليون دينار نفقات رأس مالية لوزارة الأشغال العامة ، لم اجد ما خصص للواء مأدبا كاملتاً سوى مبلغ (٤٥٠) ألف دينار موزعه على اربع طرق وهذه الطريق الرئيسية السياحية لم يشملها أي شيء كان فقط اردت التنويه الى صاحبي المعالي الكريمين ، كما وان موضوع انشاء مستشفى حديث في مدينة مأدبا او شراء مستشفى النديم اصبح ضرورةً ملحة حيث ان المستشفى الحكومي الموجود حالياً لا يحقق الغرض المطلوب مع احترامنا وتقديرنا الكبيرين لكادره الطبي والعاملين فيه وذلك لقلة عدد الأسره وافتقاره للأجهزة الطبية الحديثة اللازمة وهكذا اصبح المستشفى الحالي صالحاً لأن يكون مستوصفاً طبياً متقدماً فقط . ان رصد مبلغ (١٫٥٠٠،٠٠٠) مليون ديناراً في مشروع قانون الموازنة لهذا العام من اجل شراء مستشفى النديم المتطور والمقام على مساحة ستة عشر دونماً مع اجهزته الطبية الحديثة لا يكفي ثمناً له علماً بأن بناء مستشفى جديد وعلى نفقة الحكومة وبنفس المواصفات قد يكلف اضعاف هذا المبلغ نأمل ان تسارع الحكومة

الموقرة الى اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود واذا لم يتم الاتفاق مع اصحاب المستشفى لشرائه رصد المبالغ الكافية لبناء مستشفى حكومي حديث نظراً للحاجه الماسه اليه .. اما موضوع انشاء كلية مجتمع متوسطه في مدينة مأدبا فهي ضرورة ملحة حيث ان امتداد مدينة مأدبا التربوي يصل حتى مشارف وادي الموجب .

كما ونطالب الحكومة الموقره بانشاء كلية زراعية حيث ان لواء مأدبا يعتبر من المناطق الزراعية الهامة في المملكة ، كما اننا في مدينة مادبا واللواء نطالب برفع هذا اللواء الى محافظة وقضاء ذيبان الى متصرفيه من اجل تقديم كافة الخدمات وانجاز المعاملات على مختلف اشكالها بعيداً عن المركزيه وهي سياسة الحكومة الحالية .

حيث تبلغ مساحة اللواء (١٠٠٦٩،١٤٦) دونماً ويبلغ عدد السكان (١٣٠،٠٠٠) نسمه كما ويوجد في اللواء وحدتان إداريتان واربع وحدات أمنيه وثمانية وثلاثون دائره حكوميه وثمان وحدات تمويه وستة مجالس بلدية وثلاثة وعشرون مجلس قروي ومائة وخمسة وثلاثون مدرسة كما ويوجد سبعة مصانع حديثه مما تقدم فأن مطلب رفع اللواء الى محافظة اصبح ضرورة ملحة آملاً من المولى عز وجل ان يوفقنا جميعاً في خدمة الوطن والأمة تحت ظل الراية الهاشمية المظفره . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس : شكراً للسيد سميح الفرح ، الكلمة الآن للسيد عوده المجادات ، المتحدث الذي يليه السيد محمد الذويب .

السيد محمد عوده المجادات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة الكرام ،

يسرني في بداية مناقشة الموازنة المالية لهذا العام ، ان اقدم جزيل الشكر والعرفان الى باني نهضتنا جلالة الملك المعظم ، وولي عهده الأمين، ورئيس واعضاء اللجنة المالية ، على الملاحظات القيمة التي ظهرت من خلال التقرير الذي تم الأستماع اليه .

دولةُ الرئيس ، الاخوة الكرام

انني اؤيد توجهات الحكومة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة ، ونأمل أن نرى الاجراءات العمليه تأخذ طريقها في التنفيذ ، لتساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين ، وكذلك الاستمرار في دعم المواد التموينية الاساسية ، وباسعار تتناسب مع دخلِ المواطنين، وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة ، لتقليص الفوارق الاجتماعية ، وزيادة رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين ، واقامة مشاريع انتاجية وطرق زراعية تعتمد على العمل اليدوي لا يجاد فرص عمل للعاطلين ، وتوسيع مظلة التامين الصحي بحيث تشمل جميع المواطنين ، وتفعيل صناديق التنمية الاجتماعية لمساعدة الأسر الفقيرة ، وانني اطالب الحكومة بان تلزم الشركات المتواجدة في الجنوب بالمساهمة العملية في التخفيض من البطالة التي يعاني منها الكثير من ابناء البادية الجنوبية ، وذلك بأنشاء صندوق

تنمية استماري يساعد على ايجاد فرص عمل من خلال اقامة مشاريع تنموية صغيرة ، وكذلك اعطائهم الاولوية في التعيين لدى هذه الشركات العاملة ضمن مناطقهم الجغرافيه ، وايضاً اولوية التعيين في الوظائف العامة وكذلك اطالب الحكومة تفعيل دور ديوان جهاز الرقابة والتفتيش ، ليؤدي المهام الموكولة اليه اما بالنسبة لقواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية ، فانها تستحق مناكل الدعم والتقدير ، لتؤدي دورها المميز في خدمة الوطن والمواطن .

دولة الرئيس الاخوة الكرام

تشكلُ البادية الاردنية التي تغطي المناطق الشرقية (٨٠٪) من مساحة المملكة بعداً استراتيجياً لتطلعات الدولة في المستقبل ، وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة إلا أن الفوارق التنموية متباينه بين المناطق ، وتعتبر منطقة الباديه اقلها حظاً في التنمية ، حيث تعاني من الفقر والبطالة، و الهجرة الى المدينة والجفاف والتصحر وقلة المياه والمراعي ، وفرص التعليم الجامعي ، وجميع هذه الامور تتطلب المعالجة ، ولكن على الرغم من اهميتها فاءن اقليم البادية ، لا يزال يفتقرُ الى التخطيط المدروس لاستغلاله في مجالات التنمية بابعادها المختلفة ، وذلك بسبب تداخلها ادارياً مع معظم محافظات المملكة ، ولا يوجد جهة معنية بالتخطيط والتنسيق بين النشاطات القطاعيه المتعددة في المحافظات ، ولهذا انني ادعو الى ايجاد اطار مؤسسي يشرف على التنمية في اقليم الباديه وفق خطة وطنية متكاملة تحدد الاولويات على ضوء الاحتياجات ، ولنا في تجربة سلطة وادي الاردن والنجاح الذي حققته في مجال التنمية وما احدثته من نقلة نوعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي خير مثال .

دولة الرئيس ، الاخوة الكرام

ان اتساع الرقعة الجغرافية لمنطقة البادية الجنوبية والتي تشكل حوالي (٥٠٪) من مساحة البادية ، حيث تبدأ من القطرانه شمالاً حتى العقبة جنوباً ومن وادي عربه غرباً حتى المدوره شرقاً ،تشمل حوالي (٦٠) ستين تجمعاً سكانياً موزعة على محافظات الجنوب .

أنّ هذه المنطقة على الرغم من اتساعها وحاجتها لبعض الخدمات الاساسية تجدها لحد الآن لم تأخذ نصيبها من التنمية الشاملة ، حتى ان موازنة هذا العام جاءت دون مستوى الطموح ، حيث ان ما خصص في النفقات الراسمالية لا يتجاوز (٥٪) من قيمة ما هو مخصص للمركز وبقية محافظات المملكة ، ان هذا المبلغ اذا ما قورن مع متطلبات المنطقة نجدهُ ضعيلاً، ولم يراع الأولويات والاحتياجات المطلوبة للتنمية .

لا ننكرُ الجهود الحكومية التي بذلت في الماضي من حيث توفر بعض الخدمات الاساسية، ولكنها لا تزال دون المستوى المطلوب ، حيث نجدُ ان معظم مناطق وادي عربه ينقصها مياه الشرب والكهرباء والاتصالات الهاتفية والعيادات الصحية ، وكذلك قرى قضاء القويره وقرى الشراه والجفر ينقصها الاتصالات الهاتفية والعيادات الصحية وما هو متوفر منها لا يلبي الحاجة الضرورية للمواطنين .

أنّ التعليم في البادية الجنوبية على الرغم

من وجود خطة التطوير التربوي لا يزال مخرجاته في المرحلة التأسيسية والثانوية ضعيف ، ويعود ذلك لاسباب كثيره من اهمها حالة ونوعية الابنية المدرسية ووضع المعلمين وعدم استقرارهم في ظل غياب الحوافز التشجيعية، لذا اطالب الحكومة الموقرة ان تعمل على تحويل مدرسة القطرانه والحسا والهاشمية والريشه والمدوره والحميمه والراشدية الى الثقافة العسكرية ، اما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي ، ارى من الضروري فتح بعض الكليات الجامعية التابعة الى جامعة مؤته في محافظة معان ، وكذلك ربط العملية التعليمية بحاجات المجتمع المحلي .

اما فيما يختص بالزراعة ومياه الري يتطلب الأمر اقامة السدود والحفاير لتجميع المياه من اجل استغلالها للزراعة واقامة المحميات الرعوية ، للتشجيع على تربية الثروة الحيوانية ، واجراء مسح وتصنيف التربة لغايات تحديد أوجه استغلالها ، وتطويب الاراضي الزراعية ، وصيانة مشاريع توطين البدو ، التي أنشأت قبل عدة سنوات ، حيث اصبحت حالياً في وضع غير مجدي بسبب غياب الرقابة والاشراف والارشاد الزراعي ، وكذلك توزيع مشروع القاسمية ووهيده الزراعيين الى عشائر المراعيه والربايعه ، بوحدات زراعية تساعدهم في الاستقرار وتوفر لهم فرص العمل .

دولة الرئيس ، حضرات النواب

أن مناطق الديسة وحوض الصوان والمدورة اراضي زراعية خصبة وتتوفر فيها المياه ، ويتم استغلالها حالياً من قبل بعض الشركات التي استأجرت هذه الاراضي من قبل وزارة الزراعة ، مقابل اجرة رمزية ، ومالكوا هذه الشركات جميعهم من خارج ابناء تلك المناطق ، وان وجودها لم ينعكس باي مردود ايجابي على الاستفادة من اراضيهم بسبب عدم تطويبها ، وكذلك غير مسموح لهم حفر الابار الارتوازية ، وان في هذا لاجحاف وضيم كبير على اهالي تلك المناطق ، لذا اطالب الحكومة الموقرة بما يلي :

اولاً : ان تتقيد الشركات المتواجدة في هذه المناطق بالأتفاقيات المعقودة مع وزارة الزراعة ، بحيث تقتصر زراعتها على زراعة الحنطه ، كما هو متفق عليه ، وان لا تنافس صغار المزارعين بزراعة الخضروات والفواكه الموسميه .

ثانياً : ان يتم السيطرة على استهلاك هذه الشركات للمياه ، بحيث يخصص لكل منها كمية محددة ، تقوم باستغلالها في كل عام .

ثالثاً : اعطاء الأولوية لأبناء المنطقة في العمل بهذه الشركات .

رابعاً : تطويب الاراضي غير المؤجرة الى اهل المنطقة ، والسماح لهم بحفر الابار لتمكينهم من الاستقرار ، وايجاد مصدر لمعيشتهم .

خامساً : تقديم قروض ميسرة لاهل المنطقة من اجل اقامة مشاريع زراعية خاصة بهم .

دولة الرئيس حضرات النواب

اشكر الحكومة على وضعها الخطة الشاملة لتنمية وتطوير وادي عربه والتي لم تحظى بالتنمية الشاملة كما حظيت منطقة وادي الاردن ، ان الخطة تلبي حاجة المواطنين ولكنها تحتاج الى تمويل مالي والذي يظهره في

موازنة هذا العام ، امل من الحكومة الموقرة أن تعمل على توفير المبالغ اللازمة لهذه الخطة ، للمباشرة في تنفيذها حيث يعيش المواطنون ظروفاً معيشية صعبة .

ان قرى قضاء القويره على الرغم من قربها من مدينة العقبة ، لم تستفد من المشاريع التي اقيمت في هذه المدينة ، وكان الاولى بأن يقام بعضاً منها في منطقة القويره ، ولذا أنني اناشد الحكومة بإقامة مدينة صناعية في قضاء القويره ، وكذلك توسعات المنطقة الحرة ، حيث اشار عطوفة مدير عام مؤسسة المناطق الحرة قبل ايام الى وجود خطة استثماريه لتطوير المناطق الحره بكلفة (٥٠) مليون دينار ، وكذلك الى تطوير وتوسيع المنطقة الحره بالعقبة والتي تشمل (٦٥٠٠) دونم كمنطقة صناعية و (٢٠٠٠) دونما كمنطقة حره تجاريه ، انني استغرب وضعها في مدينة العقبة والتي تعاني من صغر مساحتها ، فالاولى ان تقام في مناطق اللواء والتي تتوفر بها المساحة والخدمات الكافية لأقامة مثل هذه المنشاءات ، والتي تعتبر امتداد لمدينة العقبة .

اما في مجال الطرق بالبادية الجنوبية فانها بحاجة الى بعض الطرق الزراعية ، واهمها ربط الحميمة العباسية بالطريق العام ، وكذلك طريق القطرانه ـــ النخيلة ، وطريق وادي موسى

- وادي عربه (طريق نمله) واتمام طريق دلاغه .

- وادي عربه (طريق مسعوده) وطريق الحسينية.

- العقبة .

اما بالنسبة للمراكز الادارية ، اطالب برفع مديرية ناحية الحسينية وناحية الحسا الى قضاء واستحداث مديرية ناحية في كل من المريقة والقطرانه والجفر ، وكذلك محكمة صلح في كل من القويرة والمريغة والقطرانة لخدمة المواطنين ، وتحويل بعض المراكز الطبية الى مراكز طبية شاملة لخدمة السكان في البادية الجنوبية ، نظراً لاتساع المنطقة وبعدها عن مواقع المستشفيات . وكذلك تقوية البث التلفزيوني في منطقة وادي عربه .

اما بالنسبة لمياه الشرب فان شبكة مياه القطرانه تحتاج الى تغيير ، وكذلك البئر الذي يزود البلدة بالمياه نظراً لملوحته ، وايصال المياه الى قرى الصالحية والشاكرية والمزفر في قضاء القويره ، وقرية قطر في وادي عربه ، وتبديل شبكة مياه قرية الحميمه .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب

اما فيما يتعلق بالاسكان تحتاج بعض عشائر البادية الجنوبية الى انشاء مشاريع اسكانية ، ليتمكنوا من الاستقرار بدل الترحال ، وتشمل عشائر البدول والقدمان والدمانية والمناجعه والطقاطقة والعمران ، وكذلك يوجدُ عددٌ من عشائر الأحيوات يقطنوا حول مدينة العقبة في براكيات من الزينكو او بيوت الشعر ، يحتاجُ المواطنون الى تخطيط وتنظيم تجمع سكاني لهم ، خارج مدينة العقبة وبالقرب من المنطقة الحرفية للمدينة ، توزع عليهم مقابل ثمن رمزي ، حيث ان امكانياتهم المادية لا تساعدهم على شراء الاراضي داخل حدود المدينة .

اما المراكز الشبابية والاندية الرياضية في البادية الجنوبية ، فأنها تحتاج الى زيادة اعدادها

وتوفير الكوادر الفنية المدربة لادارتها .

دولة الرئيس ، الاخوة الكرام

وفي الختام ، انني اناشد دولة رئيس الوزراء التكرم بتشكيل فريق عمل وزاري لتفقد البادية الجنوبية ، ووادي عربه ، للاطلاع عن كثب على وضع المنطقة ، ومعالجة ما يمكن معالجته على ارض الواقع .

وفي النهاية اسأل الله سبحانه وتعالى ، ان يحفظ جلالة الملك المعظم ، وولي عهده الامين ، والله يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن والمواطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس: وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمد عوده الجادات الكلمة الآن للسيد محمد الذويب ، المتحدث الذي يليه السيد مفلح الرحيمي ، والذي يليه معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد محمد الذويب :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وبعد . . .

معالي نائب الرئيس ،

الزملاءُ النوابُ الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

تعتبر الموازنة الأداة المالية والتشغيلية والتنموية والأمنية ، وإن كان المفهوم التقليدي لها أنها تتضمن حسابا لانفاق وايراد عامين يهدفان إلى تحقيق الأدارة والأمن ، لكن المتغيرات الاجتماعية والإقتصادية المحلية منها والعربية والدولية تجاوزت هذا المفهوم ، بحيث أصبح للموازنة بعد خاص ، يتجاوز الدور التقليدي ، وهذا ما يدفعنا لمعرفة دور الحكومة المستقبلي في المؤثرات الإقتصادية والإجتماعية للوطن ، ومراقبة حجم هذا الدور ، ومتابعته بقصد تحقيق الإنفاق الإيجابي والمساهمة مع اجهزة الدولة في البناء الإقتصادي والإجتماعي مع استمرارية تقييم مسيرة القرارات الإقتصادية المؤثرة .

يقودنا الحديث السابق إلى معرفة مجموعة من الحقائق حول مجموع الإنفاق في الموازنة ، ومقدار العجز المالي ، والإيرادات المحلية .

تقدر موازنة عام ١٩٩٤ بمبلغ ١٤٨٧ مليون دينار ، وبنمو مقداره ٨،٧٪ من حجم موازنة عام ١٩٩٣ ، وسيتم تغطية الزيادة في الإنفاق الإجمالي في مشروع موازنة عام ١٩٩٤ عن طريق الإقتراض الداخلي والخارجي.

وهنا لا بد لي وأنا بصدد المناقشة لمشروع الموازنة ، أن أتناول موضوع الإيرادات المقدرة ، في المشروع والبالغة ١٤٨٧ مليون دينار ، التي تشكل الإيرادات المحلية الجزء الرئيسي منها ، ٨٥،٨٪ والمنح ١٠٪ والأيرادات الرأسمالية ٤،٢٪ ، وتزيد هذه الايرادات بنسبة ٨،٧٪ عما كانت عليه في الموازنة المعاد تقديرها لعام ١٩٩٣ ، في حين تزيد الايرادات المحلية بنسبة ٨،٥٪ والمنح

بحوالي ٨٪ والايرادات الرأسمالية بحوالي ١٦٪ .

وإذا نظرنا الى بنود الايرادات المحلية والزيادات التي طرأت عليها بالمقارنة مع ما كانت عليه في موازنة عام ٩٣ المعاد تقديرها يتبين بأن الايرادات من الضرائب على الدخل والارباح تزيد بواقع ١١٪ ، وكذلك فإن ايرادات البرق والبريد والهاتف تزيد بحوالي ٢٠٪ ، ومن الرسوم بواقع ٩،٥٪ كما يتبين ان باقي الزيادات التي طرأت على البنود الاخرى تقل عن ٦،٥٪ .

واعتقد ان هذه الزيادات تعكس نية الحكومة في رفع معدلات الضرائب والرسوم والايرادات من البرق والبريد والهاتف خلال العام الحالي ١٩٩٤ بما في ذلك فرض ضريبة المبيعات التي لا تزال مداراً للنقاش والحوار وهي تشغل الان بال الصناعيين والتجار والمستهلكين

وإنني ارى ضرورة مراجعة بنود الانفاق المقدر في هذه الموازنة والعمل على تخفيضه في بعض البنود والحفاظ على مستواه في موازنة العام الماضي لنوفر بذلك ٣٠ مليون دينار وهو حجم الاقراض الداخلي ، كما انني اقدر توجه الحكومة الموقرة الى تقديم الدعم للسلع الاساسية الى مستحقيه الحقيقيين وهو يتفق والتوجهات العامة للدولة في توفير فرص حياة افضل للمواطنين ، كذلك فإن التوجه لتسديد فوائد بعض القروض الداخلية والخارجية يعتبر مسلكا إقتصاديا حميدا تشكر الحكومة على إنتهاجه .

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب الكرام ، ،

إنني ومن منطلق اليقين بدور الحكومة في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ وطننا ومسيرتنا ، وما تفرضه توجهات السياسات الدولية وخاصة في مجالات الانفتاح التجاري والاقتصادي وبروز تطلعات دولية جادة لإلغاء القيود على حركة رؤوس الاموال والسلع والايدي العاملة ، وبالتالي تحرير التجارة الدولية وخاصة في مناطق العالم المتقدم والمتركز فيها ثقل الكون الصناعي والمالي والتقني ، فإنني اؤكد ان اعباء بناء الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة القادمة ، يجعل من اداء هذه الحكومة وطاقمها الاقتصادي موضع إهتمام الرأي العام الاردني وخاصة المتابعين المحليين لكل أبعاد التطورات الاقتصادية التي اصبحت متلازمة وموازية للتطورات السياسية .

من هنا فإنني بداية اؤكد على اهمية تعميق وتطوير ورفع ادوات الاتصال مع الحكومات والمؤسسات العربية والدولية والتي اقتنعت سابقاً وحالياً بأن الاردن بقيادته التاريخية الفذة قد تحمل ويتحمل الجزء الاكبر من المعاناه الناجمة عن ازمات المنطقة ، وأقرت هذه المؤسسات بضرورة تقديم المنح والمساعدات للاردن للمحافظة على صموده ودوره وادائه بالصورة التي تمكنه من الاستمرار والتقدم والارتقاء بالاداء .

ودعمه كدولة تعمل للوفاء بحاجات مواطنيها ، ومتطلبات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في عالم اليوم الذي يتسم بتسارع الاحداث وبعمق تأثيراتها .

وتهدف الى اعطاء شعوب العالم كافة الحرية والقدرة على العيش بكرامة وانسانية .

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب الكرام،،

إنني اؤكد هنا ان الادارة الاقتصادية الكفؤة من الاهمية بمكان ، والتي لابد من اخذها في سلم الاولويات ، وافضل وقت لذلك هو المرحلة الحالية من تاريخ بلدنا ومواجهة التحولات والمتغيرات ، فالنعمل سلطة تنفيذية وتشريعية على إختيار الاكفاء ووضعهم في الاماكن الوضيفية المناسبة ، فعلماء الاقتصاد والمال والتنمية يعتبرون في هذا الزمان الادارة احد عناصر الانتاج . إن الادارة الواعية الكفؤة والمسؤولة تستطيع ان تلغي الكثير من الهدر ، وتستطيع ان تحقق ارباحاً مجزية في توظيف رؤوس الاموال التي استثمرت في مشاريع الدولة وان تحقق علاوة على ما تقدم القدرة على تحفيز الاجهزة للمزيد من العطاء وهنا لا بد من دور جديد وخاصة لاجهزة الاعلام بالعمل على نقل المجتمع من مجتمع استهلاكي الى مجتمع انتاجي .

معالي نائب الرئيس ، والزملاء النواب الكرام ..

من هذا المنطلق اؤكد على الثوابت التالية :-

١- تنمية الصناعات المحلية لتتمكن من زيادة الصادرات الى اسواق جديدة غير تقليدية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان وضع السياسات التقديرية لدول الخليج العربي اصبحت من الوسائل التي يجب دراستها والتغلب على معوقاتها .

٢- التركيز على التنمية الزراعية بدرجة كبيرة ، لنتمكن من احلال المستوردات الزراعية من جهة وزيادة الصادرات منها ، ولا بد هنا من زيادة الاهتمام ودعم الابحاث الزراعية لانتاج محاصيل تتلائم مع الظروف المناخية وتوقعات نقصان المياه .

وأشير هنا وبجدية صادقة الى ضرورة ايجاد الحل السريع لمشكلة مديونية المزارعين والعمل على تصويب اوضاعهم بأسرع وقت ممكن ، مع العناية الخاصة بالتوجه نحو التصنيع الزراعي وتوزيعه على المناطق وخاصة في الريف والبادية ، لنحقق حقيقة عدالة التنمية وتثبيت السكان في مواقعهم والعمل على رفع مستوى ادائهم الوظيفي والمعيشي . وهنا ارجو ان يعاد النظر في قوانين الاستثمار والاقراض الزراعي لترتقي الى مستوى حوافز الصناعة والخدمات .

٣- الاهتمام بجهود التنقيب عن المياه اللازمة للشرب والزراعة والصناعة والخدمات ، للمساعدة في التنمية الصناعية ، وخاصة في المدن الصناعية المزمع انشاؤها في محافظات المملكة ، ووضع خطة وطنية مدروسة وشاملة تضع في الاعتبار موضوع معالجة المياه المستعملة لنتمكن من اعادة إستخدامها .

٤ - بذل جهود اكبر للتنقيب عن النفط ، للتقليل من فاتورة النفط والاعتماد على الخارج ، وفي هذا السياق لا بد من العمل على إيجاد وسائل جديدة لحفظ الطاقة ، وهذا يقودنا للتركيز على ابحاث الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، ولا

بد من دعم مراكز البحث وخاصة ان هناك مركزاً رياديأ معترفاً به عالمياً في الجمعية العلمية الملكية وصل بأبحاث الطاقة المتجددة الى مراحل متقدمة .

٥- يجب توجيه الانفاق العام الرأسمالي خاصة للمساعدة في إيجاد خطة وطنية شاملة لمشكلة البطالة التي اصبحت اكبر من قدرة الدولة وأكبر من استيعاب التخطيط المرحلي لحلها .

وأركز هنا على ضرورة التركيز على الاستثمار العام في المشاريع ذات الكثافة العمالية الصغيرة والمتوسطة لتشغيل اكبر عدد من العمال والعاطلين عن العمل والباحثين عنه وفي نفس الوقت وضع برامج تدريب وإعادة تدريب متطورة وجديدة تتناسب والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الاردني والعربي ، ولذا لا بد من التركيز على وضع حزمة استثمارية من المشروعات القادرة على ايجاد مجالات عمل جديدة .

وهنا اشير بوفاء واحترام الى تجربة صندوق الملكة علياء للعمل التطوعي الاردني ،وما قرأته وسمعته عن مشاريعه التنموية في انحاء المملكة ، والتي تساهم بعقلانية ووعي وتخطيط في استثمار المال لحل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل محترمة لاهلنا وأسرنا وخاصة في الريف والبادية والاغوار ، وإنني ارى في هذا المقام ضرورة تعميم هذا النهج ودراسته وتكبيره والاقتداء به .

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب الكرام ،،

إن للقطاع الخاص دوراً رائداً وقيادياً ، وخاصة في هذه الظروف التي يعيشها الاردن والعالم العربي ، والتي تؤكد ان ما ينعم به الاردن من قيادة هاشمية اثبتت الاحداث قدرتها على الالتزام الوطني والقومي ، وسعيها لتثبيت قواعد مملكة على أسس من العدالة والأمن والحرية والديمقراطية ، وانتشار المبادرة الفردية والابداع الذاتي ، كذلك اثبتت كل المتغيرات ان راس المال في الاردن هو في موضع الصون والكرامة والحرية والحفاظ ، ولم يشهد تاريخ الاردن اي مساس بالحق الخاص والحرية الخاصة والاستثمار الخاص ، لذلك أرى الآن ايها السادة ان يعامل القطاع الخاص الاردني معاملة تتسم بالمرونة وبحجم الاعباء الملقاة على عاتقه ، وبالدور المؤمل ان يؤديه في المرحلة الحالية والقادمة .

وهذا أيها الاخوة هو وقت القطاع الخاص بل هو زمنه للخروج من الاختناقات والمساهمة بتقليل الاعباء عن موازنة الدولة .

وهذا الطرح الواضح والذي سبقتنا دول عربية كثيرة في إيلائه واحتضانه واستقطابه ، يدفعني الآن الى الطلب من الحكومة الموقرة ومن طاقمها الاقتصادي والاستثماري وضع صيغة جديدة لموضوع الضمان الاجتماعي ، مالاً واستثماراً . وتخطيط سياسة إجتماعية ودراسة مشاريع تنموية لتوظيف اموال الضمان فيها ، ولا بد من سحب او ابعاد اموال الاستثمار الخاصة بالضمان الاجتماعي من المشاريع الكبيرة والشركات الكبرى الى مواقع

جديدة ، الى توظيف جديد ، الى مناخات إستثمارية ، تتفق وسعينا جميعاً لإيجاد خدمة إستثمارية تساهم بل تعالج معالجة جذرية أزمة البطالة والفقر وما نسميهم الاقل حظاً .

نائب معالي الرئيس ، الزملاء النواب الكرام ،،

إنني كمواطن ونائب عن الدائرة الثانية ، والتي يشكل سكانها جزءاً غالياً من ابناء الوطن ، وتمتاز بالكثافة السكانية العالية ، وعدم الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة إليهم أسوة بباقي مناطق امانة عمان الكبرى ، ومن منطلق المساواة في الحقوق والواجبات ، وضرورة تقريب المناطق الاقل خدمة ، من المناطق المشبعة بالخدمات ، فإنني ومن موقع التماس المباشر والمعايشة اليومية لاهلي واسرتي في الدائرة التي امثلها واتشرف بالتعبير عن هموم وطموح اهلها وسكانها ، وهي تشكل اطلالة عمان الجنوبية والشرقية ، اتقدم وبطلبات اعتبرها بديهية لأناس نريد ان تتواجد في مناطقهم الخدمات الرئيسية .

فسكان الدائرة الثانية وخاصة في جبل نزال وحي المنارة وام الحيران يحتاجون الى خدمات البريد والهاتف وآمل ان يكون نصيبهم في خطة وزارة البريد والاتصالات ما يناسب توزيع هذه الخدمات في باقي التجمعات السكانية في عمان الكبرى كما أرجو توفير كافة الخدمات في مناطق الدائرة الثانية والتي تشكو من الكثير منها . كذلك فإن الاخوة و الاهل الذين اتحدث الآن باسمهم واتقل الى الحكومة الرشيدة بعض مطالبهم ، لعلمي بأن مشروع الموازنة قد أنجز وطبع وتقرر ، لكن أملي بوزارة التربية والتعليم يدفعني الى العناية باطفال منطقة إسكان بدر ، وتوفير مدرسة لهم .

وتعلمون ايها السادة ان مستشفى البشير الذي نكن لكل القائمين عليه ادارة وتطبيباً كل الاجلال يستقبل اكثر من ٧٠٪ من مجموع الحالات المرضية في الاردن .

وهذا الوضع يستوجب وضع هذا المعلم الصحي في دائرة الاهتمام والعناية والتطوير ، فنسبة الاشغال للسرير الواحد عالية جداً ونسبة من يشاهدهم الاطباء من أعلى النسب في العالم .

لذا أرى بل اطلب من وزارة الصحة ، ترتيب اوضاع المستشفى والعناية به من كل ما يشكو منه ، ليستمر في تقديم خدماته ويرتقي بدوره في توفير العلاج والاقامة ، والحفاظ على بقاء الكفاءات العلمية بين اروقته ، وهنا اركز على ضرورة العناية بالتقنية الطبية التي اصبحت صنواً للعقلية الطبية الاردنية التي نعتبرها وساماً على صدر الوطن نعتز جميعاً بها ونقدرها .

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين ،،

يمر وطننا الاردن بأدق مرحلة في تاريخه المعاصر ، ويشهد بلدنا وهو في خضم الاحداث وفي موقع الصدارة منها ، تحولات وتحركات سياسية في غاية الدقة والتأثير ، وقد تفرض علينا اوضاعاً جديدة تتفق اولاً مع قناعاتنا والتزامنا الوطني والقومي بقضايا امتنا ، والتي لم نبتعد يوماً عن الانتصار لها ، والوقوف بكل قدراتنا امام ما يحيط بها من

عوامل التجزئة والفرقة . وإننا اليوم ونحن بصدد مناقشة الموازنة العامة للدولة ، ننظر الى المرحلة السياسية وابعادها بما يفرض العناية والتركيز على الموضوع الاقتصادي ، وأعتباره اجدر بل اهم عناصر القوة والتعظيم لدورنا الذي يشهد له الاهل والاصدقاء بالنقاء والوفاء بقيادة باني الاردن وراعي مسيرته الحسين المفدى ، حفظه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس: وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمد الذويب .

الكلمة الآن للسيد مفلح الرحيمي ، والمتحدث الذي يليه معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ...

الزملاء النواب . . .

إن موازنة الدولة تعتبر من اهم القوانين التي تصدر سنوياً ، لانها تترجم بالارقام كل توجهات وخطط وبرامج الدولة لعام واحد . ولذا فأننا مدعوين للالتزام بالموضوعية والحياد والنزاهة. ونحن نناقش مشروع قانون موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ ، بعيداً عن الشخصية والمزاجية وتسجيل المواقف .

وفي البداية . . . فأننا نسجل أن هيكلية هذه الموازنة كانت هيكلية جديدة في اعدادها وتبويبها . . وأن تطوراً جديداً قد طرأ على طريقة الاعداد المبني على توزيع مخصصات الانفاق على اسس جغرافية وحسب المحافظات. اذ خصص في هذه الموازنة حصصها من الانفاق الجاري والرأسمالي ، وبذا جاءت هذه الطريقة بسابقة جديدة في اعداد موزانات الدولة . كما نسجل بأن زيادة ملحوظة طرأت على الايرادات المحلية بحيث غطت هذه الايرادات كامل النفقات الجارية وحوالي ٦٠٪ من النفقات الرأسمالية الانمائية فهي نسبة قياسية لم يسبق لها مثيل . . ونأمل أن لا تدفع شرائح عريضة من مجتمعنا الاردني ثمناً باهظاً لهذه الميزة . فالزيادة القياسية في الايرادات المحلية لا تتوفر إلا من خلال اعباء ضريبة جديدة تتحملها شرائح وفئات من المواطنين في هذا البلد ، وما يهمنا في هذا المجال هو ان لا يتحمل المواطنون الفقراء ضرائب جديدة اكثر مما تحملوا . وان لا يؤخذ برنامج التصحيح الاقتصادي على انه الوصفة الشافية من كل داء .

فبرنامج التصحيح الاقتصادي الناجح هو البرنامج الذي ينطلق اولاً واخيراً من الاردن ومن امكانياته واحتياجاته وقدراته والذي ينطلق من تطلعات وطموحات الاردنيين ، انه البرنامج الذي يهدف منع الخلل الاقتصادي والاجتماعي بين فئات الشعب ويسعى لتحقيق التوازن واشاعة العدل الاجتماعي الذي يقرب التفاوت الكبير ويسد الفجوات بين شرائح وفئات المواطنين ، انه البرنامج الذي يخلق مناخات صحيحة لتشجيع الاستثمار الوطني وجريان الدورة المالية وخلق المشاريع الانتاجية وزيادة الانتاج الوطني . انه البرنامج

الذي يؤمن العمل لمستحقيه والباحثين عنه . والبرنامج الاقتصادي التصحيحي هو الذي يحافظ على استقلال القرار الاردني والسيادة الاردنية كما يحافظ على كرامة الشعب الاردني . هذا البرنامج هو الذي يرتكز الى الثوابت الوطنية التالية :

١- التوجه لتحقيق الامن الغذائي الوطني واعطاء القطاع الزراعي الأولوية في الحماية والرعاية والدعم . ودعم مستلزمات الانتاج بشكل مباشر لتخفيض الكلفة ودعم التسويق الزراعي بتحديد نسبة لا تقل عن ٢٥٪ كتشجيع للصادرات الزراعية واعادة جدولة القروض الزراعية والاعفاء من الفوائد والاهتمام بالمؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي .

٢- الحد من المظهرية الاستهلاكية الترفيه واغلاق ابواب البلد امام المستوردات الترفية التي تخلق انماطاً استهلاكية وثقافية غريبة عن مجتمعنا وتشجيع الانتاج الوطني البديل واعطائه الحوافز التشجيعية المادية والادارية والتشريعية.

٣- الاستمرار بدعم المواد التموينية حفاظاً على الطبقات الفقيرة التي تستحق هذا الدعم وحماية لهم من غلاء الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة .

٤- معالجة مشكلتي البطالة والفقر من خلال ايجاد المشاريع الانتاجية المهنية والحرفية والزراعية المتوسطة والصغيرة الحجم ، وتوفير التمويل واعطاء التسهيلات اللازمة لها من خلال صناديق ومؤسسات الاقراض المتخصصة.

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب

اطالب الحكومة معالجة انهيار المنظمة التعاونية والافلاس الذي تتعرض له . وحماية الجمعيات التعاونية من الاثار الناجمة عن هذا الانهيار ، وحل مشكلة موظفيها . والتأكيد على ادخالهم نظام الخدمة المدنية .

اما عن مطالب دائرتي الانتخابية المتمثلة بلواء جرش فانني الخصها بما يلي :

في الامور الادارية .

============

١- ترفيع لواء جرش الذي يبلغ عدد سكانه اكثر من ١٦٠ الف نسمة الى محافظة وانهاء هذا الموضوع الذي طال تداوله والحديث حوله .

٢- احداث مديريات اقضية في المناطق التالية:

أ- قضاء قفقفا ويضم قفقفا ام الزيتون ، بليلا ، كفرخل ، المشيرفه .

ب- قضاء الكته ويضم الكته ، ريمون ، ساكب نحله ، دبين ، مخيم جرش ، لجده والحسينيات .

جـ- قضاء برما ويضم المجدل ، همتا ، الجزازه ، عليمون ، وخشيبه والفوراه .

د- احداث مديرية قضاء بقرى جنوب جرش تضم مرصع ، الرحمانية ، المنطرة ، تلعة الرز ، المصطبة ،وجبّه .

٣- في الامور الصحية .

==============

١- توسيع مستشفى جرش الحكومي واضافة اكثر من جناح له كونه المستشفى الوحيد في اللواء وتزويده بالكوادر والاجهزة وخاصة جهاز الكلى .

٢-تحويل مدرسة اسد بن الفرات الواقعة على مثلث قفقفا ، كفر خل لتصبح مستشفى يخدم القرى الشمالية من اللواء ، حيث أن المدرسة المذكورة مكونة من ثلاث طوابق ، ولا يستغل منها سوى طابق واحد للمدرسة . ويمكن توزيع هؤلاء الطلبة على مدارس قراهم .

٣- انشاء مركز صحي شامل في بلدة مرصع ليخدم القرى الجنوبية من اللواء حيث ان الارض مستملكة من قبل وزارة الصحة .

٤- توسيع المركز الصحي الموجود في بلدة سوف ليصبح مستشفى مصغر لخدمة بلدة سوف والتجمعات السكانية حولها .

٥- توسيع مركز صحي برما ليصبح مستشفى مصغر لخدمة بلدة برما والقرى المحيطة بها .

٦- بذل العناية اللازمة والاهتمام بالمراكز الصحية الموجودة في كل من مخيم سوف ومخيم جرش .

٧- أحداث مركز صحي اولي في قرى المصطبه وجبّه .

٨- أحداث مركز صحي أولي في المشيرفه .

٩- أحداث عيادة صحية في قرى المشيرفه الشرقية وام الزيتون وام قنطره .

٤- في مجال التربية والتعليم.

================

١- زيادة عدد الغرف الصفية لكافة مدارس اللواء .

٢- زيادة عدد المقبولين من ابناء اللواء في الجامعات الاردنية .

٣- زيادة عدد المنح الدراسية المقدمة لابناء اللواء .

٤- انشاء كلية زراعية متوسطة وكلية سياحية متوسطة في اللواء .

٥- الاهتمام ببلدة قلعة الرز والاهتمام بمدرسة الذكور فيها .

٥- في مجال الاتصالات والخدمة الهاتفية .

===================

يعاني معظم اهالي لواء جرش من ضعف الخدمة الهاتفية في اللواء ، وبناء على ذلك فأنني اطالب الحكومة :

١- المباشرة بايصال هذه الخدمة الى القرى والتجمعات المحرومة وهي المشيرفه الغربية والمشيرفه الشرقية والمشيرفه الوسطى وام الزيتون وقفقفا وبليلا ، وكفر خل ، ثغرة عصفور ، وجبا ، وقريع ، وام قنطره ، والكفير، وام رامح ، وعنيبه ، والحازية ، والرباشي ، والرشايده ، والعباره ، والنبي هود ، ودير الليات ، والكته ، وريمون ، وساكب ، ونحله ، ودبين ، والحدادة ، والمجدل ، والمصطبة ، وتلعة الرز ، وجبّة ، والمنط ، والرحمانية ، ومرصع ، والدهامشة ، وبرما ، وخشيبه ، ومقبله والمجدل .

٢- توسيع شبكة الاتصالات الآلية في سوف ومخيم سوف ومخيم جرش والجباراه وجرش .

٦- في مجال الاشغال العامة .

==================

١- اعطاء لواء جرش نصيبه الذي يستحق من مخصصات الطرق الزراعية ١٩٩٤ .

٢- زيادة مخصصات الطرق القروية .

٣- الاسراع ما امكن بانجاز طريق جرش / عمان الذي تأمل ان ينتهي العمل به في شهر اذار من هذا العام بناء على وعد الحكومة وبالمواصفات والشروط المتفق عليها بالعطاء ومثمنين جهود معالي وزير الاشغال العامة وزملاءه الكرام في هذه الفترة لانجاز هذه الطريق ومتابعته اليومية لذلك .

٤- احداث مديرية اشغال عامة في لواء جرش.

٥- وفي هذا المجال مجال الطرق بأنواعها القروية والزراعية ، وأطالب بتفعيل دور القوات المسلحة في فتح الطرق توفيراً على الخزينة وسرعة في الانجاز .

٧- في مجال مياه الشرب

===============

١- ايصال المياه لكافة التجمعات السكانية المحرومة مثل العبارة والحازية وام رامح .

٢- زيادة ضخ المياه لقرى اللواء حيث تعاني معظمها من شح المياه وانقطاعها لفترات متباعدة .

٨- في مجال الزراعة والتنمية الأجتماعية :-

==================

١- توفير الآليات والمعدات الضرورية لاستصلاح الاراضي في اللواء والذي تتوفر فيه اراضي جيدة وصالحة للزراعة ولكن لا تستغل لعدم توفير اليات التعزيل والتسهيل وقلع الاحجار . مما سيزيد المساحات الصالحة للزراعة ويزيد الانتاج الزراعي .

٢- فتح مراكز بيطرية وتزويدها بالفنيين اللازمين والمطاعيم واللقاحات الضرورية للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها .

٣- تخفيض اسعار الاعلاف بمعنى زيادة نسبة الدعم وتوفيرها بكميات اكبر .

٤- احداث مكتب للتنمية الأجتماعية للقرى الجنوبيه من اللواء .

٥- احداث مركز للتنمية الأجتماعية في القرى الشمالية من اللواء .

٩- في مجال السياحة .

==============

نظراً لما يمتاز به لواء جرش من مواقع اثرية وسياحية وطبيعية جميلة فانني اطالب بالأهتمام بالسياحة في لواء جرش ودعمها ورعايتها وذلك من خلال الامور التالية :

١- انشاء فندق سياحي بمستوى جيد لاستقبال النزلاء السياح والزوار الذي يأتون للمنطقة .

٢-تسويق جرش من الناحية السياحية على

المستوى الوطني والخارجي .

٣- الاهتمام بموقع البركين السياحي وانقاذه من حالة التردي والمكرهة الصحية ورصد المخصصات اللازمة لترميمه وصيانته وتطوير الموقع بشكل عام .

معالي نائب الرئيس

حضرات النواب المحترمين . . .

هناك مشكلة مزمنة منذ عقد الستينات في لواء جرش وفي بلدة المشيرفه تحديداً حيث يعيش ثلاثة الاف نسمة في هذه البلدة يمتهنون الزراعة والثروة الحيوانية في موقع هذه البلدة المقامة على اراضي حرجية غير صالحة للزراعة ومنذ ثلاثة عقود لا زال هؤلاء المواطنون يعانون اشد المعاناة من غرامات الحراج وبدل المثل ويعانون من عدم الاستقرار وعدم البت في أمر سكنهم واتخاذ الاجراءات النهائية لتسجيل الاراضي التي يعيشون عليها باسمائهم . لذا باسم هؤلاء المواطنين اطالب الحكومة بأن نعمل على استقرارهم وانهاء عذابهم ومعاناتهم .

١٠- في مجال الشؤون البلدية والقروية.

===================

١- احداث مجالس بلدية في بلدة المصطبه ومرصع والمشيرفه ونحله ودير الليات .

٢- احداث مجالس قروية في ام قنطره والمشيرفة الشرقية (الاجنيديه).

٣- اعفاء المجالس البلدية والقروية من الفوائد على القروض الممنوحة لها وجدولة هذه القروض لفترة طويلة .

معالي نائب الرئيس . . .

الزملاء النواب المحترمين . . .

تعلمون جميعاً اننا شركاء مصير في هذا الوطن وان اخوتكم في القوات المسلحة الاردنية الجيش العربي واخوانكم في الاجهزة الامنية الاخرى وفي اجهزة المؤسسات المدنية يعانون جميعاً من ارتفاع تكاليف المعيشة . ولا بد من التطلع اليهم بعين الرعاية والحماية لمواجهة هذا الغلاء بكرامة الرجال مثلهم مثل اخوانهم المتقاعدين من الجهازين العسكري والمدني . حيث اطالب بزيادة رواتبهم جميعاً زيادة ترفع من مستوى معيشتهم ومعيشة اسرهم وتحافظ عليهم لخدمة هذا الوطن العزيز.

والله أسأل ان يحفظ الاردن عزيزاً بقيادة صاحب الجلالة الملك المعظم قائد الوطن وباني نهضة الاردن الحديثة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس : شكراً للسيد مفلح الرحيمي ، الكلمة الأخيره الآن لمعالي السيد عبد الكريم الكبريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : شكراً معالي الرئيس ، سأكون موجزاً اشد ما يكون الأيجاز وقبل ان ابدأ استسمح دولة الرئيس الوزراء ان ينظر صفحة (١٥) من مشروع قانون الموازنة بند ايرادات رسوم تصاريح العمل ، ليجد ان ايراد رسوم تصاريح العمل لعام (٩٢) هو (٩) مليون دينار وعام (٩٣) (٦) مليون دينار وتقدير (٩٤) (٧،٥) مليون لأبين ان الأمر ليس كما صورته له المعلومة في منظومة حلقات الأداره الموثوقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين

معالي الرئيس ، حضرة الأخت حضرات الاخوه المحترمين

نقفُ اليوم كما في كل يوم . . . مشدودي الهمة مرفوعي الرأس قليل زادنا . . . كثير حُسادنا لا نزل مشغولين مسكونين بهم كبير واحد هو الوطن . . . وارادة الحياة الكافية فيه وقفتنا دائماً شهادةً للتاريخ بعيدةً عن موازنة الربح والخساره نسلِّم بحكمة علوية ، أن وجود الاردن مرتبط بأداء دور تفرضه عليه رسالة النهضة ومتطلبات المستقبل . واننا وبقدر هذا الاداء سوف نكون وبقدر التضحية سوف نحقق الأهداف وتقدر قوة مناوئينا وعنفهم وجذوتهم نقدر ما يكون لادائنا معنى ولدورنا تأثير .

معالي الرئيس ،

عندما شرع الأردن بجمع الاحصاءات لاعداد أول برنامج وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٧ كان دخل الفرد حوالي ٥٠ دينار في السنة اي قبل دخل الفرد في الموازمبيق لهذا العام . وكان يؤمل أن يؤدي تنفيذ البرنامج لرفع الانتاج القومي من حوالي ٩٠ مليون دينار عام ١٩٩٢ الى حوالي ١٤٤ مليون بحلول ١٩٦٧ وبمعدل نمو قدره ١٠٪ .

هكذا كنا معالي الرئيس ،كنا بحجم (١٤٤) مليون عام ١٩٦٧ لنصل اليوم الى انتاج بحجم (٣٥٠٠) مليون وأن ما وصلنا اليه بتوفيق الله من تقدمٍ وتطورٍ ونمو ما كان ليتحقق

لولا النظام العربي الهاشمي ، هذا النظام المتلائم مع العصر والواقع والشعب لا المنطبق على حرفية النظريات والمكبل بما عند الغير من تفسيرات وتطبيقات .

النظام الذي لم يضيّع حياة المواطنين بسبب الصيغ والخطط . النظام الذي جرد حاجات الناس من السياسة ورفض رهن حياتهم بقضايا تتجاوز المواطن .

النظام الذي أدرك خطر هذا الرهن على خلفية أن المواطنين الذين تستثيرهم العقائد والمثاليات والخطط الى حد الأفقال قد تحركهم كذلك حاجاتُ الحياه الى حد الثوره .

ويكفينا شاهد على ذلك ما يجري في بعض الدول الشقيقة والذين حركتهم حاجات الدنيا اساساً فاستعملوا الدين غطاء لممارسة العنف والتطرف والثوره .

الزملاء الافاضل ،

حديثنا اليوم هو حديث موسم سنوي يتناول موازنة المرغوب والمطلوب مع الممكن والمحسوب ولا بد بالتالي من وقفةٍ عند هذه المحطة السنوية ولا بد من بعض التأمل في ما كان . . . وما صار والى أين المسار حتى نصل من خلال الحوار الديمقراطي الى موازنة الحاجة والضرورة من دون الغاء الاخر أو تجاوزه. فالديمقراطيه الأردنية هي في الأساس ديمقراطية اجتماعية اقتصادية بالاضافة الى أنها سياسية .

هي ديمقراطية بين المناطق وبين الفئات تربط المناطق النائية والمحتاجة بالوطن وتسعى للتخفيف من الفوارق كي يبقى الأردن موحداً

ديمقراطيه تعترف بالتنوع والتعدد دون أن تجعل منها طبقات . ديمقراطية العدالة الاجتماعية والمساواه في حقوق الحياه وحقوق الخير والعمل .

ديمقراطية تسعى الى بناء دولة المستقبل والأمن الاجتماعي بدل دولة الماضي والامن السياسي .

ديمقراطية تعبر عن مدى ثقة الحكم بمجموعة مؤسساته الدستورية التي تؤلف النظام النيابي الحر . . . وتؤكد ارادة الأردن المضي قدماً في توفير كل الضمانات ، لكفاله الحقوق الاساسية للأنسان الأردني . . . . بحيث يتكرسُ هذا البلد النموذج الذي لا تعتبرُ فيه الحكومةُ . . . السلطة امتيازاً شخصياً لها بل يتوفر لديها مفهوم السلطة ، والقانون ، والعدالة ولا اعتقدُ أننا والحكومة نقف على طرفي نقيض فيما اسلفت بل أننا كلنا في سفينة واحده نطفوا معاً ونغرق معاً لا سمح الله ودون الدخول في تفاصيل الموازنة وفي محاولة للأقتراب من مفهوم موازنة الحاجة والضرورة ، لقد تشرفت بمشاركة اعضاء اللجنة المالية الذين امتلكوا من صفاء النفوس ، والهمم العالية والعقول الراجحة ، والذين جعلوا من المصارحة والمكاشفه سبيلاً الى الوصول الى حقائق الأمور ليسدد الطريق أمام سوء الفهم ومضاعفاته وتراكماته . . .

كما أنهم اعتمدوا اسلوباً رفيعاً في طرح الأسئلة البديهية من جديد ودققوا . . وثم دققوا في الاسئلة والصيغ والاحتمالات والنتائج التي تترتب على أي حل ، وذلك ليس من قبيل التشكيك أو التراجع عن افكار وبرامج ولوايا كانت تبدو راسخةً (في تقارير اللجنة) للسنوات الأربع الماضية وانما لاختبار قوة الأرض التي نقف عليها ومقدار ما تلبي حاجات وضرورات فعليه . ولم تعتمد اللجنة لونين فقط اللون الأسود واللون الأبيض في مناقشة سياسات وبرامج الحكومة أو في الحكم عليها أو حتى على نتائجها كما أنها لم تنطلق في دراستها من مواقف مسبقه ومزاجيات ومصالح خاصة بل تفهمت سجل المعطيات والظروف التي تم التخطيط ورسم السياسات وهندسة الموازنة على ضوئها . . .

واضيف أنه ما كان يمكن للجنة أن تصل الى تلك القناعة المشتركة التي عبرت عنها الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير ، لولا أنها ايضاً نفوساً صافية ، واستجابه عاليه من قبل الوزراء والمختصين واخص بالذكر اصحاب المعالي وزير التخطيط والماليه والتجارة والصناعة ومحافظ البنك المركزي ومدير وموظفوا وزارة الموازنة وكل أعضاء الفريق الاقتصادي . . .

وانني اذ اتفق تماماً مع كل ما ورد في تقرير اللجنة المالية فإنني أؤيد كذلك ما ورد في خطاب التجمع مؤكداً على أن اعتماد مبدأ التصحيح والاصلاح هو ضمان المستقبل طالما انه ابتعد عن شعارات الشكل وأمعن في الممارسة والتجربه . . .

فشرعية القوانين والشعارات والنظريات هو في النهاية قدرتها على اثبات صحتها في معزل التجربه ونحن في الأردن عانينا من أن كثيراً من القوانين والبرامج والخطط انما تستهدف ابراء الذمة باصدارها . ولا تستهدف التطبيق العملي ، والانكى انها بعد ذلك تحاط بهالة اعلامية كبرى تدور بعد ذلك



في حلقة مفرغه تسقط معها هيبة القانون . . . وتسقط هيبة الخطط والقرارات ، وتسقط هيبة الحكم التي لا بد منها للديمقراطية التي نريد ويستقر في النفوس أمور أخرى أن الخط الملتوي هو أصلح الخطوط للوصل بين نقطتين وأن الخط المستقيم منزلق لئيم . . .

معالي الرئيس ،

ومع ثقتي بحسن النوايا الا أن الطريق الى جهنم مرصوفه بحسن النوايا . . .

وليس لدى ادنى شك في خلوص نية الحكومة وامتلاكها الرؤيه والخبره ومنهجية العمل المتمرد على الروتين الاداري الاعتيادي والأمر يحتاج الى ترجمة ذلك الى اراده سياسية للانتقال من دائرة رد الفعل والعمل والتنفيذ . وقد عبرت اللجنة المالية على لسان رئيسها عن استعدادها للتعاون والمشاركة في متابعة وتنفيذ التوصيات في حال اقرارها . وبالطبع في حال موافقة الحكومة على ذلك ترسيخاً للمشاركة في المسؤولية والمشاركة في الهم وتأكيداً لمحاسبة النفس . . . قبل محاسبة الاخرين .

حضرة الزميله ، حضرات الزملاء المحترمين

تمتزج المحبة بالحقد كما في القلب الواحد . وتختلط الثقة بالنقمة كما في الفعل الواحد وبقدر المحبه والثقة التي المسها في دائرتي الانتخابية لمنجزات النهضة الاردنية والأمل الذي يعقدونه على تحويل العقبة الى منطقة حره . . . فأن النقمة والحقد النابعان عن استفحال البطالة وعدم تخصيص الأراضي للمواطنين الراغبين وباسعار معقولة . يكاد ان يقود الشباب الى افاق تصعيديه تصل الى مشارف المخاطره . . . وذلك بالهروب من الواقع الى واقع أسوأ ، يعرف دولة رئيس الوزراء ما اعني بذلك ، وانني إذ اشكر دولة الدكتور المجالي على اهتمامه الشخصي في الموضوع الا انني امل ان يتبلور الأمر الى الية تنفيذية تقوم من خلالها سلطة اقليم العقبة بتأمين الأراضي بمساحات واسعار معقوله لكل الراغبين من السكان المقيمين . ،أن تقوم مؤسسة مواني العقبة بالدرجة الأولى بالاضافة الى مصانع الأسمده والفوسفات والاسمنت وسلطة الكهرباء واستيعاب العدد الأكبر من افواج الباحثين عن عمل وتأهيل الغير مؤهلين منهم . . .

وانني شخصياً لن اكد جهداً لاستمرار في التنسيق مع معالي وزير المالية لوضع برنامج عملي لإستمرار عملية التنظيم والتطوير للاراضي ، طالما أن معاليه يعي مخاطر تحويل العقبة الى مدينتين واحده للاثرياء واخرى للأشقياء . . . كما وأرجو وأتمنى ان يتم رفع درجة التنسيق بين الخدمات الطبية الملكية ووزارة الصحة لتأمين كافة الاختصاصات لمستشفى الاميره هيا ورفع سوية الكفاءات والأجهزه الطبية .

وختاماً وباسمي واسم الذين انتخبوني من دائرتي الانتخابية اتمنى اجلالاً واحتراماً للذين أمدونا بالعزم والاصرار رغم التحديات والاخطار :

الى القيادة الهاشمية التي تكرست اشرف سادة العرب والمسلمين .

الى الشعب الأردني وجيشه العربي الأبيّ .

الى كل من حمل الامانة في مواقع المتابعة والمسؤولية حكومة واجهـزة امنية .

والى كل سيف مشرع في وجه التعصب والاقليمية .

واقول والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله ، شكراً لمعالي السيد عبد الكريم الكباريتي ، البند الذي يليه السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس: الجلسة القادمة غداً صباحاً ويكون أول المتحدثين السيد عوض خليفات ، ارفع الجلسة.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الأمة	دولة رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	طاهر المصري